فى المعركة

الاستعمار الجديد

العدو اللدود للبلدان الفتية

مجموعة مقالات سوفيتية

ترجمة: أحمد فؤاد بلبع

وزارة الثقافة
دار الكاتب العربى للطباعة والنشر

في المعركة

الاستعمار الجديد

العدو اللدود للبلدان الفتية

مجموعة مقالات سوفيتية

ترجمة : أحمد فؤاد بلبع

كلمة الناشر

العالم اليوم مشهد لحركات التحرر الوطني الهائلة ، والانتفاضات الاجتماعية الضخمة . فقد ادت السنوات الكثيرة من نضال الشعوب البطولي في المستعمرات وأشباه المستعمرات السابقة الى انهيار أكثر من امبراطورية اقامها الامبرياليون ، وفي السنوات العشر الأخيرة سلكت أكثر من ستين دولة في آسيا وافريقيا طريق التطور السياسي المستقل ، وظفرت بامكانية بناء حياتها بالطريقة التي تراها ملائمة لها . وترى البلاد المستقلة حديثا ، وهي محقة فيما تراه ، ان المهمة الأكثر أهمية في المرحلة الراهنة من تطورها هي تصفية الآثار الضارة لسنوات كثيرة من العبودية الاستعمارية ، وبلوغ استقلالها الاقتصادي وتدعيمه ، وتنمية ثقافتها القومية ، وتحسين المستويات المعيشية للشعب العامل .

ولقد كان انتصار الشعوب في نضالها من اجل التحرر الوطني انتصارا هائلا للغاية ، كما كانت الحماسة التي ولدها هذا الانتصار ضخمة الى حد كبير ، حتى ان كثيرا من الناس يعتقدون انه ليست هناك حاجة الا الى قليل من الجهد لسحق الاستعمار تماما . ومع ذلك فقد أوضحت التطورات الأخيرة انه ينبغي الا تكون هناك أوهام بأن الاستعمار يعاني سكرات الموت .

فالاستعمار الذي أذعن أمام المقاتلين من اجل السلم والحرية ، يغير مظهره ، بيد انه لا يغير عاداته . كما لا ينوي الامبرياليون

الاقلاع عن سياستهم البالية ، بل هم يتشبثون فى عناد بقلاعهم الأخيرة ، كما يشددون الصراع بصورة محمومة ضد حركة التحرر الوطنى .

ويحاول الامبرياليون بمساعدة الضغط السياسى ، وكل صنوف المؤامرات الاقتصادية والتضليل الأيديولوجى والمغامرات العسكرية الصريحة ، أن يملوا ارادتهم على الشعوب التى تحررت حديثا ، وأن يبقوا عليها فى حالة تبعية اقتصادية ، وأن يعيقوا مسيرة التاريخ .

فما نوع الحيل التى يلجأ اليها الاستعماريون الجدد ؟ وما الأشكال والأساليب الجديدة التى يستخدمونها لتحقيق اغراضهم الأنانية الرجعية ؟ .

كل هذه الأسئلة سيجد القراء اجابات عنها فى مجموعة من مقالات الصحافة السوفييتية قامت بنشرها وكالة نوفوستى للأنباء والنشر .

وكاتبو هذه المقالات فلاسفة ومؤرخون واقتصاديون سوفييت معروفون أمضوا سنوات طويلة فى دراسة مشكلات البلاد النامية .

الخطر الرئيسي

بقلم : ن . سيمونيا

داب بعض محبذى النظام الاستعمارى ، منذ انهيار هذا النظام فى اعقاب الحرب العالمية الثانية ، على الزعم بأن « الاستعمار الغربى قد مات » . ولذلك ينبغى على البلاد النامية الا تقطع صلاتها مع حكامها السابقين ، بل عليها أن تدعم معهم علاقات « المساواة وحسن الجوار » ، فذلك من مصلحتها . فما الحقيقة فى ذلك ؟

● **الامبريالية والمستعمرات :**

طرأت على الامبريالية تغيرات جوهرية خلال نصف القرن الماضى . فامبريالية السنوات الأولى من القرن العشرين تختلف اختلافا كبيرا عن امبريالية منتصف هذا القرن . لكن هذه التغييرات لم تصب محتوى الامبريالية ، بل ظل هذا المحتوى على حاله ، وكانت القسمات والمظاهر الخارجية وحدها هى التى تغيرت . وعلاوة على ذلك لم يكن مبعث هذه التغيرات نوايا الاحتكاريين الذاتية ، وانما العمليات الموضوعية لتطور التناقضات الأساسية للامبريالية وتفاقمها .

والقسمة البارزة للعصر الراهن هى قيام النظام الاشتراكي العالمى الذى قضى على سيادة الامبريالية التى لا تنازع . وحيث ان توازن القوى يتغير باطراد لصالح الاشتراكية ، وان الانتصار يحالف حركة التحرر الوطنى ، فان الامبريالية لم يكن بامكانها أن تسفر عن

وجهها صراحة . وفى مقدمة كل شىء لم يعد بامكان الامبريالية أن تحتفظ بملكيتها المطلقة لامبراطوريات استعمارية هائلة . ففى السنوات الأولى من القرن العشرين على سبيل المثال كان أكثر من ثلثى البشرية يعيش فى المستعمرات وأشباه المستعمرات ، فى حين يعيش فيها الآن أقل من ٥ر١ ٪ .

ومن الناحية التاريخية فان عصر الملكية المطلقة للمستعمرات لم يعرف الا فى ظل الامبريالية ، وذلك تمييزا له عن الفترة السابقة عندما كانت السياسة الاستعمارية تتطور وفق خطوط غير احتكارية ، من خلال « الغزو الحر » للأراضى ان جاز التعبير . وليست ملكية المستعمرات شرطا لا غنى عنه لقيام الامبريالية . فمن المعروف بصفة عامة أن عمليات التحول الى الاحتكار قد بدأت فى وقت مبكر للغاية فى ألمانيا والولايات المتحدة ، اللتين لم تكن لديهما قبل ذلك أية مستعمرات على الاطلاق . كما أن فقدان الممتلكات الاستعمارية نتيجة لتحلل النظام الاستعمارى لم يغير من طبيعة الامبريالية ولم يضع حدا لدوافع السيطرة الكامنة فيها .

● شكل جديد ومحتوى قديم :

ان الامبريالية فى علاقاتها مع المستعمرات وأشباه المستعمرات السابقة تبدو عادة وبصورة متزايدة فى شكلها الجديد ، وهذا الشكل هو الاستعمار الجديد . والقسمة الرئيسية للاستعمار الجديد هى الانتقال من العنف الصريح الى الخداع . ويستهدف هذا الخداع أساسا قصر التغيير على الشكل الاستعمارى للادارة فقط ، فى حين يستمر استغلال المستعمرات السابقة اقتصاديا دون سيطرة عسكرية سياسية صريحة .

ومن الخطأ أن نظن أن الامبريالية لم تشرع فى الالتجاء الى مثل هذه الأشكال والأساليب للسياسة الاستعمارية الا بعد الحرب

العالمية الثانية . فقـــد وجدت أمثلة نموذجية للسياسة الحديثة للاستعمار الجديد عند بداية القرن العشرين ، ان لم يكن قبل ذلك. ففي هذا الوقت أيضـــا كانت الامبريالية تقيم دولا مستقلة من الناحية الشكلية ، دولا مستقلة من وجهة النظر السياسية ، وانما خاضعة اقتصاديا وعسكريا . ومن هذه الدول الصـين وتركيـا وايران في آسيا ، وهي دول لم تكن من الناحية الفعلية أكثر من اشباه مستعمرات . كذلك كان بالامكان أن نجد أمثلة أخرى على التبعيـــة غير المباشرة (مالية ودبلوماسية) بين الدول الكثيرة المستقلة سياسيا في أمريكا اللاتينية ، مثل الأرجنتين . وكانت هذه المستعمرات من الناحية الجوهرية مستعمرات تجارية للدول الامبريالية العالمية .

ويمكن أن توصف هذه الأشكال المتنوعة للتبعيـــة غير المباشرة بأنها أشكال « انتقالية » . والحقيقة أن الاتجاه الذي كان سائدا في تطور مثل هذه الأمم في الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية هو الانتقال من مختلف أشكال شبه التبعية الى التبعية الكاملة .

والآن ، في عصر الانهيار العـام للنظام الاستعماري والقوة المتزايدة للمعسكر الاستعماري ، يصبح الاستعمار الجديد هو الشكل الأكثر تجسيدا للسياسة الامبريالية . والنقطة الرئيسية هي أن الأمبريالية الآن وبشكل عام لا تملك الحرية في أن تختار هذا الشكل أو ذاك من أشكال الحرية ، كما أنها مرغمة أكثر من أي وقت مضى على الالتجاء الى الاستعمار الجديد على وجه التحديد .

ويصبح الاتجاه الجديد في تطور الدول ، مرتبطا بهذا الشكل أو ذاك من اشكال التبعية غير المباشرة للامبريالية ، هو الاتجـاه السائد في الظروف التاريخية الجديدة . وذلك هو اتجاه الانتقال من شبه التبعية الى الاستقلال الكامل .

ان الأدوات التى وضعت موضع التجربة والاختبار لسياسة الاستعمار الجديد ـ مختلف « المحالفات » العسكرية السياسية والاقتصـــادية التى فرضها الامبرياليون بالغش والخديعة على المستعمرات السابقة ـ تقل فعاليتها باطراد . وهكذا كانت قرارات مؤتمر « المائدة المستديرة » ، التى حاولت هولندا عن طريقها ربط اندونسيا بعجلتها ، قرارات عديمة الجدوى . كذلك لم تســـاعد اتفاقيات ايفيان الاستعماريين الفرنسيين على منع الجـزائر من السير نحو الاشتراكية . ويتحول الاعتماد غير المباشر للأمم المستقلة حديثا على البلاد الكبيرة السابقة بصورة متزايدة الى مجرد مرحلة من مراحل انتقالها الى استقلال اكثر كمالا . وقد استخلص ذلك من خبرة بلاد مثل مالى وكينيا وتنجانيقا والكونغو (برازافيل) .

وتتشبث أشكال السيطرة الاستعمارية القديمة اليوم بالبقـاء كمجرد جزر متناهية الصغر فى محيط العالم الهائل ، وهى على وشك أن تختفى جملة وتفصيلا . ولا يعنى هذا بطبيعة الحال أن الامبريالية قد تخلت عن العنف والقهر المسلح والتدخل فى الشئون الداخلية للدول الوطنية الفتية . فاحتلال القوات الأمريكية لتايوان وكوريا الجنوبية وفيتنام الجنوبية أبلغ دليل على ذلك . كمـا أن الأحداث الدامية فى پناما وتدخل قوات المظلات الفرنسية فى احداث جابون صور أخرى لذلك .

بيد أنه من الواضح تماما أيضـا أن فرص استخدام هـــذه الأساليب ومجالات استخدامها قد تضاءلت كثيرا . فالنظـــام الاشتراكى العالمى يحمى سيادة هذه الدول بطريقة يعتمد عليها .

● **اللغام بطيئة الانفجار :**

يظهر الاستعمار الجديد فى أشكال شديدة التنوع لها جوانبها العسكرية والسياسية والاقتصادية والايديولوچية .

ويعبر الاستعمار الجديد عن نفسه عسكريا ، وبخاصة في رغبة الدول الامبريالية في جر الدول ذات السيادة في آسيا وافريقيا الى التكتلات العسكرية العدوانية من نوع حلف جنوب شرقي آسيا والحلف المركزي . ومن الأساليب الشائعة الاحتفاظ بقواعد عسكرية في المستعمرات السابقة بناء على معاهدات غير متكافئة فرضتها الدول الامبريالية عنوة . وعن هذا الطريق تسعى الامبريالية الى أن تحتفظ في السلطة بالأنظمة التي تلائمها ، وأن تطيح بالزعماء الذين لا ترغب فيهم ، أو أن تتركهم على الأقل نهبا لشعور دائم بخطر العزل عن طريق اثارة الاضطرابات . وتعد أحداث لاوس وقبرص ، وكذلك « الاضطرابات » الأخيرة في جيوش تنجانيقا وكينيا ، دليل واضح على ذلك . وكثيرا ما تحاول الامبريالية استخدام القوات المسلحة للأمم المتحدة لتحقيق هذا الغرض . وأحداث الكونغو المفجعة خير شاهد على ذلك . ويترتب على جر الدول النامية الى تكتلات وأحلاف زيادة عبء الضرائب على السكان وزيادة العجز في ميزانياتها المجهدة بالفعل .

وما يسمى أسلوب الألغام البطيئة الانفجار انما هو احدى الممارسات المفضلة لدى الاستعمار الجديد في الشئون السياسية . فالامبريالية عندما تنسحب تخلف لشعوب المستعمرات السابقة مشكلات معلقة خاصة بالحدود ، ومشكلات عنصرية والخرى مرجعها عدم المساواة بين القوميات . وهي تفعل ذلك بأن تفرض أوضاعا سياسية غير متكافئة على مختلف المقاطعات والأقاليم ذات التركيب القومي المختلط .

ويتوقع الامبرياليون أن تندلع في هذه البلاد بعد حصولها على استقلالها نزاعات قومية ومشاحنات فيما بين القبائل . وتوضح نزاعات الحدود ، والخلافات بين اثيوبيا والصومال وكينيا ، أو بين المغرب والجزائر ، أن الامبريالية تستطيع الى حد ما وفي بعض

الحالات أن تحقق هذه الأهداف . وحتى بعد أن تصل شعوب الدول النامية ، بعد النزاعات الدموية الطويلة الأمد التى تثيرها الامبريالية والرجعية الداخلية ، الى تسويات سلمية ، فان الدول الغربية تبذل مافى وسعها لدفع التناقضات القومية الى المقدمة من جديد .

وكان من بين الممارسات الشائعة الأخرى للامبريالية البريطانية فى السنوات الأخيرة تكوين الاتحادات الفيدرالية ، مثل اتحاد ماليزيا والاتحادات السابقة فى أفريقيا والكاريبى ، من بقايا امبراطوريتها الاستعمارية السابقة . وتتكون هذه الاتحادات الفيدرالية عادة من اقاليم ذات مستويات تطور مختلفة ، وغالبا ما تكون ذات تركيب قومى متعدد الألوان وأوضاع سياسية مختلفة . ويكون على رأس هذه الاتحادات حكومات شديدة الحماسة فى مساندة المصالح الاقتصادية للاحتكارات الأجنبية وفى قمع كل الحركات التقدمية .

والقسمة الرئيسية للاستعمار الجديد من وجهة النظر الاقتصادية هى الرغبة فى فرض الطريق الرأسمالى للتطور على الدول النامية ذات السيادة بهدف الاحتفاظ بها كموضوعات للاستغلال الامبريالى .

● البحث عن دعامات جديدة :

فى المرحلة الحالية ، مرحلة الصراع بين النظامين والنمو الثابت لقوى الاشتراكية ، تهتم الامبريالية اهتماما شديدا بالابقاء على الدول النامية داخل النظام الرأسمالى العالمى . ومع ذلك فان هذه الدول ما ان تظفر باستقلالها السياسى ، فان ابقاءها داخل النظام الرأسمالى العالمى لا يمكن أن يتحقق الا عن طريق التطور الرأسمالى فيها . بيد ان هذا الهدف يصطدم برغبة الامبريالية فى الابقاء على أقصى قدر من التأخر السياسى والاقتصادى فى الدول النامية .

وتترتب على هذا التناقض نتيجة أخرى هى محاولة الامبريالية أن تغرس فى البلاد الحديثة الاستقلال أشكال الرأسمالية الأكثر ارتباطا بالاستعمار ، وأن تضمن درجة ما من التبعيـة للدول الرأسمالية المتقدمة .

ويعني ذلك أن القسمة النموذجية للاستعمار الجديد هى الرعاية المتعمدة لأكثر أشكال الاقتصـاد الاستعمارى تأخرا . ففى ظل السياسة الاستعمارية القديمة حافظ الاستعمار على علاقات ماقبل الرأسمالية بكل الطرق الممكنة . وكانت الاحتكارات الأجنبية ، ومن خلفهـا الادارات الاستعمارية ، تعـارض تطور رأس المال القومى معارضة عنيفة . ومع ذلك فاذا كان باستطاعة هـذا الأسلوب أن يخفف من حدة التناقضات بين الاتجاه العام للسياسة الامبريالية والمصالح المباشرة للاحتكارات المختلفة أو يحد منها ، فانه لا يؤدى بأية حال الى القضاء على التناقض الرئيسى بين شعوب البلاد النامية الساعية الى استقلال اقتصـادى أصيل ، وبين الامبريالية التى تعترض طريقها .

وترتبط ارتباطا مباشرا بالاتجاهات الجـديدة فى السياسة الاقتصادية الامبريالية رغبة الامبريالية فى أن تسيطر على الفئات والمجموعات الاجتماعية الجديدة فى البلاد النامية ، وفى أن يكون باستطاعتها الاعتماد عليهـا . ذلك أن المجموعات القديمة ، مثل الارستقراطية الاقطاعية وزعماء القبائل والكومبرادور ، قد فقدت بشكل عام ما كان لها من مكانة واعتبار بسبب تأييدها الصريح للادارة الاستعمارية فى الماضى ، فى حين تقوضت قوتها الاقتصادية والسياسية فى بلاد كثيرة خلال النضال من أجل التحرر . واليوم تتحول الامبريالية بصورة متزايدة نحو اقسام البورجوازية القومية التى انبثقت حـديثا ، ونحو أصحاب الأراضى الذين انتقلوا الى صفوف البورجوازية ، ونحو البيروقراطيين الذين يحصلون على

مرتبات عالية . ولا يعنى هذا بطبيعة الحال أن الامبريالية قد أغفلت المجموعات « القديمة » تماما . على العكس فالامبريالية تشجع بكل الوسائل الممكنة التعاون والتحالفات المباشرة بين القوى القديمة والقوى الرجعية الجديدة ، بل انها تحتفظ في السلطة ــ كلما كان ذلك ممكنا ــ بالقوى الاقطاعية (كما فى الملايو) التى تتحول بالتدريج الى بورچوازية ، وتسمح لها بمشاركة البورچوازية الليبرالية الكبيرة فى الحكم .

ويجدر بنا أن نؤكد هنا أن أهمية الرجعية الداخلية فى البلاد النامية قد نمت نموا هائلا بالنسبة للامبريالية اذا ماقورنت بأهميتها فى عصر الاستعمار . فالقوى الرجعية الداخلية لم تكن عندئذ سوى خادم للامبريالية ، وكان يمكن أن تسير الأمور دونها سيرا طيبا . أما اليوم فان امكانية قيام الامبريالية بنهب الأمم المستقلة سياسيا ، ومجال مثل هذا النهب يعتمدان اعتمادا مباشرا على طابع القوى الاجتماعية التى تمارس السلطة فى هذا البلد أو ذاك .

ومن القسمات الهامة لاقتصاد الاستعمار الجديد ما طرأ من تغيير على شكل وطبيعة تصدير رأس المال الى البلاد النامية . فبينما كان تصدير رأس المال الاحتكارى الخاص هو الشكل السائد قبل الحرب العالمية الثانية فان تصدير رأسمال الدولة الاحتكارية أصبح هو الشكل النموذجى اليوم . ولم يعد تصدير رأس المال محكوما فقط بمصالح المجموعات الاحتكارية المختلفة ، وانما أيضا بالسياسة الاقتصادية الرسمية للدول الامبريالية . وهذا هو السبب فى أنه لم يعد يمكن النظر اليه منفصلا عن المجرى العام للصراع بين النظامين العالميين .

وبدأ الجزء الأكبر من رأس المال القادم من الدول الرأسمالية العالية النمو يصل الى الدول النامية فى شكل قروض حكومية ،

وأنواع مختلفة من « المعونة » ، ترتبط بها جميعا دون استثناء خيوط سياسية محددة . ويذهب نصيب الأسد من « المعونة » الى ذلك العدد القليل من الدول التى ربطت مصيرها بالتكتلات العسكرية السياسية التى أقامتها الدول الامبريالية ، وتنفق اما على احتياجات عسكرية أو متطلبات استهلاكية .

وفى السنوات الأخيرة فقط ، عندما ووجه الامبرياليون بالمساعدات الاقتصادية المتزايدة التى يقدمها المعسكر الاشتراكى الى الدول النامية ، وجدوا أنفسهم مرغمين على تقديم قروض واعتمادات ائتمانية طويلة الأجل . وهم ينظرون الى أشكال وأساليب الاستثمار الرأسمالى هذه على أنها الأشكال والأساليب الأكثر فعالية وقدرة على تحقيق هدفهم الرئيسى فى الابقاء على الدول النامية داخل اطار النظام الاقتصادى الرأسمالى ، وفى تحويلها الى حلفاء محتملين لهم فى الصراع ضد المعسكر الاشتراكى العالمى . وهم يخلقون فى الوقت نفسه أكبر فرصة ممكنة أمام الاستثمار الخاص فى الدول الحديثة الاستقلال . وتتبع نفس الهدف أيضا الاحتكارات المالية الدولية ، مثل البنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى ... الخ .

ومن القسمات المميزة أيضا حقيقة أن الامبريالية ترغم بصورة متزايدة على أن تؤيد لا الاحتكارات الخاصة فقط ، وانما مشروعات الدولة الاقتصادية أيضا ، فممثلو الاحتكارات يسيطرون عادة على مجالس ادارة هذه المشروعات . ومن الأمثلة على ذلك « فكرة التطور العضوى » التى قدمها الاستعماريون الفرنسيون الجدد للمستعمرات الفرنسية السابقة فى أفريقيا . فالغرض بسيط للغاية : الابقاء على الأمم الأفريقية النامية كمصادر للمواد الأولية لدول السوق الأوربية المشتركة المتقدمة صناعيا ، وفى المحل الأول لصالح رأس المال الاحتكارى فى فرنسا والمانيا الغربية . وذلك هو

اساسا شكل من اشكال الاستعمار الجماعى الجديد . وفى حالات نادرة للغاية ، دفعت اليها المنافسة من جانب المعسكر الاشتراكى ، يوافق الامبرياليون على اقامة مشروعات للصناعة الثقيلة فى البلاد النامية . ويحدث ذلك على سبيل المثال فى الهند حيث تعاقدت احتكارات المانيا الغربية وبريطانيا على بنـاء مشروعات للحـديد والصلب .

● التخريب الايديولوجى :

يتميز الاستعمار الجديد فى المجـال الايديولوجى بأمرين : العداء للشيوعية واستغلال الجوانب السلبية للقومية . وتوجه أجهزة الدعاية فى الدول الامبريالية نحو تخريب التعاون بين الدول النامية وبلدان الجماعة الاشتراكية . وتقوم بخدمة هذا الهـدف الصحافة الامبريالية ومختلف المعارض ومراكز الأعلام التى تقام فى البلدان النامية ، الى جانب « اعتمادات المساعدات » المتعددة وفرق السلام الأمريكية ومحطات اذاعة « صوت أمريكا » . وتوضح خبرة نضال التحرر الوطنى انه حيثما بدأت الدوائر الحاكمة فى بلد نام فى اتباع سياسة معادية للشيوعية ، فما أيسر ما تستطيع الامبريالية اخضاع هذا البلد لسيطرتها ، وتعطيل حركة التحـرر الوطنى ، وعرقلة تنفيذ الاصلاحات الاجتماعية الاقتصـادية والسياسية الموجهة ضد الامبريالية (حدث ذلك على سبيل المثال فى العراق ، خلال المدة القصيرة لحكم البعث ، بعد انقلاب فبراير ١٩٦٣) .

بيد أن الامبريالية تجد من الصعب عليها بصورة متزايدة تضليل الشعوب فى البلاد النامية . ولم تخل من سبب تلك الأصوات التى ارتفعت فى بلاد كثيرة مطالبة بحظر مراكز الدعاية الامبريالية ، مثال ذلك محطة اذاعة « صوت امريكا » فى الهند ، وبرامج « المعونة » الأمريكيـة فى سيلان ، وكثير من المجـلات الأمريكيـة ومراكز الاستعلامات الأمريكية فى اندونسيا . وترغم الامبريالية على الالتجاء

الى مناورات معادية للشيوعية أكثر دهاء ، ومن بين هذه المناورات محاولة اقناع شعوب البلاد النامية بأن سياسة الدول الاشتراكية نحوها تتبع أهدافا أنانية وتتنافس مع كتلة الدول الامبريالية على « نفس الأساس » .

وزيف مثل هذه المزاعم واضح تماما . فالاستعمار الجديد هو قبل كل شيء مجرد شكل جديد للاستغلال الامبريالى ، في حين أن البلاد الاشتراكية ، بسبب طبيعة التركيب الطبقى فيها ، لا علاقة لها بالاستغلال . وتقوم الدول الاشتراكية ، اضطلاعا بواجبها الأممى ، بمساعدة الدول النامية على خلق المتطلبات المادية والثقافية اللازمة لتطورها السريع وتحررها من التبعية الضارة للرأسمالية العالمية . وينبع الواجب الأممى للدول الاشتراكية من التضامن الأخوى بين حركة الطبقة العاملة الدولية وحركة التحرر الوطنى فى نضالهما المشترك الواسع النطاق ضد العدو الرئيسى المشترك — الامبريالية ، سواء فيما تتخذه من أشكال استعمارية قديمة أو من أشكال الاستعمار الجديد . والدول الاشتراكية ليس لديها مستعمرات ، ولا تحاول الحصول على امتيازات تعود عليها بالربح فى البلاد النامية ، ولا تقوم باستثمارات من أجل الأرباح ، وانما توسع مساعدتها الاقتصادية دون أن تربط بها أية خيوط سياسية ، وبشروط مواتية للغاية بالنسبة لهذه البلاد .

ومن أكثر الجوانب فعالية فى سياسة الامبريالية المعادية للشيوعية فى البلاد النامية استغلال ورعاية أكثر قسمات القومية سلبية . فللقومية فى البلاد النامية فى آسيا وأفريقيا قسماتها التقدمية ، كما لها قسماتها الرجعية . ويعبر الجانب التقدمى عن نفسه فى تحيزها ضد الامبريالية ، أما جانبها الرجعى فيعبر عن نفسه فى الاتجاه نحو الانعزال القومى والانغلاق القومى والشوفينية . وعن طريق استغلال حقيقة أن معظم بلاد آسيا وأفريقيا قد حققت

استقلالها تحت راية القوميــة ، يسعى الاستعمار الجــديد الى الاستفادة من الجوانب السلبية للقومية وحرف النضال التحريرى الى طريق الشوفينية والعداء للشيوعية ، وذلك لاضعاف طابعهـا المعادى للامبريالية .

ويشكل الاستعمار الجديد الخطر الرئيسى على حركة التحرر الوطنى . فالنضال ضده أكثر صعوبة وتعقيدا من النضال ضد الاستعمار القديم ، لأنه فى هذه الحالة لن يكون المدفع وحده كافيا ، بل سيتطلب الأمر جهدا صادقا من جانب الأمم المستقلة حديثا فى مجالى البناء الاقتصادى والصراع الايديولوجى . ومن المتطلبـات الأخرى التى لا غنى عنها للنجاح الوطيد فى هذا النضال كل من وحدة وتضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية وتدعيم وتنسيق الصـلات الأخوية بين الجماعة الاشتراكية وحركة الطبقة العاملة الدولية .

ستراتيجية الاستعمار الجديد

بقلم : ف . فينوف

لقد كاد النظام الاستعمارى أن ينهار ليحل محله ما يقرب من ستين دولة فتية ، لم يعد الكثير منها خاضعا للسيطرة الامبريالية ، وان ظل جزءا من الاقتصاد الراسمالى العالمى . ويصبح النضال من أجل التحرر الوطنى جزءا لا ينفصم من عملية الانتقال الثورى للبشرية من الراسمالية الى الاشتراكية .

وتوضح الحياة فى الوقت نفسه أن الاستعمار لم يختف تماما . بيد أن الاستعمار الجديد ، وهو نظام جديد للسياسة الاستعمارية، يهدد الشعوب الحديثة الاستقلال . والاستعمار الجديد هو أساسا استغلال اقتصادى وتبعية سياسية للبلاد المستقلة ذات السيادة. ويلجأ الامبرياليون الى كل وسيلة ممكنة لحرمان الشعوب المتحررة حديثا من استقلالها ، أو لتحويل هذا الاستقلال الى مجرد اجراء شكلى . وتتضمن الوسائل التى يستخدمونها : الحروب الاستعمارية ، التكتلات العسكرية ، المؤامرات ، الارهاب ، النشاط التخريبى ، الضغط الاقتصادى ، الرشوة ، « معونة » الاستعباد، محاولة كسب البورچوازية القومية الى جانبهم ، محاولات شق حركة التحرر الوطنى ، التحالف مع القوى الرجعية المحلية . والحلقة المركزية فى سلسلة أساليب الاستعمار الجديد هى الاستفادة من التركة الاستعمارية ، التبعية الاقتصادية للبلاد النامية . وقد قالت جريدة غانيان تيمس ان الاستعمار أفعوان أسطورى له مائة رأس ، يهدد بوضع حد للحرية التى حصلت عليها الشعوب حديثا .

وبعد أن حصلت المستعمرات على استقلالها السياسى أصبح التقدم الاستعمارى يعتمد فى الأساس على العوامل الاقتصادية . بيد أن مجال الاقتصاد هو ساحة القتال الرئيسية للامبريالية ، رأس الجسر الذى تنقل اليه عن عمد المعركة الفاصلة ضد حرية الشعوب . ويحاول الاستعمار الجديد أن يستفيد من عوامل مثل سيادة راس المال الأجنبى فى البلاد النامية ، وحقيقة أن اقتصادها يقوم على توريد المواد الأولية او الزراعة ذات المحصولات المحدودة التى هى نتيجة للماضى الاستعمارى والتقسيم غير المتساوى للعمل . كذلك يستفيد الاستعمار الجديد من نسب المبادلة غير المتكافئة التى ترجع الى سيادة الاحتكارات فى السوق العالمية ، ومن ارتباط الدول النامية الثابت بالأسواق الراسمالية العالمية ، وحاجة هذه البلاد الى خدمات رأس المال والخدمات التكنيكية ، وهى الخدمات التى تضع الامبرياليين فى مركز أصحاب الفضل .

وترتبط أساليب القهر التى يتبعها الاستعمار الجديد ارتباطا عضويا بالاقتصاد الرأسمالى العالمى . وهكذا فان النمو الاقتصادى فى البلاد النامية التى تتخلص من تبعيتها لهذا الاقتصاد ، يتأثر تأثرا قويا بالاتجاهات الرأسمالية ، ويكون خطر استمرارها كضحايا للعبودية الاقتصادية خطرا حقيقيا للغاية .

وحيث يتبين للامبريالية أن الضغط المباشر لم يعد يجدى ، فانها تحاول بلوغ أهدافها بالاعتماد على قوانين الاقتصاد الرأسمالى . وهناك أمثلة متعددة توضح كيف أن الاستعمار « القديم » ، بعد أن خسر المعركة السياسية ، يعود فى رداء الاستعمار الجديد . من ذلك ما يقوله الصحفى السويسرى ش . هـ . فافرور من أنه فى عدد من البلاد الأفريقية تتمتع مشروعات استعمارية معينة بحق تحديد سياسة الدول التى تعمل فيها . والى أن تتخذ اجراءات حاسمة لاضعاف قبضة الاحتكارات ، سيظل باستطاعة الامبريالية

ان تفرض اشكالا باهظة وشاقة ودائمة من اشكال التبعية . وذلك جانب من جوانب الاستعمار .

وجانب آخر هو أن انهيار النظام الاستعماري يكون مصحوبا لا بضعف الطـــابع العدواني للامبريالية والاستعمار في المجـــال الاقتصادي ، وانما بزيادة هذا الطابع حـــدة . وبعد أن فقـــدت الامبريالية مواقعها في المجـــالين العسكري والسياسي ، فانهـــا تستخدم قوتها الاقتصادية الى أقصى درجة ممكنة . وفي الوقت نفسه تزداد التناقضات بين الدول الامبريالية حدة ، ويصبح حلها أكثر صعوبة . وفي ظل هذه الظروف تستخدم أساليب الاستعمار الجديد بوحشية خاصة .

والاستعمار الجديد استراتيجية وليدة تفكير طويل من اجل انقاذ الرأسمالية ، وأهدافها الرئيسية هي تدعيم القـــوة غير المحـــدودة للاحتكارات وتحويل البـــلاد الأقل نماء من الناحية الاقتصادية من جديد الى مؤخرة للامبريالية .

(١)

وفر امتـــلاك المستعمرات للامبرياليين كثيرا من « أسـباب المصلحة » والمزايا الكبيرة ، بيد أن السياسة الاستعمارية كان يمكن تنفيذها عن طريق الأساليب غير المباشرة أيضا ، من خلال عدد من الأشكال الانتقالية للتبعية الحكومية . وتقدم لنا امريكا اللاتينيـــة مثلا صارخا على ذلك . فالاستعمار الجديد يعني استخدام واحياء كل الأساليب التي اتقنت خلال ممارسة السيطرة الامبريالية .

ومع ذلك فان الاستعمار الجـــديد لا يعني مجـــرد تحـــول الامبريالية الى استخدام الأساليب المعتادة للقهر غير المبـــاشر ، كما لا يعني سلسلة من الاجراءات والمحاولات اليائسة لانقاذ التركة

الاستعمارية ، بل هو اعادة تخطيط للنظام بصورة مخططة لتجديد وتدعيم الاستغلال الاستعمارى . وتتحـــدد القسمات النوعية للاستعمار الجديد سلفا بحقيقة أن استراتيجيتها بأسرها يحكمها الصراع بين النظامين العالميين .

ويتضمن الاستعمار الجديد قبل كل شيء أوســع استخدام ممكن لجهاز الدولة للأساليب الحكومية فى العلاقات بين البـــلاد الامبريالية والبلاد النامية . ويتضح ذلك بجلاء فيما طرأ من تغيير على طبيعة تصدير راس المال من الدول الامبريالية . فمثلا فى عام ٦٠ ــ ١٩٦١ ، بلغ صافى صادرات رأس المال من الولايات المتحدة ١١ر٨٦٣ مليون دولار ، وصلت صادرات راس المال الخاص منهـــا الى ٥ر٩١٦ مليون دولار ، ذهبت منها ١ر٩٨٠ مليون دولار الى البلاد النامية ، ويمثل الباقى صادرات رإسمال الدولة الذى يذهب اساسا الى البلاد النامية .

أما راس المال الذى تقدمه الدول « المانحة » الأخرى فيتحرك بطريقة مماثلة . ففى عام ١٩٦٢ صدر من فرنسا ٦ر٩٢٢ مليون فرنك الى البـــلاد النامية ، منها ٤ر٩١٢ مليون فرنك جاءت من الدولة . وفى الفترة ٥٦ ــ ١٩٦٢ زاد نصيب الدولة فى صـــادرات راس المال الفرنسى من ٥٨ر٦ ٪ الى ٧١ ٪ . ولقد اتخذ تصـــدير رأسمال الدولة فى الأساس شكل « معونة » امبريالية ، بلغ مجموع ما التزمت دول الغرب واليابان بتقديمه منها ٨ر٤٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٦٢ . وفى الفترة ٤٥ ــ ١٩٦١ خصصت الولايات المتحدة ما يزيد على ٩٠ر٥٠٠ مليون دولار فى شكل « معونة » .

وعلى خلاف الحال فى الماضى فان رأس المال الخاص يعاد توزيعه اساسا على البلاد الراسمالية العالية النمو . أما الاهتمام بالتركة الاستعمارية فقد عهد به الى رإسمال الدولة الذى يكون عليه أن يمهد الطريق أمام الاحتكارات للقيام باستثمارات مربحة ، كما يكون

عليه قبل كل شيء خلق المناخ السياسي الذي يلائمها . وهكذا يحاول الامبرياليون الرد على التحالف بين حـــركة التحـــرر الوطني والاشتراكية العالمية ، وزيادة حدة الصراع الطبعي في الحلبة العالمية، وبخاصة في البلاد النامية ، حيث تتخذ شكل صراع من أجل طريق غير رأسمالي للتطور .

ومن أساليب الاستعمار الجديد الأخرى التي تستخدمها الدول الامبريالية لتحقيق مصـــالح الاحتكارات فرض أحلاف التكتلات والالتزامات ، وكذلك المعاهدات الاقتصادية واتفاقيات التفضيل الجمركي بين البلاد الاستعمارية والمستعمرات السابقة ، وتكتلات العملة ، والاتفاقيات الخاصـــة بتوفير الضـــمانات للاستثمارات الأجنبية ... الخ . وتستخدم في وقت واحد عدة أساليب تشكل عادة الأساس الاقتصادي والحدود القانونية للمســـاومات بين الاحتكارات والبورجوازية القومية في المستعمرات السابقة . كما أن الاحتكارات الأكبر حجما التي تهتم أساسا بالمواد الأولية ، والتي تخشى فقدان الأرباح الاستعمارية ، تصر في بعض الأحيان على أن تقوم الدولة الامبريالية بتنظيم الانتقال الى مثل هذه المساومات . وهي عندما تفعل ذلك فانما تضحي بمصالح ممثلي الأشكال الزراعية الاستعمارية الأكثر تأخرا .

ولنفس الأسباب فان الروافع الاقتصـــادية وكل ترســـانة الاستعمار الجديد لا تستخدم فقط من أجل المصالح الاقتصـــادية للاحتكارات . وهنا يبرز دور السياسة ، فليس من قبيل المصادفة أن الأستاذ الأمريكي ، توماس ر . آدم ، مثلا يعتبر تصدير رأس المال الخاص الوسيلة الرئيسية التي تحدد مستقبل مناطق أفريقيـــا المختلفة ، الوسيلة التي تسمح بأن يفرض عليها معايير الحكم اللازمة للغرب ، وبالمحـــافظة على النظـــام الراهن في جمهورية جنوب أفريقيا ... الخ . وقد كشف رابيمانانچارا ، مندوب مدغشقر في

السوق المشتركة ، وهو شديد التعصب لفرنسا ، المغزى الحقيقى لانتساب البلاد الأفريقية الى المجموعة الاقتصادية الأوربية ، عندما أعلن أن هذا الانتساب انما هو فى المحل « اجراء سياسى » .

ويتخذ الاستعمار الجديد عادة أشكالا « جماعية » . فالخوف من آفاق انتقال البلاد المتحررة حديثا الى الطريق غير الراسمالى للتطور ، يفرض على الامبرياليين « الوحدة » فى العمل ، وهو أمر لم يكن يمكن تصوره فيما مضى . فعلى الرغم مما بينهم من منازعات، الا أنهم يأملون عن طريق توحيد جهودهم فى تحطيم الموجة الثورية المتنامية وفى عزل الشعوب المناضلة عن المعسكر الاشتراكى . والاستعمار « الجماعى » اشتقاق من امبريالية حلف الأطلنطى . وعن طريق العمل معا ، يقوم الامبرياليون بجر الشعوب التى أطاحت بالنير الاستعمارى ، الى أحضان « التكامل » الامبريالى على اساس الرأسمالية واتجاهات سياسية معادية للشيوعية .

ويعمل الاستعماريون معا فى المجال المالى بصورة متزايدة .

ويزداد التنسيق فى برامج « المعونة » والاستثمارات المتعددة الجوانب ، واندماج رأس المال المصرفى لمجموعات قومية مختلفة (وهو أمر تتميز به كثيرا سياسة البنوك الفرنسية فى أفريقيا) . ومن الناحية الأخرى ينمو دور الجهاز المالى الجديد للامبريالية ، وعلى وجه التحديد دور أجهزة دولية خاصة وصل نصيبها فى تحقيق برامج « المعونة » الغربية الى ١٥٪ فى عام ١٩٦٢ . وقد قدم أكبر هذه البنوك ، وهو البنك الدولى للانشاء والتعمير (البنك العالمى) ، « قروض تنمية » قيمتها ٦٫٠٠٠ مليون دولار حتى ٣٠ يونية ١٩٦٢، اتفق منها ٤٫٦٠٠ مليون دولار على المشروعات المتعلقة بالبنيان السفلى للمجتمع .

وقد حول هذا التنظيم الى ادارة مالية من النوع التقليدى لتنمية «العملاء» (البلاد التى تتعامل معه) بحيث يمكنهم ان يصبحوا موردين للمواد الأولية الى الشركات الغربية .

وتتزايد المحاولات الامبريالية الرامية الى تحويل المعونة الفنية التى تقدمها الأمم المتحدة الى سلاح من أسلحة الاستعمار الجديد . ويخلق الامبرياليون صحافة تعمل باستمرار من أجل الضغط المشترك على البلاد النامية .

وعلى الرغم من ذلك تفشل هذه الاجراءات « الجماعية » فى تخفيف حدة الصراع فيما بين الدول الامبريالية . وتسعى بلاد امبريالية مثل الولايات المتحدة وجمهورية ألمانيا الفيدرالية الى الاستفادة من انهيار النظام الاستعمارى باعادة توزيع مجالات النفوذ فى الأسواق المتبقية توزيعا يتفق ومصالحها . كتب أوتو زيرر ، المؤرخ الألمانى المتخصص فى شئون أفريقيا ، يقول ان الأمريكيين قد تغلغلوا الى كثير من المواقع الأساسية التى كان الفرنسيون يسيطرون عليها من قبل ، بحيث أصبح فى امكان الولايات المتحدة استغلال مناجم الفوسفات والمنجنيز والرصاص والنحاس التى كانت يوما فى أيدى فرنسا . وتستخدم كل دولة امبريالية روافع الاستعمار الجديد الخاصة بها . من ذلك أن انجلترا وفرنسا تعتمدان على المواقع التقليدية ، فى حين تعتمد الولايات المتحدة على قوتها العامة وعلى القدر الكبير من رأس المال الذى تستطيع تصديره . وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تتخلف عن انجلترا ، من حيث مقدار الاستثمارات فى الهند على سبيل المثال ، الا انها تشغل المركز الأول من حيث سرعة زيادة هذه الاستثمارات .

ويستفيد الاستعمار الجديد الى أقصى حد ممكن من الأساليب التى سبق للامبرياليين استخدامها ، وهو لا يتعفف عن استخدام القهر والعنف الاستعماريين . ونحن نشهد اليوم المحاولات الكاملة

لالتجاء الامبريالية الى المغامرات العسكرية الاستعمارية لقهر حركة التحرر الوطنى فى أكثر المناطق الاستراتيجية والمراكز الرئيسية أهمية بالنسبة للنضال المعادى للاستعمار . فتلك كانت الحال فى الجزائر ، وذلك هو الموقف فى الهند الصينية ، حيث أسفرت الامبريالية الأمريكية عن وجهها ، وكذلك فى الكونغو وانجولا وغيرهما من الأماكن . ويوضح كل ذلك أن محاولات الاستعمار ، فى لحظات انهياره ، لارجاء هزيمته النهائية انما تسبب للشعوب كثيرا من المعاناة والمتاعب .

وفى الواقت نفسه فانه مما يميز الاستعمار الجديد بشدة ذلك الاهتمام المتزايد الذى يوليه الجوانب الاجتماعية للسياسة الامبريالية . ففى عدد من بلدان الشرق العربى وأفريقيا وغير ذلك من المناطق مازال الامبرياليون يعلقون الآمال على الدوائر الحاكمة الاقطاعية والقبلية . بيد أن هذا السند التقليدى للاستعماريين ، الذى فقد اعتباره بسبب ارتباطه بهم ، قد تزعزع بدوره مع انهيار الأنظمة الاستعمارية في مجموعها . ويسعى الامبرياليون بطريقة محمومة الى خلق سند جديد يكون قبل كل شىء من « الطبقة الوسطى المزدهرة » ، كما أنهم يعدون هيئات قيادية للدول الجديدة، وينصبون عملاءهم فى أجهزة الحكم بها ، ويقحمون السياسة الاصلاحية على حركة الطبقة العاملة فيها ... الخ . وتعد آسيا وأفريقيا مناطق للنشاط الواسع النطاق لأجهزة المخابرات الامبريالية ، مثل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية التى لم تتورع عن وضع قنبلة فى قصر الأسرة المالكة فى كمبوديا .

(٢)

المؤشر العام لكل مظاهر الاستعمار الجديد هو فرض الرأسمالية وزرعها « وتطعيمها » فى البلاد النامية ، باعتبارها أسس كل بنيان السيطرة الذى يقيمه فيها . من ذلك أن تقرير لجنة كلاى

المعروفة يطالب فى صورة انذار بأن الرأسمالية ينبغى تشجيعها فى البلاد المتحررة حديثا ، وبأن هذا الهدف ينبغى أن يصبح الوظيفة الأساسية « للمعونة » التى تقدمها الولايات المتحدة . كذلك تتحدث وثيقة الحكومة الفرنسية السابق الاشارة اليها عن الأمر نفسه بوضوح كبير : من الضرورى نبذ الأهداف الانتقالية « للحرب الباردة » اليومية والتركيز على الهدف الاستراتيجى ، هدف اقامة « نظام اقتصادى » (رأسمالى) فى الدول الفتية من أجل نشر عملية التطور المشترك لاقتصاد الأطلنطى فى القارات الأخرى .

ولا يسع المرء سوى أن يشير الى التناقضات الكامنة فى استراتيجية الاستعمار الجديد . فالحس الطبقى يطالب بتشجيع الاتجاهات الرأسمالية الفردية وتطوير الرأسمالية فى البلاد المتأخرة اقتصاديا كوسيلة لاعاقة تقدمها الاجتماعى ونشاطها السياسى فى الخارج . وتلك هى المصلحة الرئيسية للدوائر الحاكمة فى البلاد الغربية . ومع ذلك فان هذه الدوائر تخشى فى الوقت نفسه ظهور منافسين جدد . وتلجأ الاحتكارات فى بحثها عن مخرج من هذا التناقض ، الى فرض استخدام أشكال مختلفة من « المشاركة » مع رأس المال المحلى فى البلاد النامية . كتبت جريدة **چورنال اوف كومرس** ، الناطقة بلسان رجال الأعمال الأمريكيين ، عما تعتبره أكثر الاكتشافات أهمية ، قائلة ان « المشاركة » قد أحكم تنظيمها ، وان المستثمر يمكنه أن يحصل على مركز السيطرة بأن يساهم بمقدار ١٥ ٪ فقط من تكاليف المشروع . وقد حرصت على نفس الهدف خطة تناقش الآن فى مجلس الشيوخ الأمريكى ، تقضى بتكوين جهاز من رجال الأعمال يضم « مستشارين » رأسماليين يقدمون خدمات فنية لرجال الأعمال المحليين .

والاتجاه الاقتصادى الرئيسى للاستعمار الجديد هو جعل تصدير رأس المال يتخذ شكل استثمارات احتكارية . وكما أوضح

مؤتمر التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة الذى انعقد فى جنيف فى عام ١٩٦٤ ، فان الغرب ينظر الى جذب الاستثمارات بشكل عام على أنه المعيار الأساسى « لرغبة » الدول الفتية فى تنمية اقتصادها. وكان أكثر الجميع بلاغة هو چورچ بال ، المندوب الأمريكى ، الذى أكد أن اقتراح واشنطن الجـــديد بخصوص « المعونة الذاتية » للبلاد المتحررة حديثا يتضمن خلق الظروف التى يتطلبها المستثمرون الأجانب . وهدف الولايات المتحدة وحلفائها هو جعل التنميـــة متطابقة مع استيراد راس المال الاحتكارى ، ومن السهل أن نتنبأ بأن ذلك سيؤدي الى اطالة أمد تبعية الدول الفتيـــة والى زيادة اعتمادها على الخارج فى تمويل خطط التنمية لديها .

وفى المحل الأول ، فان رأس المال الخاص ، كما أشرنا فيما سبق، « لا يذهب » الى البلاد المتأخرة اقتصاديا . والحقيقة أنه فى الفترة من عام ١٩٥٩ حتى عام ١٩٦١ كانت الاستثمارات الأجنبية الخاصة الطويلة الأجل التى خرجت من الدول المصدرة لراس المال موزعة كما يلى : ٦٧٨ر٥ مليون دولار ألى بلاد رأسمالية عالية النمو ، ٤٣١ر٣ مليون دولار الى الجـــزء الهائل « المتبقى من العالم » ، بما فيه البلاد النامية . وفى عام ١٩٦٢ ، صدر ٢٧٣ر٣ مليون دولار من رأس المال الخاص من الولايات المتحدة ، بيد أنه لم يذهب من هذا المبلغ الى البلاد النامية سوى ٥٥٢ مليون دولار .

واستنادا الى أرقام هيئة الأمم المتحدة ، فان العجز السنوى فى التراكم الكلي لرأس المال بالبلاد النامية ، اذا افترضنا أن الهدف هو زيادة الدخل بالنسبة للفرد بنسبة ٢ ٪ سنويا ، يصـــل الى ٨٩٤ر١٣ مليون دولار . فاذا ماقارنا هذا الرقم بالرقم الذى قدمنا فيما سبق لرأينا بوضوح مدى مافى تقديرات « التنمية » بمساعدة الاحتكارات الغربية من أوهام :

فكيف نفسر التدفق الزائد المتبادل لرأسمال الاحتكارات فى منطقة شمال الأطلنطى أساسا ، حيث يقل معدل الأرباح عنه فى البلاد المتحررة حديثا بمقدار يتراوح بين ست وعشر مرات ؟ يكمن التفسير الاقتصادى لذلك ، الى جانب أسباب أخرى ، فى الدرجة العالية من انتاجية العمل والتطور الاقتصادى العام فى الدول الرأسمالية الصناعية ، وهو ما يضمن عائدا سريعا للاستثمارات . وعلى بلدان آسيا وأفريقيا أن تقطع شوطا طويلا ومعقدا من التطور الاقتصادى قبل أن تستطيع أن تقف على قدم المساواة فى هذه المجالات مع أمريكا الشمالية أو أوربا . فهى بحاجة الى استثمارات هائلة ذات طبيعة غير انتاجية فى بنيانها السفلى لضمان استثمارات مربحة . بيد أن ذلك لا يروق الاحتكارات ، فالتطور بشكل عام لا يمكن أن يكون الا نتاجا ثانويا لما تقوم به من عمليات ، ولذلك فهى توجه جهودها الى منطقة الرأسمالية العالية النمو ، حيث يوجد بنيان سفلى جاهز ، ومن خلال أرباحها الهائلة تجد عوضا عما يمكن أن تحصل عليه فى البلاد الأقل نماء من الناحية الاقتصادية من معدلات الربح الأعلى .

ويحاول رأس المال الاحتكارى تجريد الدول الفتية من سلاحها السياسى ساعيا للحصول على ضمانات بالمحافظة على الظروف السابقة التى كان يعمل فى ظلها . ويمكن أن يقال انه يتحين الفرص ويلجأ الى الابتزاز .

وهناك مغزى محدد فى نداءات الغرب لها بالاعتماد على رأس المال الأجنبى فى تنمية اقتصادها ، فهى توعز الى الشعوب التى نهبتها الاحتكارات بأن تقوم هى نفسها بالمراحل الأولى من تنمية البنيان السفلى ، فتنفيذ هذه المهام هو سبيلها الوحيد للحصول على « المعونة » كتكملة «للمعونة الذاتية» . وبعبارة أخرى فان الشعوب الأخرى المتحررة حديثا ينبغى أن تعد هى نفسها الظروف التى

تسمح للاحتكارات باستغلالها . وتصر الدول الغربية على أن تقوم البلاد النامية بازالة القيود على نشاط رأس المال الأجنبى .

ثانيـــا : تتناقض الاستثمارات الاحتكارية مع نفس فكرة التطور ، طالما لا تلغى النظام الاستعمارى ، بل تعمل على تدعيمه . ويوضح توزيع استثمارات أى بلد امبريالى على الفروع المختلفة أنها لا توضع فى الصناعات التحويلية سوى بأقل قدر ممكن ، وأنها تسهم فى تدعيم الاتجاه الأحادى الجانب القـــائم على انتاج المواد الأولية لاقتصاد البلاد المتحررة حديثا . ولدينا مثل صارخ على ذلك هو قيام الاحتكارات الدولية بانشاء عدة مجمعات للتعدين فى بلدان أفريقيا . وهذه المجمعات موجهة نحو استخراج المـادة الأوليـة والعمليات الأولى المتعلقة بها ، وذلك فى ظروف الحـد الأعلى من الربح للاحتكارات والنفقات الدنيا من جانبها على البنيان السفلى.

ثالثا : لا تؤدى هـــذه الاستثمارات الأجنبيـة الى تراكمات داخلية ، وانما الى استنزاف البلاد النامية ماليا . وتفيد البيانات التى قدمها س . بريبش ، السكرتير العام لمؤتمر التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة ، والتى نشرتها جريدة **لوموند** الفرنسية ، أن الأرباح والفوائد التى أعيدت من البلاد النامية الى أوطانها فى الفترة من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦١ بلغت ٢٠٫٩٠٠ مليون دولار . وتشكل الأرباح المعادة الجزء الأكبر من هذا المبلغ ، ومع ذلك فان جميع الاستثمارات الطويلة الأجل فى هـــذه البـــلاد فى الفترة ٥١ ــ ١٩٦٠ لم تزد على ١٠٫٣١٠ مليون دولار ، أى أن الأرباح التى تحققت فى هذه البـــلاد كانت أكبر من أن تكفى لتغطيـــة تدفق الاستثمارات . ولقد عانت البلاد النامية خســائر أضخم بكثير ، وبخاصة من جراء نسب المبادلة غير العادلة التى تعمل بدورها على اثراء الاحتكارات .

رابعا : ان الأمر الأعظم أهميـــة ليس هو الأرقام المطلقـــة للاستثمارات ، وانما حقيقة أنه على ضوء الظروف القائمة في البلاد المتخلفة تكون نسبة الاستثمارات الأجنبية كبيرة للغـاية دائما ، وأن عملية اعادة الأرباح الى أوطانها تصبح استنزافا ضارا لأموال الاقتصاد القومي . وفي الوقت نفسه يمارس رأس المال الأجنبي ضغطا كبيرا على مجالات الحياة القومية في البلد المستغل . وكما جاء في وثيقة رسمية فرنسية فان المشروع الأجنبي في البلد المتخلف اقتصاديا يصبح مركزا مهيمنا جبارا للحياة الاجتماعية .

خامسا : تكاد الاحتكارات والكارتلات الدولية أن تكون خلف كل شركة (وبخاصة في مجال التعدين) . ومن ثم فانه ما ان تتزايد الاستثمارات الأجنبية في هذا البلد أو ذاك ، حتى يصبح ذلك البلد ضحية « لهيكل القوة » لهذه الاحتكارات والكارتلات ، كما عبر عنه ش . هوارد ، المعلق الأمريكي ، في عدد ٦ ديسمبر ١٩٦٢ من جريدة **جازيت آنديلي** .

وتحقيق المخطط الأمريكي « للتنمية » يمكن أن يكون ذا طبيعة مزدوجة : سواء أكان زيادة كمية بحتة في انتاج البـلاد النامية في نطـــاق اقتصـــاد استعماري تماما ، أم تغيرا جزئيا في الهيكل الاستعماري للاقتصاد ، بحيث يقترب من هيكل اقتصاد راسمالية نامية ، ولكن فقط كمكمل لصناعة الغرب وفي حـدود استيعاب الاحتكارات لاقتصاد البلاد النامية المعنية .

ويعتبر و . روستو ، منظر الرأسمالية الأمريكية ، أن من أخطار الأسلوب الاشتراكي للاقتصاد هو أنه يسمح للبلاد المتخلفـة بأن تتغلب سريعا على تأخرها . ومن ثم يبدو أنه يحاول أن يثبت من الناحية المضادة بأن التنمية وفق الطريق الرأســـمالي لا تخلق « خطر » التصفية السريعة للتأخر . وهذا هو ما يريده الامبرياليون ،

كما أن تكوين رأسمالية ضعيفة فى البلاد النامية يوسع أســـــاس التقسيم غير العادل للعمل فى اطار النظـام الرأسمالى العـــالمى ، وتحول دون خروج اطار التنميـــة فى هـــذه البـــلاد عن « كنف » الاحتكارات .

(٣)

فماذا يعتقد الامبرياليون أنه معدل وآفاق التقدم وفق الاتجاه الرأسمالى للبلاد الأقل نماء من الناحية الاقتصادية ؟ وما « قمم التقدم » التى يعد بها الغرب ؟

منذ بضع سنوات أوصت لجنة هوفر الأمريكية أنه لا ينبغى اقامة مشروعات صناعية كبيرة فى بلدان آسيا وأفريقيا . كما قد طالبت جريدة **ريپورتر** التى تعكس مشاعر الدوائر الحُاكمة ذات النفوذ فى الولايات المتحدة ، فى يونية ١٩٦٠ ، بأن يمنع المسئولون فى الحكومات الأفريقية ... من ارتكاب الحماقات الاقتصادية التى من نوع اقامة مشروعات للصناعات المعدنية ؛ ومن الأفضل أن يقدم لهم النصح ببناء مصانع للمصابيح الكهربائية . ويوجه م . وليامز ، مساعد وزير الخارجية الأمريكية ، الينا نصحا جديدا بأن نفسر « تصنيع » أفريقيا على أنه يعنى أن تقام هنــاك فروع للمنشآت الأمريكية التى تعمل فى صناعة الأمشاط والأوانى .

ويمكننا أن نجد نوعا من جوهر الأفكار الامبريالية عن «التنمية» فى عرض للمستر ر . رينتر ، المحرر بمجلة **كارنت** الأمريكية ، الذى يرسم من أجل الوضوح الصورة المبسطة التالية : شـــاب نشط يقدم الى مدينة هادئة ويفتتح مكتبا للتأمين ، وتمضى بضعة أشهر ثم يصل الى نفس المدينة ابن عم له يعمل نجارا ، وفيما بعد يفتتح أحد بنوك نيويورك فرعا له هنـــاك ، ثم ينظم شخص آخر محـــلا للغسيل والكى بالمدينة . وبعد مضى خمسة عشر عاما تصبح المنطقة « نامية » (يباشر أصحاب المنشآت من الطبقة الوسطى كل الأعمال

المدنية التى جعلت من هذه المنطقة ماهى عليه) . فالشىء الرئيسى كما نرى هو اقامة مشروعات صغيرة وعلى مهل ، يديرها أحد بنوك نيويورك ، أى « تنمية » فى حدود محلات الكى والغسيل .

ويفيد مثل هذا البرنامج الاقتصادى كأساس للخطط السياسية الدعية التى يضعها الامبرياليون . ويلقى الأستاذ هـ . مورجنتو من جامعة شيكاغو ، فى كتابه **أهداف السياسة الأمريكية** (*) ، على عاتق رابطة العالم الحر مهمة جر البلاد غير المنحازة ... الى النظام الحيوى العالمى الذى نظمته قوى الامبريالية .

ويمكن أن نجد تعبيرا عاما عن هذا النمط من الأهداف فى مخطط « الامبريالية العليا » الأمريكى : فهو يعنى تكاملا شاملا للعالم الراسمالى ، تسيطر عليه الدول الامبريالية فى أمريكا واوربا وتضطلع فيه « بالمسئولية » عن مصير « بلاد العالم الأقل نماء » . وعندما يشرح دين راسك هذه الخطط فانه يختزلها الى تدعيم المركز الممتاز للغرب من الناحية التنظيمية ، ثم « جر جميع الشعوب تدريجيا الى جماعة الدول المستقلة » التى توجه ضد الشيوعية باعتبارها « أسلوبا منافسا فى تنظيم المجتمع » . وكتب دين راسك فى **ذى ديبارتمنت أوف ستيت بوليتن** (نشرة وزارة الخارجية الأمريكية) يقول بأن هدفهم هو جماعة حرة من الأمم المستقلة ، وان كانت معتمدة على بعضها البعض ، تضطلع بتوحيد الشمال والجنوب ، الشرق والغرب .

وتشجيع الرأسمالية فى البلاد النامية هو السياسة العامة للامبرياليين . وهم يهدفون عن هذا الطريق الى التوصل الى قدر أو آخر من الاندماج العضوى بين العالم المتخلف اقتصاديا وعالم حلف الأطلنطى . ويرغب الامبرياليون فى جر البلاد المتحررة حديثا

(*) The Purpose of American Politics

الى المرجل العملاق « للتكامل » الذى يشكل تهـــديداً لاستقلال الدول الفتية .

ولذلك فلا عجب أن تقابل هذه البرامج بالرفض حتى من جانب تلك الدوائر فى البلاد النامية التى تشغل بشكل عام نفس المراكز التى يشغلها الغرب . وقد اتخذت الدول الأفريقية ، فى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المنبثقة عن منظمة الوحدة الأفريقية ، قرارا بالاجماع ينص على أنه سيكون من الخطأ البالغ النظر الى التصنيع على أنه مجرد اقامة فروع محدودة الحجم للصناعة الصغيرة ، وعلى أن أفريقيا لابد أن تحاول منذ البداية خلق فروع استراتيجية جيدة التجهيز للصناعة .

(٤)

تعد « المعونة » السيئة السمعة ــ العنصر الأساسى للاستعمار الجديد ، والعملية المالية والسياسية الطويلة الأجل للامبريالية ــ الوسيلة الرئيسية لفرض طريق التطور الرأسمالى عنوة على البلاد المتحررة حديثا . ويسمى فاولر ملتون ، المدير الســـابق لوكالة التنمية الدولية بالولايات المتحدة ، هذه « المعونة » الترسانة الأكثر فعالية للحرب الباردة . ولا يكاد ذلك أن يكون فى حاجة الى تعليق .

ان سياسة توسيع « المعونة » الامبريالية لا علاقة لها بالمشكلات الحقيقية للبلاد التى تحصل عليها ، دعك من أن هذه « المعونة » لا تمثل سوى جزء لا دلالة له من الأرباح التى تنتزعها الاحتكارات من هذه البلاد . واستنادا الى **كومنت** على سبيل المثال ، فانه ينفق أقل من ١٠ ٪ من المعونة البريطانية على التنمية الاقتصـــادية . وانطلاقا من الاحتياجات الاقتصـــادية للبلاد النامية عند تقديرنا « للمعونة » الأمريكية ، فاننا لا نجد سوى بندين فقط من بنود هذه « المعونة » ينطبق عليهما هذا المعيار تماما : مخصصات التعـــاون

الفنى واعانات « التنمية » ، وقروض « صندوق التنمية » . وقد وصل الانفاق على هذين البندين خلال الفترة المشار اليها (٤٥ — ١٩٦١) الى ما يزيد قليلا على ٤٠٠ر٣ مليون دولار فقط . بيد أن هذه المخصصات ذات الطبيعة الاقتصادية لا تذهب فى أغلب الأحوال الى الانتاج ، وبخاصة الى الاحتياجات الصناعية للدول التى تحصل عليها .

ومن السمات المميزة للوظيفة الاجتماعية السياسية «للمعونة» الامبريالية تطور «المعونة» الأمريكية التى تزايدت مع اعلان سياسة « الآفاق الجديدة » . وقد تضمن « قانون المعونة الأجنبية » المعروف ، الذى صدر فى ٤ سبتمبر ١٩٦١ ، فقرات جديدة لم يسبق لها مثيل تنص على حماية الاستثمارات الأمريكية الخاصة ، وعلى اجراءات لتشجيع الصناعات الصغيرة فى البلاد التى تحصل على « المعونة » ، وعلى تخصيص جزء من « أموال المعونة » للأبحاث الخاصة ، وتيسير توسيع نشاط الاحتكارات . . . الخ . وأصبحت برامج « المعونة » متوقفة بشكل مباشر على اتخاذ اجراءات من هذا النوع . وفيما يتعلق بهذه الحيل أشار الكونجرس بارتياح الى أن القانون الخاص بالمعونة قد وفر ضمانات لتشجيع المشروع الفردى لم يسبق توافرها من قبل على الاطلاق ، والى أن السياسة الأساسية للكونجرس والحكومة كانت تقوم على تشجيع اشتراك المشروع الفردى فى جهود الحكومة للاسهام فى النمو الاقتصادى فى البلاد النامية الجديدة . وعارض الكونجرس حق الشعوب فى التأميم ، وهو حق من حقوق السيادة ، ودعا الى اتخاذ اجراءات مالية صارمة ضد الدول التى تنزع ملكية الممتلكات الأمريكية دون دفع التعويض « المناسب » .

وكما توضح الوثائق الأمريكية السابق الاشارة اليها فان رأس المال الحكومى ورأس المال الخاص اللذين يتدفقان من

البلاد الغربية ، وبخاصة من الولايات المتحدة ، الى البلاد النامية ، قد اختلطا مع بعضهما البعض الى درجة يستحيل معها التمييز بينهما احصائيا . وهكذا أصبحت برامج « المعونة » من الناحية الفعلية برامج لتصدير راس المال الاحتكارى . وكما أشير فى رسالة خاصة الى الكونجرس فى عام ١٩٦٥ ، فان توزيع صادرات رأس المال بشكل عام يعتمد على استعداد هذا البلد أو ذاك للالتجاء الى « المعونة الذاتية » ، التى لا تعنى أكثر من الحاجة الى عمل كل ماهو ممكن عمليا لتشجيع تدفق الاستثمارات الخاصة من الخارج . وباختصار فان الولايات المتحدة وغيرها من البلاد الامبريالية ، تستفيد من مركزها كدولة مقرضة كى تملى على التطور الداخلى للبلاد المتأخرة اقتصاديا روح الاستعمار الجديد ، وتخضع التنمية فيها لاشراف الاحتكارات .

ولا تسهم « المعونة » الغربية على أى نحو فى التقدم الحقيقى للقوى الانتاجية فى البلاد التى تحصل عليها ، حيث انها تصرفها عن التأميم . من ذلك أن الكميات المسلمة فى اطار « المعونة » الفرنسية، تتحدد فى الأساس باحتياجات احتكارات التعدين . أما بالنسبة للمعونة الأمريكية فانها تتعارض تعارضا مباشرا مع الحاجة الى تنمية الصناعة ، وبخاصة داخل قطاع الدولة ، فى البلاد التى تحصل على المعونة .

تلك هى « استراتيجية المعونة » ، ليس فقط بمعنى أن الامبريالية بشكل عام ترغب فى عرقلة التقدم الاقتصادى للبلاد النامية ، وانما أيضا بمعنى أنها ترغب فى أن تسيطر الاحتكارات على انتاجها . وفى الوقت الحالى تقوم الدول الامبريالية بتحسين الظروف أمام توسع الاحتكارات ، واستثمار الأموال فى خدمات غير مربحة تدعم الانتاج ، واضعة فى اعتبارها أن البلاد التى تحصل على المعونة سيكون عليها أن تلتجىء مباشرة الى رأس المال الاحتكارى ،

وأن تقبل شروطه لتقديم أية معونة ذات طبيعة صناعية . ويمكن أن نرى هذا الدافع بوضوح في الشروط التي تحكم « المعونة » المقدمة من الولايات المتحدة . واستنادا الى وثيقة رسمية فان هذه المعونة لا تغطي ، سوى بصورة جزئية ، النفقات غير المربحة على التنمية التمهيدية العامة ؛ أما فيما يتعلق بالطلب على رأس المال من الاحتياجات الصناعية الفعلية فان البلاد التي تحصل على المعونة لا تستطيع أن تركن سوى الى الاستثمارات الخاصة .

و « المعونة » في حد ذاتها تمهد الطريق أمام الاحتكارات . وهكذا فان الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية : (ا) تعطي « المستثمرين الاحتماليين » كل المعلومات اللازمة ؛ (ب) تتحمل نصف تكلفة العمل التمهيدي في تنفيذ الاستثمارات في هذه المنطقة أو تلك ؛ (ج) تقدم القروض بالعملة المحلية وبالدولارات للمستثمرين الأمريكيين . ويعهد بتنفيذ برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بصورة متزايدة الى ممثلي الاحتكارات . كما أن المتحصلات بالعملة المحلية من بيع فائض المنتجات الزراعية تنفق أيضا وفي الأساس على تقديم القروض للمنشآت الأمريكية .

وعلاوة على ذلك فان « المعونة » توجه بصورة متزايدة الى تأييد الرأسماليين المحليين ، والى تدعيم معسكر القوى الرجعية ، وأخيرا الى توسيع أساس سيطرة الاحتكارات الغربية . ومرة ثانية فان عمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يتمشى مع هذه السياسة تماما . فرسالتها هي أن تخلق في البلاد التي توجد فيها «ميكانيزم» خاص لتدعيم المشروع الفردي وتدعيم ما يسمى بنوك التنمية ، وهيئات التنمية الصناعية ، ومراكز تقديم المساعدة للاستثمارات ، ومراكز أبحاث زيادة الانتاجية ، ومؤسسات الائتمان والادخار ، واتحادات الائتمان .. الخ . وحتى ٣١ ديسمبر ١٩٦٣ كانت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قد قدمت قروضا قيمتها ٤١٦ مليون

دولار الى أربعة وخمسين من البنوك وغيرها من مؤسسات النشاط الخاص فى عدد من البلاد . واستنادا الى برامج «المعونة» لا تقدم الآلات وقطع الغيار وغيرها الا الى القطاع الخاص ، ان قدمت أصلا . وفى الهند وغيرها من البلاد تدخل « المعونة » الأمريكية فى نزاع مع قطاع الدولة فى الاقتصاد لاقتصارها أساسا على تمويل كل اجراءات « المشاركة » بين رأس المال المحلى والمنشآت المحلية .

و « المعونة » سلاح فى الصراع من أجل الأسواق ، ووسيلة للتوسع التجارى للاحتكارات . وعلى هذا الضوء قومت «المعونة» على سبيل المثال بوساطة لجنة فرنسية حكومية خاصة . فقد أعلنت هذه اللجنة صراحة أن « المعونة » تسهم فى توسع الصناعة العالية النمو ، لأن مثل هذه الصناعة تتطلب بطريقة أو بأخرى نفقات تمهيدية معينة تتشكل من الناحية الفعلية من القروض والاعانات . ويلتجىء الامبرياليون الأمريكيون بصفة خاصة الى مثل هذه الأساليب للاستعباد الاقتصادى ، فيرغمون البلاد التى تحصل على « المعونة » على أن تنفق القروض والاعانات فى الولايات المتحدة وحدها . وقد كتبت جريدة **يونيتد ستيتس نيوز آند وورلد ريبورت** ، فى عددها الصادر فى ٦ أغسطس ١٩٦٢ ، تقول ان رجال الأعمال فى كل دولة تقريبا يحصلون على ربح مباشر من تنفيذ برامج « المعونة » . اذ تدفع البلاد للبضائع الأمريكية أثمانا تزيد عادة مرتين أو ثلاث مرات على الأسعار العالمية ، محكومة فى ذلك ، بالشروط التى فرضت عليها .

ومن الجوانب الأساسية فى برامج «المعونة» الاتفاقيات والمطالب المتعلقة بتوفير الضمانات للاستثمارات الخاصة ، والتى تحد كثيرا من حرية العمل عند الدول التى تحصل على « المعونة » ازاء رأس المال الأجنبى . وحتى منتصف عام ١٩٦٤ كانت الولايات المتحدة قد فرضت خمسا وخمسين اتفاقية من هذا النوع . ولقد

كانت « المعونة » التى حصل عليها كثير من هذه البلاد صغيرة بدرجة تدعو الى السخرية ، ومع ذلك أرغمت هذه البلاد منذ البداية على أن تطلق يد احتكارات وول ستريت تماما ، وتضمنت التزاماتها ضمانات فيما يتعلق بامكانية تحويل الأرباح الى دولارات ، وضمانات ضد نزع الملكية وضد الخسارة الناجمة عن النشاط العسكرى .

* * *

وتحاول الامبريالية عن طريق التحكم السافر والتدخل العسكرى (فى الهند الصينية والكونغو) فرض سيطرتها على التنمية الاقتصادية والعمليات الاجتماعية فى البلاد المتحررة حديثا .

وتسعى استراتيجية الاستعمار الجديد الى تدعيم التبعية الاقتصادية ، وتهدد بنسف الاستقلال السياسى للدول الفتية . فمن الصعب أن ننكر مثلا أن الهجوم الذى تشنه الرجعية الأجنبية والداخلية ضد قطاع الدولة فى الاقتصاد الهندى وضد السياسة الخارجية الهندية قد ازداد كثيرا ، بعد أن اقتحم رأس المال المحلى والأجنبى فروعا من الصناعة كانت مقصورة فى الأصل على الدولة .

ولذلك ليس من قبيل المصادفة أن الاستعماريين هم الذين يحاولون غرس الرأسمالية فى مستعمراتهم السابقة . ففيما سبق كان باستطاعتهم نهب المستعمرات ، بل وتأخير تطور الرأسمالية فيها فى أغلب الأحوال . واليوم تعد قوانين الاقتصاد الرأسمالى ورقة رابحة بالغة الأهمية بالنسبة لها مادامت هذه القوانين تدعم النظام الوحيد « لأوعية التوصيل » : فالاحتكارات لديها مستودع هائل من الثروة والقوة ، بيد أن نصيب البلاد النامية هو الفقر .

لكن الحياة نفسها تفرض تعديلات جوهرية على خطط الاستعمار .

أن تصفية التبعية الاقتصادية عملية طويلة ومعقدة . فسيطرة الاحتكارات واحتياجات البلاد الأقل نماء من الناحية الاقتصادية الى راس المال والمساعدات ، وعجز البلاد الاشتراكية حتى الآن عن أن تفي تماما بالاحتياجات المتنوعة للدول الفتية ، هذه كلها عوامل موضوعية ، وعلى الدول الفتية أن تأخذها في اعتبارها . بيدأن هذه الدول تزداد اقتناعا كل يوم بأن خطط الامبرياليين يمكن احباطها في الظروف الراهنة . وعلى ضوء النمو الثابت للنظام الاشتراكى العالمى والمعونة الشاملة التى يقدمها لشعوب البلاد المتحررة حديثا ، تحصل هذه الشعوب على فرص أعظم لارغام الامبريالية على قبول اشكال العلاقات الاقتصادية التى تضمن لها مســـــاواة كاملة فى الحقوق كما تضمن لها استقلالها .

وتشن الدول الفتية نضالها فى هذا الاتجاه بصرف النظر عما تلاقيه من صعاب . ويساعدنى تحليـــــل استراتيجية الاستعمار الجديد على أن أفهم لماذا تبحث الجماهير الواسعة للشعوب المتحررة حديثا عن مخرج على طريق التطور غير الراسمالى . وتتحقق هذه التطلعات عن طريق الجهود المشتركة بين الشعوب والحكومات فى عدد من البلدان مثل الجمهورية العربية المتحدة والجزائر ومالى وغانا وغيرها .

ان اختيار طريق التطور هو من اختصاص الشعوب نفسها . ويصبح الطريق غير الرأسمالى حقيقة واقعة فى عدد متزايد من البلاد . كما أن النضال الفعلى من أجل الاستقلال الاقتصادى يقنع الشعوب بأنه على هذا الطريق وحده يمكنها بسرعة بالغة أن تؤمن استقلالها وتقدمها .

طائفة المرابين المحسنين

بقلم : ل . فيتوف

شهد الدورة التاسعة عشرة لمجلس محـــافظى البنك الدولى للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى ، التى عقدت فى طوكيو فى نهاية عام ١٩٦٤ ، حوالى ألفى مندوب يمثلون مائة وعشرين بلدا ، معظمهم من رجال البنوك ومخططى السياسة الماليــة البارزين فى العالم الرأسمالى .

وفى الاجتماع الأول أفاض جورج . ك . وودز ، رئيس مجلس ادارة البنك الدولى ، فى شرح الصعاب الاقتصادية التى تواجه البلاد النامية ، وهى الصعاب التى تشغل بال البلاد الرأسمالية البارزة سواء لأسباب سياسية أو لآثارها على الاقتصاد العالمى . فالتقدم الاقتصادى للمستعمرات وأشباه المستعمرات السابقة ، استنادا الى المصرفى الأمريكى ، كان «بطيئا بصورة مخيبة للآمال» ، كما أن كثيرا منها كانت مثقلة بقروض متزايدة قصيرة الأجل . ومع ذلك فان المعونة التى قدمت لها ، على الرغم من أنها كانت « ملحة » ، كانت « عملا ناقصـــا » ، وازداد هذا الاتجـــاه وضوحا برفض الكونجرس الأمريكى تيسير الشروط التى تمنح المعونة بمقتضاها ، بل وباصراره فى الحقيقة على تشديدها ، وبصفة خاصة على زيادة الفائدة على قروض التنمية .

وقد تأسس البنك فى نهاية عام ١٩٤٥ ، وبدأ عمله منذ حوالى منتصف العام التالى . وهو يعد أكبر التنظيمات الرأسمالية الدولية

التى تقدم « المعونة » للبلاد النامية وأقواها تأثيرا . وعلى الرغم من أن عدد الدول الأعضاء فيه قد تزايد منذ ذلك الحين ، من ٢٨ دولة الى ١٠٢ دولة (معظم الأعضـــاء الجدد من المستعمرات وأشباه المستعمرات السابقة فى أفريقيا وآسيا) فان نشاطه لا يتحدد بمصالح الدول التى قام لمســـاعدتها ، وانما بسياسة الاحتكارات الغربية ، وفى مقدمتها الاحتكارات الأمريكية .

ومن بين مهام البنك الرسمية تشجيع تنمية الانتاج فى البلاد الأقل نماء من الناحية الاقتصادية ، وتشجيع الاستثمار الخاص فى هذه البلاد عن طريق الاكتتـــاب فى قروض المستثمرين الأفراد أو المشاركة فى مثل هذه القروض ، أو منح القروض بالكامل من أمواله الخاصة حيثما يحجم رأس المال الخاص عن الاستثمار .

بيد أنه فى الممارسة لا يبدى محافظو البنك أى اهتمام بزيادة القوى الانتاجية فى البلاد الناميــة ، ويتبعون سياسة تســـاعد رأس المال الخاص على تحقيق أهدافه التوسعية قبل كل شىء . وبالنسبة للقروض التى تصدر عن البنك فهى تقدم فى المحل الأول للحكومات التى تسير فى ركاب السياسة الخارجية الأمريكيـــة . أما عن تلك الحكومات التى تصر على اتباع سياسات خارجية وداخلية مستقلة فتواجه باجراءات تمييز وبمقاطعة ائتمانية ، مما يعد سمات مميزة لاتجاهات البنك .

وعند أول يناير ١٩٦٣ كان البنك قد قدم ٣٢١ قرضا بلغت قيمتها ما يزيد على ٦ر٥٠٠ مليون دولار لتمويل ٧٠٠ مشروع فى ستين بلدا ، ذهب منها ٢٢٠ قرضا الى البلاد النامية ، ولكن أساسا لتمويل الصناعات التى توافق هوى المستثمرين الأفراد ـ حيث أرست هذه القروض الأساس لاقامة المشروعات الفردية وتشغيلها بنجاح ، وســـاعدت على زيادة صادرات المواد الأولية . ويحظر تمويل المشروعات الاستراتيجية باهتمام خاص .

ومن مجموع قروض البنك خصص ١٨٠٠ مليون دولار ، أى ٢٦ ٪ منها ، لتنمية الطاقة ، وفى المحل الأول لانشاء المحطات الكهربائية (أساسا فى أمريكا اللاتينية حيث معظم الطاقة تستخدمه المشروعات الفردية التى تملك الولايات المتحدة عددا كبيرا للغاية منها) ؛ ٢٠٠٠ مليون دولار ، أى ٣١ ٪ ، للنقل والمواصلات (انشاء وتجديد خطوط السكك الحديدية والطرق البرية والمطارات والموانى وخطوط التلغراف والتليفون) ؛ ٩٩٢ مليون دولار ، أى ١٥ ٪ ، للتنمية الصناعية ؛ ٥٠٤ مليون دولار ، أى ٨ ٪ ، للزراعة .

وبعبارة أخرى ذهب ما يقرب من ٦٠ ٪ الى البنيان السفلى . فمحطات القوى والسكك الحديدية والموانى ضرورية لزيادة ناتج المواد الأولية وصادراتها ، والطرق البرية وخطوط المواصلات بدورها ذات أهمية استراتيجية . وتبدى الاحتكارات الأمريكية اهتماما شديدا بكل ذلك . فهى تنظر الى الصناعة فى البلاد النامية كمنافس لها ، وان يكن حتى منافسا احتماليا . وهذا هو سبب احجام البنك عن تمويل المشروعات الصناعية . ولكن حيث ان هناك حاجة الى تمويلها ، فانه يفضل أن تكون مساعدته فى اقامة المشروعات الفردية ، وبخاصة تلك التى يشترك فيها رأس المال الأجنبى الخاص .

وتقدم القروض والتسهيلات الائتمانية للبلاد النامية بشروط تخل بسيادتها . من ذلك أن تركيا واثيوبيا وسيلان وبلاد متعددة أخرى قد منحت تسهيلات ائتمانية بشرط أن تنشىء « بنوكا مستقلة للتنمية الصناعية » يشترك فيها رأس المال الأجنبى ، وأساسا رأس المال الأمريكى ، وأن تشرف هذه البنوك على التشييد الصناعى . كما أن اتفاقية القروض التى منحت لتايلاند من أجل تجديد ميناء بانجوك وخطوط السكك الحديدية التابعة للدولة قد اشترطت نقلها الى أيدى الأفراد .

ولفترة طويلة ظلت سياسة البنك الاستثمارية عن عمد تقرن القروض بفكرة الزام الدول الأعضاء بالسعى الى مساعدة راس المال الخاص . وتم ذلك عن طريق :

١ ـ زيادة الفائدة دون مبرر .

٢ ـ التوقف عن تقديم المعونة بحجة أن البنك كان « يجمع الديون » .

٣ ـ رفض مساعدة البلاد التى يرى البنك أنها لا تكافح التضخم وأخطار وقوعه مكافحة فعالة .

٤ ـ التدخل المباشر فى الشئون الداخلية للبلاد الأعضاء بحجة أنه كان قلقا على قدرتها على سداد ديونها .

وكانت هذه السياسة توجه أساسا ضد البلاد النامية التى ناقش مندوبوها مع محافظى البنك شكاوى متعلقة بارغامها على السعى الى مساعدة راس المال الخاص ، الذى ليست لديه من مصلحة سوى الاستفادة مما لديها من موارد المواد الأولية والذى ليست لديه أية نوايا لتشجيعها على التصنيع .

وفى عام ١٩٥٧ تقدمت بلاد أمريكا اللاتينية التى اشتركت فى الدورة الثانية عشرة لمجلس المحافظين بمذكرة مشتركة تطالب فيها البنك بمراجعة سياسته ، وأصرت فيها على أن يسارع البنك بالنظر فى مطالبها الخاصة بالقروض وعلى أن حكوماتها ، وليس البنك ، هى التى ستكون لها الكلمة الأخيرة فى تحديد المشروعات التى ستعطى لها الأولوية . كما طالبت أيضا بأن تمنح القروض للتنمية الاقتصادية الاجمالية لبلاد أمريكا اللاتينية وليس للمشروعات التى تكون للاحتكارات الغربية مصلحة فيها .

ولم تمض احتجاجات ومطالب البلاد النامية ، التى انعكست فى مذكرة بلدان أمريكا اللاتينية ، دون أن تحدث آثارها . فقد جاء

فى كتاب يوچين ر . بلاك ، الرئيس السابق للبنك ، آن « المعونة الاقتصادية ، وبخاصة فى الولايات المتحدة ، يتحدثون عنها كسلاح تكتيكى فى الحرب الباردة » ، واقترح « دبلوماسية للتنمية » . وقال ان هذه الدبلوماسية « ينبغى أن يكون لها مكانة فى السياسة القومية للدول الغربية ، مكانة ليست سائدة وانما منفصلة ومتميزة تسمح لها بأن تؤدى دورها على الرغم من الجدل المرير لعصرنا ».

وتشير عبارة « الجدل المرير لعصرنا » بوضوح الى المنافسة بين النظامين والى الانتصارات التاريخية التى سجلتها الاشتراكية. وفى مواجهة حركة التحرر الوطنى الصاعدة والمساعدة المتزايدة التى يقدمها الاتحاد السوفييتى وغيره من البلاد الاشتراكية الى البلاد النامية فى تقدمها الاقتصادى ، قرر محافظو البنك اجراء بعض التنازلات .

وبالطبع لم تكن سياسة البنك حتى ذلك الوقت قد طرأ عليها أى تغيير ، اذ كان مازال يحددها البنك الذى يمثل راسمالية الدولة الاحتكارية ، وبخاصة فى الولايات المتحدة وأوربا الغربية أيضا ، وارتباطه الوثيق بالبنوك والشركات الصناعية البارزة فى العالم الرأسمالى . فمن بين مناصب المديرين الأربعة عشر ، يشغل الأمريكيون عشرة منها ، والبريطانيون منصبين ، وهولندا وفرنسا المنصبين الباقيين . ومن المصادفات أن للدولتين الأخيرتين صلات وثيقة بالشركات الأمريكية . وعلى الرغم من ذلك فقد أرغم المحافظون على زيادة القروض والتسهيلات الائتمانية الى البلاد النامية . وكان من بين التغيرات الهامة التى حدثت منذ بداية الستينيات التحول الى تمويل برامج التنمية الطويلة الأجل فى هذه البلاد .

وقد أدى تمويل البلاد النامية على نطاق متزايد الاتساع الى تنشيط عام لسياسة البنك الائتمانية . فقبل الخمسينيات كانت

قروضها السنوية ٣٠٠ مليون دولار ؛ وفى السنة المالية ١ ــ ١٩٦٢ وصل الرقم الى ٨٨٢ مليون دولار ؛ وتم الحصـــول على المبالغ الاضافية عن طريق زيادة رأسماله المصدر من ١٠٫٠٠٠ مليون دولار الى ٢١٫٠٠٠ مليون دولار (برفع اشتراكات البلاد الأعضـــاء) وادراج المساعدات التى يقدمها المستثمرون الأفراد .

بيد أنه ينبغى أن يقر فى أذهاننا أن البنـــك بزيادته لقدرته الائتمانية لم يحل مشكلة مساعدة البلاد النامية . بل على العكس ، فان قوته الماليـــة المتزايدة مازالت تجعـــل من الأيسر بالنسبة للاحتكاريين الغربيين أن يقوموا بنهب البلاد النامية . وما تزال تسهيلات البنك الائتمانية باهظة التكاليف وتقدم بمقتضى شروط ضـــارة .

وقد زادت الفائدة على قروض البنك زيادة كبيرة فى السنوات العشر الماضية . ففى عام ١٩٥٥ كانت الفائدة تتراوح بين ٣ ٪ ، ٤٫٢٥٪ ؛ وفى عام ١٩٥٩ أصبحت تتراوح بين ٤٫٧٥٪ ، ٥٫٥٪؛ وفى السنوات الخمس الماضية تراوحت بين ٥٪ ، ٦٫٢٥٪ ؛ وفي عام ١٩٦٣ كان متوسطها ٥٫٧٥ ٪ . كما أدى توسع العمليـــات الائتمانية الى زيادة كبيرة فى أرباح البنك . ففى الســـنة المالية ٥ ــ ١٩٥٦ لم تزد هـــذه الأرباح على ٤٤ مليون دولار ، فى حين وصلت فى السنة المالية ١ ــ ١٩٦٢ الى ١٦٦ مليون دولار .

ومن المهم أن نشير الى أنه بينما كانت معدلات الفائدة لمؤسسات ائتمانية دولية وقومية كثيرة تميل الى الانخفاض فى السنوات القليلة الماضية ، ظلت الفائدة التى يفرضها البنك الدولى مرتفعة . وتقوم هذه الفائدة على أساس موقف تفاضلى يتحـــدد بدقة بالنسبة للبلاد التى تحصل على « المعونة » ، استنادا الى النظام الاقتصادى والسياسى للدولة التى تطلب « المعونة » وموقفها من البنك والدول

التى تسانده . بيد أنها مرتفعة للغاية فى كل الحالات ـ أكثر ارتفاعا من متوسط السعر العالمى للفائدة .

وبينما تقدم القروض الأمريكية للهند بفائدة ٣ ٪ سنويا ، فان قروض البنك تكون بسعر ٥ر٧٥ ٪ سنويا (أى أكثر من ضعف الفائدة على القروض الخاصة بالتنمية الصناعية التى يقدمها الاتحاد السوفييتى للهند) . وتعد الصفة « الدولية » للبنك واجهة مريحة للفرائض المالية الأمريكية الربوية على القروض التى تمنح للبلاد النامية .

وجدير بالذكر أن البنك عندما يقوم بدور المقترض ويحصل على القروض من بنوك مثل بنوك سويسرا أو ألمانيا الغربية ، فانه لا يدفع أكثر من ٣ ــ ٥ر٣ ٪ سنويا . وبعبارة أخرى ، فان النقود التى يحصل عليها بفائدة منخفضة « يعاد بيعها » الى البلاد الأخرى بفائدة مفرطة فى ارتفاعها . وذلك عنصر هام من عناصر الدخل ، أما من يثرى من جراء ذلك فهى الدول الأعضاء الأكثر نفوذا فى البنك ، وبخاصة الولايات المتحدة .

وقبل عام ١٩٥٨ كانت عمليات البنك الائتمانية تتركز فى أمريكا اللاتينية . وهذا السلاح البالغ الأهمية للاحتكارات الأمريكية قد ساعدها على ترشيد استغلال الموارد الطبيعية والبشرية فى أمريكا اللاتينية . وفى الوقت نفسه كان البنك يمنح أيضا قروضا للبلاد النامية فى آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط ، بيد أن هذه «المعونة» كانت مقيدة الى حد كبير ، فيما عدا بالنسبة للبلاد التى أمكن توريطها فى الاستعدادات العسكرية الأمريكية (الباكستان وتايلاند والفليبين وكوريا الجنوبية وفيتنام الجنوبية وتايوان شيانج كاى شيك) .

وعلاوة على ذلك فان سياسة البنك القائمة على الاستفادة من المتاعب الاقتصادية لبلدان آسيا وأفريقيا فى فرض شروط ائتمانية

صعبة قد أدت فى حالات متعددة الى رفض قروضـــه ، بل والى معارضة صريحة فى بعض الأحيان . وهكذا أرغمت الحكومة الهندية على التقدم باحتجاج رسمى ضد محــاولات البنــك للتدخل فى شئونها .

ومع ذلك ففى عام ١٩٥٩ رأت الدوائر المسئولة فى البنك أنه من الضرورى زيادة « المعونة » الى بلدان آسيا وافريقيا . واستنادا الى الأرقام التى نشرتها الصحف الأمريكية فى بداية عام ١٩٦٢ ، حصلت آسيا وأفريقيا على ٤٨٪ من قروض البنك ، فى حين لم يحصل نصف الكرة الغربى ، وفى مقدمته امريكا اللاتينية ، الا على ٢١ ٪ فقط . فقد أعيد النظر جوهريا فى سياسة البنك الشــاملة بازاء البلاد الأفروأسيوية ، وبخاصة البلاد الرئيسية منها مثل الهند والجمهورية العربية المتحدة .

والآن أصبح على عاتق البنك والتنظيمات المالية المرتبطة به والمعتمدة على الولايات المتحدة ، من الناحية الرسمية على الأقل ، أن تتوصل مع حكومات بلدان آسيا وأفريقيا ودوائر الأعمال فيها الى شروط تضمن تسهيلات الاستغلال « العــادية » للاحتكارات الأمريكية . كما أصبح على البنك وعلى المسئولين فيه أن يتظاهروا بالموافقة على موقف هذه البلاد الحيــادى من النزاع بين الشرق والغرب . ويمتنع البنك الآن على سبيل المثال عن ممارسة ضغط مباشر على الهند لحملها على تعديل سياساتها الداخلية والخارجية والاقتصادية . ان محافظى البنك فى الحقيقــة يتملقون مندوبى الهنــد .

وفى الظروف الراهنة يرغم رأس المال الغربى العامل فى البنك على تقديم تنازلات الى البلاد الأسيوية الأفريقية . وقد وجد ذلك تعبيرا عنه على سبيل المثال فى الدور الذى لعبه البنك فى تنظيم عدد من المؤسسات والاتحادات المالية (« بنوك التنمية » و « نوادى

المعونة » الاقليمية) لتقديم « المعونة » الى بلدان آسيا وأفريقيـا لمنحها قروضا بشروط أيسر من ذى اقبل .

ويعمل البنك عادة كوسيط فى المنازعات الاقتصادية بين الدول. ففى الفترة ٥٨ ــ ١٩٦٠ على سبيل المثـــال لعب البنك دورا فى تسوية النزاع بين الهند والباكستان حول الانتفاع المشترك بمياه نهر الأندس وروافده . وخصص البنك بالتعـــاون مع حكومة الولايات المتحدة مبلغ ١٠٣ ملايين دولار لأعمال الرى فى تلك المنطقة. كما استطاع البنك الحصول على مساعدة بريطانيا واستراليا وكندا وألمانيا الغربية ونيوزيلندا فى تمويل المشروع . كذلك شمل البنك برعايته تكوين « نادى » من الدول التى قدمت قرابة ثلاثة أرباع الأموال المتطلبة لتمويل رى المشروع ، وهكذا ساعد البنك فى تسوية النزاع الهندى الباكستانى .

ومن الطبيعى أن تكون تسوية المنازعات أمرا جديرا بالترحيب. بيد أن وساطة البنك كان لها أيضا جانبها السلبى : فمشروع الرى يعتمـــد اعتمادا زائدا على رأس المال الأجنبى ، وعلى رأس المال الأمريكى فى المحل الأول ، ويشرف عليه البنك ، أى الولايات المتحدة. وتأمل واشنطن أن تعمل مثل هذه « الوساطة » على تخفيف حدة المشاعر المعادية للأمريكيين والمعادية للاستعمار بين حكومات الدول الفتية ، وفى نسف اتجاهاتها الحيادية .

والآن يركز البنك على أفريقيـا ، التى تتنافس على مواردها المجموعات البارزة فى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية مع بعضها البعض داخل البنك . وكان خطر تدعيم راس المال الأمريكى لمركزه هناك هو أحد الأسباب التى حدت بالدول الاستعمارية الأوربيـة الى تنسيق سياستها الأفريقية خارج اطار البنك فور انتهـــاء الحرب العالمية الثانية .

ويجدر بنا أن نتذكر أنه قد تشكلت منذ عام ١٩٥٠ لجنة للتعاون الفنى فى أفريقيا مكونة من كل من الدول الأوربية التى لها ممتلكات هناك . وفى ١ ـ ١٩٥٢ عقدت فرنسا وبريطانيا سلسلة من المؤتمرات لمناقشة الاستغلال المشترك لموارد أفريقيا . وتبع ذلك تكوين المكتبين الانجليزى الألمانى الغربى والفرنسى الألمانى الغربى لتقديم « المعونة » للبلاد الأفريقية .

ومع ذلك فان الموقف العام عند منتصف الستينيات جعل من المستحيل على دول أوربا الغربية أن تحافظ على النظام القديم للاستغلال ، فأسرعت تستجدى عمالقة المال فى الولايات المتحدة. وفى ذلك الوقت نشأت فكرة تأسيس منظمة للتعاون الاقتصادى والتنمية تتكون من بلدان أوربا الغربية والولايات المتحدة وكندا . وكان لهذه المنظمة ثلاث لجان مختصة بتقديم المعونة الى البلاد النامية ؛ وتنظم هذه اللجان وتؤدى دورها بالاشتراك مع البنك ، وهى تعطى الأولوية بطبيعة الحال للمصالح الأمريكية .

وقد عظم نصيب القارة الأفريقية منذ اليوم الذى انضمت فيه شعوبها الى الصفوف الأمامية لحركة التحرر الوطنى المعادية للامبريالية . ولما كان البنك يدرك أن هذه الحركة تنسف مراكز دول أوربا الاستعمارية ، فقد ضاعف نشاطه فى أفريقيا لصالح الامبريالية الأمريكية ، واستخدم كل ما تحت يده من وسائل فى محاولة لدفع نضال التحرر الوطنى بحيث يدور فى فلكه السياسى الخاص ويتمكن من اخضاعه لسيطرته . وفى الوقت نفسه عقد البنك صفقات مع رأسمال دول أوربا الغربية ، الذى لم يعد قادرا على الاحتفاظ بمواقع الاستعمار بمفرده ، ويمد مخالبه الى الأركان النائية فى أفريقيا فى تعاون وثيق مع منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ومع السوق المشتركة .

وتقوم الولايات المتحدة الآن ، من خلال البنك ، بتدعيم مركزها في المستعمرات البريطانية والفرنسية . ومنذ عام ١٩٦١ ركز البنك على المجموعة الكبيرة من البـــلاد المرتبطة باتخاذ الأفروماالاجاش للتعاون الاقتصادى ، وبخاصـــة السنغال وموريتانيا والكاميرون وفولتا العليا والنيجر . فهذه البلاد قد زارتها بالفعل بعثات من البنك وقعت مع بلدان متعددة اتفاقيات خاصـــة بالتسهيلات الائتمانية وتقديم « الخبرة الفنية » فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية. وهناك يعمل البنك بالاشتراك مع منظمة التعـاون الاقتصـــادى والتنمية والسوق المشتركة ، وبمساعدة البنك نجحت الولايات المتحدة فى نقل عبء تقديم « المعونة » الى البلاد الأفريقية الى عاتق منافسيها من دول أوربا الغربية .

وفى الفترة الأخيرة أظهر البنك اهتماما متزايدا بمجموعة اخرى من البلاد الأفريقيـــة ـــ تتكون من غانا وغينيا ومالى والجمهورية العربية المتحدة والمغرب والجزائر . ففى عام ١٩٦١ وقعت هـــذه البلاد ميثاق الدار البيضاء دعت فيه الى تحرير الاقتصاد القومى من النفوذ الأجنبى عن طريق اقامة اتحاد اقتصـــادى وســـوق مشتركة . وبينما كان رجال المصارف الامبرياليون يتوددون الى مجموعة الدار البيضاء فى محاولة لكسب ثقتها ، كانوا يفعلون كل مابوسعهم لشل اتجاهاتها التقدمية ومشروعاتها التى يرون فيهـــا خطرا على الاحتكارات .

ويعلق محافظو البنك ، فى جهودهم لاضعاف حركة التحـــرر الوطنى فى أفريقيا ، آمالا كبيرة على مجموعة مونروفيا التى تضم ، بالاضافة الى بلاد اتحاد الأفروماالاجاش ، دولا كبيرة وقوية النفوذ دوليا مثل نيجريا وكينيا والصومال وتوجو والســـودان والكونغو ليوبولدفيل وسيراليون وليبريا (التى سميت المجمـــوعة باسم عاصمتها) . ويحاول البنك أن يوازن مجموعة مونروفيا بمجموعة

الدار البيضاء التى يقدم لها الاتحاد السوفييتى مساعدات أخوية سخية .

ويقرن محافظو البنك واسيادهم الأمريكيون اجـــراءاتهم السياسية بادخال اصلاحات تنظيمية واقتصادية على البنك .

فحتى وقت قريب للغاية على سبيل المثال كان القسم المختص بالعمليات الأفريقية جزءا من ادارة العمليات الأوربية والأفريقية والاسترالية . وكان على راس هذه الادارة المالى البريطانى المعروف س . ر . كوب ، الذى كان يعمل مع سلاح الجو الملكى البريطانى فى الفترة مابين عامى ١٩٤١ ، ١٩٤٥ ، ومع الادارة العســـكرية البريطانية فى المانيا الغربية فى الفترة مابين عامى ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ .

وفى بداية عام ١٩٦٢ أنشأ البنك ادارة خاصة بالاضـــافة الى الادارات القائمة أسماها « ادارة العمليات الخاصة بأفريقيا » ، للنظر فى « المعونة » المالية والفنية لكل البلدان الأفريقية فيما عدا جنوب أفريقيا والجمهورية العربية المتحدة . ورأس الادارة الجديدة پيير موسى مدير ادارة الطيران المدنى الفرنسى والمدير السابق لمكتب وزير شئون فرنسا فيما وراء البحار .

وفى ربيع عام ١٩٦٢ قام بروك ناب ، نائب رئيس البنك ، برحلة خاصة الى أفريقيا ، وبينما كان فى السودان ، وهو من أقدم اعضاء البنك وأكبر عملائه ، « وافق » على خطة السبع سنوات للتنمية الاقتصادية . ومنح البنك الســـودان عدة قروض تبلغ حوالى ٣٠ مليون دولار لتوسيع ميناء بورسودان ولمشروعات الرى وانشاء خطوط للسكك الحديدية .

وفى يونيه ١٩٦٢ قام خبراء البنك بزيارة الجمهورية العربية المتحدة . وكانت نتيجة الزيارة تقريرا رفع الى البلاد الغربية التى وعدت بأن تشترك مع بعضها البعض فى تمويل الخطط الاقتصادية

للجمهورية العربية المتحدة ، وفى نفس الوقت تقريبا وضعت بعثة للبنك خطة خمسية لأوغندا ، للتنمية الزراعية فيها أساسا ، وأوصت بتخصيص مبلغ ٣٥ مليون دولار لهذا الغرض .

ويلعب ما يسمى المعونة الفنية دورا هاما فى نشاط البنك ، وتتمخض هذه المعونة عن « تقديم المشورة » للبلاد النامية فيما يتعلق بتخطيط واعداد برامج التنمية الاقتصادية .

وتقدم هذه « الخدمات » « بعثات اشراف » تعار لحكومات البلاد التى تحصل على « المعونة الفنية » من البنك . وقد ارسلت أولى هذه البعثات الى كولومبيا فى عام ١٩٤٩ . وهى تعمل اليوم في أكثر من ثلاثين بلدا ، من بينها تركيا وتايلاند وسيلان ونيجريا وليبيا وتنجانيقا ونيكاراجوا وجواتيمالا وغيانا البريطانية (جوانا حاليا) وجامايكا وفنزويلا .

وهى تعمل أيضا فى الشرق الأوسط ـ العراق وسوريا والجمهورية العربية المتحدة والعربية السعودية . وفى أفريقيا تعمل دول كثيرة بمشورة موظفى البنك عند وضع خططها . وتقوم كل خطط التنمية الفيدرالية والمحلية فى نيجريا على التوصيات التى تقدمها احدى هذه البعثات .

وفى صيف عام ١٩٦٢ شكل البنك ادارة للخدمات الاستشارية فى مجال التنمية . ومهمة هذه الادارة اختيار خبراء اقتصاديين وماليين « لتقديم المشورة » للبلاد النامية . وتتكون الهيئة الجديدة من خمسة عشر خبيرا بارزا . ومن الأمور ذات الدلالة أن محافظى البنك قد تبين لهم ضرورة وجود ثلاثة ممثلين بها من الهند .

والى جانب محاولات البنك لحرف التنمية الاقتصادية فى بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية الى مسار يخدم مصالح الدول الامبريالية ، وبخاصة الولايات المتحدة ، فانه يحاول ضمان الظروف

الضرورية للاستثمارات الأمريكيـــة (وفي مقدمتهـــا الضمانات للمستثمرين الأجانب الأفراد) وضمان سوق أفضـــل للسلع الأمريكية . وقـــد أنفق ما لا يقل عن ٣٫٧٠٠ مليون دولار من القروض التي منحها البنك الدولي الى مختلف البلاد حتى منتصف عـام ١٩٦٢ على الواردات ــ أكثر مـن ١٫٧٠٠ مليون دولار على الواردات من الولايات المتحدة ، وأكثر من ٥٠٠ مليون دولار على الواردات من بريطانيا ، وقرابة ٤٠٠ مليون دولار على الواردات من جمهورية المانيا الاتحادية .

* * *

ان البنك الدولي أكثر من مجرد بورصة تتم فيها مناقشة عرض المعونة والطلب عليها . فهو يحـــاول أن يحل المشـــكلات السياسية والاقتصادية الكبيرة التي تواجه الراسمالية اليوم ، وان يرسم الطريق أمام الدول الفتية . اذ تمثـــل الدورات السنوية لمجلس المحافظين من الناحية الفعلية اجتماعا موسعا يشترك فيـه عدد من البلدان وتناقش فيه قضايا تخرج كثيرا عن اطار المعونة والنشاطات المصرفية العادية ؛ مثل التجارة والنقل والمواد الأولية والعملة والأثمان والتخطيط وغير ذلك من المشكلات .

ومن بين المشكلات التي تشغل بال محافظي البنـك العجـز الواضح للبلاد التي تحصل على المعونة عن السداد ، بسبب التقلبات والتخفيضات المتكررة في أثمان المواد الأولية ــ البند الرئيسي في صادرات البلاد النامية ، وبالتالي مصدرها الرئيسي للحصول على العملة الأجنبية ــ وبسبب أسعار الفائدة المرتفعـة التي يحددها البنك . وقد أكد مستر يوجين بلاك في تقريره الى دورة عام ١٩٦٢ لمجلس محافظي البنك ، وكان يشغل عندئذ منصب رئيس البنك ، أكد أنه فيما بين عامي ١٩٥٥ ، ١٩٦١ زاد الدين العام في ٣٤ بلدا ، تضم حوالي ٧٠ ٪ من سكان العالم المتخلف ، الى أكثر من الضعف،

فى حين أن ايراداتها من الصادرات لم تزد بأكثر قليلا من ١٥٪ . وحذر بلاك أيضا من النظر فى فرض أية قيود على التجـارة فى المستقبل ، مثل التعريفات الجمركية والحصص التى تفرضها البلاد الرأسمالية الكبيرة .

ويمكن تقدير دلالة هـذه الظواهر وآثارها على الاقتصـاد الرأسمالى من تقرير البنك عن السنة المالية ٢ ـ ١٩٦٣ . فقد أوضح هذا التقرير أن القروض الكلية التى منحها البنك لم تزد على ٤٤٨ر٧ مليون دولار ، أى أكثر قليلا من ٥٪ من الرقم الخاص بالسنة المالية ١ ـ ١٩٦٢ ، وهو أكبر انخفاض فى تاريخ البنك . والأسباب واضحة .

أولا ، الرفض الواضح من جانب البلاد النامية للتسـامح فى القيود التى يفرضها عليها البنك الذى يواصـل تقديم القروض بشروط ضارة للغاية . ثانيا ، سياسة ما يسمى القروض المضمونة، فلا يمنح البنك قروضه سوى للبلاد التى يراها قادرة على الوفاء ؛ وهذا المعيار يقيد نشاطه ، لأن كل البلاد النامية تقريبا ، فى رأيه ، ليس لديها قدرة كافية على الوفاء . ثالثا ، عجز كثير من البلاد النامية عن سداد الديون فى المواعيد المحددة ، الأمر الذى يحرمها طبقا للقواعد المعمول بها من طلب قروض أخرى .

وعندما خلف وودز مستر يوجين بلاك فى رئاسة البنك فى عام ١٩٦٣ ، وعد بتخفيف الشروط التى تمنح القروض بمقتضاها الى البلاد النامية . ومع ذلك فان البلاد الرأسمالية الرئيسية ، التى توجه سياسة البنك ، تعارض بحزم القوانين التى تنقض فى رأيهم القوانين المقدسة للرأسمالية .

وفى دورة عام ١٩٦٤ لمجلس محافظى البنك ، التى عقدت فى طوكيو فى سبتمبر من ذلك العام ، اتخذ ممثلو هذه الدول موقفـا

أكثر تشددا تجاه البلاد النامية . فادرجت فى جدول الأعمال اقتراحا بتخويل البنك سلطات بأن يعمل كوسيط ، بل وكحكم ، فى الخلافات التى تنشأ عن تأميم أى بلد للأصول الأجنبية (المشروعات والأرض الخ) . وصوتت تسعة عشر بلدا من أمريكا اللاتينية وكذلك الفليبين والعراق ضد الاقتراح ، بيد أن قادة العـــالم الراسمالى — وهم سادة البنك الدولى — استطاعوا فرض الاقتراح عن طريق الارهاب .

وقد أصبح واضحا تماما غداة دورة طوكيو مغزى الاتجاهات التى انعكست فى هذا القرار — مزيد من الضغط على البلاد التى تؤمم أصول الدول التى نهبتها طويلا والمصممة على المضى فى هـــذا السبيل . ففى ذلك اليوم أعلن مستر وودز أن البنـــك لن يمنح قروضا لسيلان واندونسيا والجمهورية العربية المتحدة لأنهـــا لم تدفع تعويضا « عادلا » عن الأصول الأجنبية التى أممتها .

ان « المعونة » التى يقدمها البنك الدولى أكثر من مجرد « عمل ناقص » كما قال وودز . وعلى الرغم من أنها مشـــكلة « ملحة » للغاية أيضا من زاوية مصالح الاقتصاد الرأسمالى ، كما قال وودز فى مكان آخر ، الا أنها لا يمكن أن تحل فى ظل الرأسمالية .

الاستعمار الجديد والواقع الأفريقي

بقلم : ف . كودريا فتسيف

تشير الأحداث الدائرة فى ڤيتنام الجنوبية والكونغو وجنوب أفريقيا وماليزيا ، حيث يشن المستعمرون الجدد حروبا دموية ضد الشعوب المحبة للسـلام ، الى أن الامبريالية تعود الى استخدام الأساليب الاستعمارية للقرن التاسع عشر ، عنـدما كانت القوة الغاشمة هى السلاح الرئيسى للدول الاستعمارية ضد بلدان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية . بيد أنه من السابق لأوانه أن نستنتج أن صانعى الاستعمار الجديد قد تخلوا عن سياستهم المعاصرة لأنهم لم يعودوا يرون فيها أسلوبا فعالا للاحتفـاظ بسيطرتهم على المستعمرات السابقة .

فالنظرة الفاحصة لهذه الأحداث توضح أن ما قامت به الولايات المتحدة وبلچيكا وبريطانيا فى ستانلى‌ڤيل ، على الرغم من طبيعتـه الاستعمارية الواضـحة ، يكشف عن ميزات الاستعمار الجـديد لا تخطئها العين . وسيذكر أن الامبرياليين قد حاولوا تبرير تدخلهم بقدر كبير من الادعاءات القانونية تستند الى « طلب » حـكومة تشومبى ، التى تدعى الشرعية ، لطائرات وقوات من المظليين . وترويج ذلك على مثل هذا النطاق الواسع يثبت فى حـد ذاته أن الأمور قد تغيرت فى أفريقيا . فالامبرياليون أصبح عليهم أن يقيموا وزنا للرأى العام الأفريقى ، وأن يعربوا عن نواياهم « الطيبة » حتى عندما يستخدمون القوة الغاشمة ، على الرغم من أن مثل التهريج السياسى يبدو مفتقرا الى اللباقة تماما .

ويحاول الامبرياليون استخدام الكونغو كرافعة تمكنهم من دفع الأحداث الأفريقية فى الطريق الذى يريدونه لها . فلو أن الضربة المقصودة حالفها التوفيق لأصبحت الكونغو مستعمرة من جديد ، ولكانت كل القوى الرجعية والاقطاعية والموالية للاستعمار فى أفريقيا قد عززت وجودها بدرجة كبيرة . بل ان هذه القوى الآن ، حيث أصبح انتصار الامبرياليين فى الكونغو اقل احتمالا مما كان عليه قبل عملية انزال قوات المظلات فى ستانلى‌ڤيل ، قد نشطت فى محاولاتها تدمير الوحدة الأفريقية وتأييد نظام تشومبى .

وتزداد معظم الشعوب الأفريقيـــة ادراكا للدلالة الحقيقيـة لأحداث الكونغو . وهكذا تنتشر المخططات الامبريالية لا ضد بلد واحد فقط ، وانما ضد أفريقيا التقدمية بأسرها . وفى مواجهة مثل هذه المعارضة يرغم الاستعماريون الجدد على التحـدث عن نوع غريب ما من الفضيلة فى محاولة لتبييض صحيفة أعمالهم .

ويقال عادة ان الاستعمار الجديد فى أفريقيا يقتصر دوره على الاحتفاظ بسيطرة الاحتكارات على اقتصاديات الدول التى تحررت حديثا . فلو أن ذلك كان صحيحا لما غامر الامبرياليون بمركزهم بالالتجاء الى عمليات عدوانية غير شعبية للغاية مثل عمليـة انزال قوات من الجو فى ستانلى‌ڤيل . لكن الدوائر الحاكمة باتباعهـا سياسة تخدم مصالح رأس المال الاحتكارى ، تزداد أعصـابها توترا . وسبب ذلك أن العالم قد تغير : فهناك الجماعة الاشتراكية العالمية ، كما أن توازن القوى فى العالم يتحول ضـد الامبريالية ، وتقوم البلاد المتحررة حديثا باصلاحات ديمقراطية فى كل المجالات .

والمشكلة الراهنة ليست الى حد كبير مشكلة تكوين دولة ذات سيادة فى أفريقيا : بل مشكلة تحطيم كل العلاقات التى ظلت قائمة هناك حتى الوقت الراهن . وقد أوضحت خبرة حـركة التحرر الوطنى فى أفريقيا بجلاء أن الشكل الأكثر ملاءمة للتنظيم السياسى

فى البلاد الفتية هو دولة الديمقراطية الوطنية ، فهذه الدولة هى الوسيلة الأكثر ضمانا لتحطيم العلاقات التى تكونت فى العصور القديمة بأسرع ما يمكن ، كما أنها تمثل جماهير الشعب الواسعة ، وتدافع عن مصالحها ، وتحصل على مساندتها فيما تقوم به من اصلاحات .

وقد أصبحت الجمهورية العربية المتحدة والجزائر وغانا وغينيا ومالى ، وحديثا الكونغو (برازافيل) دولا ديمقراطية وطنية بدرجات متفاوتة . وهذه الدول ذات مستويات اقتصادية مختلفة ، ولذلك فهى لا تملك بالضرورة كل السمات التى تميز دولة الديمقراطية الوطنية . وهى فى الوقت نفسه تعترف بالاشتراكية العلمية ــ باعتبارها الشكل الوحيد الذى يستطيع أن يقضى فى أقصر وقت ممكن على كل مخلفات الاستعمار بما فيها مخلفاته داخل الاقتصاد. وتضيف خبرة كل من هذه البلاد شيئا جديدا الى مفهوم التنمية فى دولة الديمقراطية الوطنية . وسيكون لخبراتها تأثير متزايد على البلاد الأخرى فى القارة . ومع ذلك لا يمكن أن يكون هناك تحليل سليم للظروف الأفريقية دون توافر تقدير سليم بأن كل أحداث التنمية فى أفريقيا انما تتأثر بدرجة كبيرة بالنظام الاشتراكى العالمى.

وتحاول الدعاية الغربية أن تبقى الأفريقيين بعيدا عن الأفكار الاشتراكية التى تتمتع بقوة جذب كبيرة لأنها تدعو الى بناء مجتمع وفق مبادىء جديدة . وتعلن هذه الدعاية أن القارة الأفريقية هى حلبة الصراع بين النظامين العالميين ــ الراسمالى والاشتراكى . ويحاول الامبرياليون استخدام هذه الحجة لحمل الأفريقيين على النظر الى البلاد الاشتراكية فى نفس الضوء الذى تنظر فيه الى البلاد الرأسمالية ، حيث لا تحركها فى أفريقيا سوى اغراض جشعة.

وعلاوة على ذلك فان مثل هذه التصريحات توعز الى الزعماء الأفريقيين المحافظين بأن يتبعوا طريقا ايديولوجيا وسطا بين

النظامين أو « الكتلتين » ، كما يسميهما الامبرياليون . كما أنها تعمل فى الوقت نفسه عن عمد أيضا على بلبلة عقول الأفريقيين بالزعم بأن اتخاذ موقف عدم الانحياز بين هاتين الكتلتين يعنى أن تكون لهم ايديولوچيتهم الخاصة . بيد أن الامبرياليين لا يذكرون انهم مازالوا يقبضون على المراكز السائدة فى اقتصاديات المستعمرات السابقة ، ولذلك يمارسون قدرا غير قليل من التأثير الايديولوچى هناك .

ومع ذلك فان أفريقيا تتغير أمام أعيننا . فهى تتحول من هدف للصراع الامبريالى الى عامل هام ونشط فى السياسة العالمية . واليوم تتحدد الأحداث داخل أفريقيا وحولها لا بسياسات دول أخرى ، كما كانت الحال فى الماضى ، وانما بالاتجاهات السياسية للقارة نفسها .

ويحاول الاستعمار الجديد تغيير توزيع القوى لصالح الامبريالية . وقد حاول الامبرياليون ، قبل أن تحصل البلاد الأفريقية على استقلالها ، أن يكسبوا التأييد الاجتماعى فى المستعمرات برشوة زعماء القبائل ، وبتخصيص عدد من وظائف الادارة الاستعمارية لأبناء الفئات المتيسرة من السكان المحليين ، وبافساد أكثر الأفراد ثقافة بتربيتهم بروح معينة فى جامعات غربى أوربا أو محليا . والآن تستخدم وسائل جديدة لانجاز الأهداف القديمة .

ولنأخذ السودان على سبيل المثال . لقد خلف الاستعمار البلاد مقسمة الى جزئين من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية ــ الجنوبى والشمالى . واستند الحكم البريطانى الى الدوائر العربية الاقطاعية فى الشمال ، وسمح لهذه الدوائر بتحقيق تقارب مع الادارة المحلية أوسع بكثير من تقارب الأقسام الأخرى من السكان ، كما حصلت على عدد آخر من الامتيازات . وزادت هذه السياسة

بطبيعة الحال من الاستغلال الخالى من الرحمة للجنوب ، الذى كان بمثابة مستعمرة داخل مستعمرة .

والآن بعد أن حصلت السودان على استقلالها تحاول الدوائر الاستعمارية الاستفادة من النزاع بين الشمال والجنوب ، وهو النزاع الذى زرعته بيدها ، لنسف وحدة البلاد واضعافهـــا فى مواجهة الامبريالية . وعندما أخذت تتبع هذه السياسة أوقفت تأييـدها للشمال ، وهى الآن تغـذى « النزعة العنصرية » لدى الجنوبيين ، لأن هذه « النزعة العنصرية » ليست سوى تأخر مرجعه الحكم البريطانى .

ولا شك أن الضغط العسكرى العنيف الذى يمارس ضـــد الكونغو يرتبط بالأحداث الأخيرة فى السودان . ومما هو جدير بالذكر أن الكونغو تقع على الحدود الجنوبية للسودان .

وهناك حلقات ضعيفة كثيرة فى أفريقيا يستخدمها الاستعماريون بنجاح لتنفيذ أغراضهم ، منها انتشار القبائل فى البلاد الأفريقية ، وتلك حقيقة تلعب دورا بالغ الأهمية فى توقعات الاستعماريين . وينبغى أن نسلم بأن توقعاتهم فى هذا المجال ليست واهية الأساس. والكونغو يمكن أن يعتبر مثالا على ذلك .

فقد وجه الاستعماريون ضربتهم نحو حزب الحركة الوطنية الكونغولى ، بزعامة باتريس لومومبا ، لأنه كان أساسا الحزب الوطنى الوحيد . ذلك أن الاستعماريين رأوا فى هذا الحزب نموذجا للكونغو الموحدة ، وقد أعقب هجومهم على الحـــزب عـــدد من اجراءات الاستعمار الجديد التى تستهدف اثارة النزعات القبلية . وتفتتت الكونغو المكونة من ست مقاطعات الى عشرين مقاطعـــة ، تخطط حدودها مناطق تقطنها مختلف القبائل . وكانت تلك خطوة متعمدة لتأخير تكوين الأمة الكونغولية وتستهدف تحييد السلطة المركزية

وزيادة الدور الذى يلعبه زعماء القبائل . ولا عجب أن تمبرليك ، السفير الأمريكى السابق الذى لا ينبغى التهوين من دوره فى مأساة الكونغو ، كان غالبا ما يشترك فى أعياد هؤلاء الزعماء .

ويمكن ملاحظة عناصر الاستعمار الجديد هــذه فى الاجراءات التى اتخذها الامبرياليون البريطانيون قبل منح الاستقلال لنيچيريا وأوغندا وكينيا . فقد أدى النظـــام الفيدرالى الذى فرض على نيچيريا (فى غياب القوميات المستقرة) الى تدعيم التقسيم الاقطاعى والقبلى للبلاد ، وخلف بصماته على الانتخابات البرلمانية الأخيرة ، ووصل بنيچيريا الى حافة الانقسام .

وسمح النظام الفيدرالى للشمال الاقطاعى بالسيطرة على أكثر الأجزاء تقدما فى البلاد ، وأدى الى تأخير تقدم نيچيريا نحو الاستقلال الكامل والأصيل . صحيح أنه فى نيچيريا بدورها أصبح للمساعى الشعبية من أجل الوحدة الكلمة العليا وأنه تم التوصل الى مهادنة فى أزمة الانتخابات ، الا أن هــــذه المهادنة لم تكن مع ذلك مهادنة مستقرة بأية حال . ولكن ليس من قبيل المصـــادفة أن الصحافة الغربية قد زاد صياحها حول ما يمكن أن يتعرض له الاتحـــاد من تفتت ، فلقد كانت تعرف ما تهدف اليه . وسيكون تغاضى الشعب بالنيچيرى عن هذا الخط ، وسماحه لنفسه بأن يركن الى الرضى بالمهادنة التى وقعت بين « الحلف التقـــدمى المتحـــد العظيم » و « الحلف الوطنى النيچيرى » ، عملا لا يغتفر من جانبه فى مواجهة المناورات المحكمة التى يحيكها الاستعمار الجديد .

كذلك يجد الأوغنديون التقدميون المتاعب فى التغلب على النظام الفيدرالى الذى فرضه عليهم البريطانيون . فهذا النظام بالغ الغرابة حتى من وجهة نظر القانون البورچوازى . ذلك أن الدستور يعلن أوغندا جمهورية ، ولكن الاتحاد لا يضم أوغندا واقاليمها الادارية

فقط وانما يضم أيضا عددا من الممالك الاقطاعية . وفوق ذلك كله فان منصب الرئيس لا يمكن أن يشغله الا ملك وراثى ! ويمكن للمرء أن يتصور مدى الجهد الذى تبدد فى الصراع السياسى الداخلى ، وهو جهد كان يمكن استخدامه فى تدعيم الاستقلال السياسى والاقتصادى للبلاد . ومع ذلك يبدو أنه قد حدثت الآن نقطة تحول ، وأنه سرعان ما ستقام دولة مركزية موحدة فى ظل القيادة الموحدة لمؤتمر شعب أوغندا .

وقد حاول الامبرياليون البريطانيون أن يخلقوا المنازعات فى كينيا أيضا . فقد سعوا الى تبديد الثقة فى الاتحاد الأفريقى الوطنى لكينيا (الكانو) ، زاعمين أنه لم يكن يمثل سوى قبيلتى ليو وكيكويو ، فى حين أن القبائل الأخرى ، وبخاصة قبيلة الماساى ، كان يمثلها الحزب المعارض الذى حل نفسه الآن ، الاتحاد الأفريقى الديمقراطى لكينيا (الكادو) .

واستخدمت هذه المناورة لاضعاف كينيا عن طريق الايقاع بين القبائل وضرب قبيلة بأخرى . وأضفى البريطانيون الغموض عن عمد على مشكلة من كان يملك الأرض قبل أن يستولى عليها المستوطنون البيض ، الكيكويو أم الماساى . وكان هدف البريطانيين من وراء ذلك زرع الخلاف بين القبائل ، واضعين فى اعتبارهم أنها ممثلة بأحزاب مختلفة . بيد أن الأحداث أثبتت أن الكانو حزب وطنى يمثل المصالح المعادية للامبريالية والاقطاع لكل قبائل كينيا . فتحت زعامة الكانو تندمج قبائل كينيا بصورة تدريجية فى أمة واحدة .

كما أن مناورات الاستعمار الجديد للتفريق بين القبائل تخدم أيضا غرضا آخر . فكلما كثر عدد الوحدات الادارية ، وكلما زاد الاستقلال الذاتى الذى يمنح لها ، تضخم جيش الموظفين الذين يعيشون على ميزانية الدولة . ويترتب على ذلك بدوره مشكلات

جديدة للبلد المعنى . وهناك مأساة أخرى ، ولو أنها ذات طبيعة عابرة ، هى أنه توجد فى الدول المتحررة حديثا (أو فى معظمها) فجوة بين الأموال المتطلبة لتمويل جهاز الدولة والأموال المتطلبة لاقامة مشروعات الصحة والتعليم التى تشتد الحاجة اليها ، وبين الأموال التى تجمعها خزانة الدولة .

فالأرباح التى تحققها الزراعة ومعظم المشروعات الصناعية تظل فى أيدى الاحتكارات ورأس المال الخاص والمستوطنين البيض ، مع اعادة مبالغ ضخمة منها الى الخارج . ولهذا السبب تعتمد ميزانيات عدد كبير من الدول ذات السيادة على المعونة المالية التى تحصل عليها من البلاد الاستعمارية السابقة ، وكذلك من بلاد مثل الولايات المتحدة وألمانيا الغربية واليابان . وتفضل الدول الرأسمالية التى تقدم مثل هذه المعونة أن تستخدم فى الانفاق على جهاز الدولة وعلى الموظفين الذين يعملون فيه أكثر من انفاقها على التنمية الاقتصادية.

وينتمى كثير من الموظفين الأفريقيين الذين خدموا فى الادارات الاستعمارية الى الأقسام الاقطاعية المتيسرة من السكان . وقد تربى هؤلاء الموظفون سياسيا على أيدى الاستعماريين ، وينحصر طموحهم فى الاثراء الشخصى ، وهم لا يهتمون كثيرا برفاهية السكان. ويميل الموظفون عادة الى المشروع الخاص ويصبحون معارضين لكل الاجراءات التى تؤدى ببلادهم الى السير على الطريق غير الرأسمالى .

كتبت جريدة لوموند الفرنسية فى عام ١٩٥٤ ، وكذلك فى عام ١٩٦٠ ، تقول ان جميع رجال الصناعة وكبار رجال الأعمال الكنغوليين كان باستطاعتهم الاعتماد على أصابع يد واحدة ، بيد أنه خلال اضطرابات الكنغو ، التى كانت من تدبير السياسات الامبريالية ، انبثقت طائفة كبيرة من الأغنياء الجدد شغل أفرادها المناصب الرئيسية فى الحكومة المركزية والمحلية ونهبوا الخزانة

دون رحمة . وترجع لوموند الى هذا النهب مسئولية الانخفاض فى احتياطى الكنغو من الذهب ، من ١٠٠ر٢ مليون فرنك كنغولى فى عام ١٩٥٩ الى ٤٧ مليون فرنك فى أثناء الاحتفال الثانى بعيد استقلال الكنغو .

واستنادا الى البيانات التى قدمتها الجريدة الفرنسية كان هناك ١٨٧ وزيرا اقليميا فى الكنغو عند بداية عام ١٩٦٢ ، يحصل كل منهم على ٠٠٠ر٥٠٠ فرنك كنغولى سنويا فى المتوسط بالاضافة الى ٠٠٠ر١٢٠ فرنك فى صورة منح مختلفة . وكان مديرو الادارات يحصلون على ٠٠٠ر٣٦٠ فرنك سنويا ، ومساعدوهم على ٠٠٠ر٣٠٠ فرنك سنويا . وفى الوقت نفسه كان متوسط الدخل السنوى للعمال يتراوح بين ٠٠٠ر١٨ فرنك و ٠٠٠ر٣٦ فرنك سنويا ؛ أما دخل الفلاح فكان أقل من ٠٠٠ر٦ فرنك .

بل ان لوموند كان عليها أن تتوصل الى النتيجة التالية ، « فى هذه الظروف كانت هناك ثورة وشيكة الوقوع ، ولم تكن هناك حاجة الى البحث عن أسبابها فى موسكو أو بكين » .

وجدير بالذكر أنه منذ سنتين حذر داڤيد داكتو ، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى ، موظفى الدولة بأنهم اذا لم يكفوا عن العيش على حساب السكان ، فسيلقون من الشعب معاملة أكثر قسوة من تلك التى لقيتها الادارة الاستعمارية منه .

وقد اتخذت غانا اجراءات خاصة للحيلولة دون تحول الموظفين ذوى الرواتب العالية الى بورچوازية . ومن بين هذه الاجراءات فرض القيود على الدخول والملكية . وأوضحت الممارسة أن هذا الجزء من الجهاز الوظيفى يصبح بسهولة منفذا لسياسات الاستعمار الجديد . وتوصل الى نفس النتيجة أيضا الحزب الديمقراطى والحكومة فى غينيا . وكان من بين المشكلات الرئيسية التى نوقشت

فى الدورة المشتركة للجمعية الوطنيـــة والمجلس الوطنى الثورى لجمهورية غينيا فى نوفمبر ١٩٦٤ هو كيفية منع الموظفين من التحول الى بورچوازية . وقال الرئيس سيكوتورى فى هذه الدورة بأن الحكومة كان عليها أن تتخذ خطوات عاجلة من أجل « الحيلولة دون تكوين طبقة بورچوازية جديدة تكون شكلا أوليا للرأسمالية المستغلة وحليفا طبيعيا للامبريالية والاستعمار الجديد » .

ويعلق الاستعماريون الجدد آمالا كبارا على محاولاتهم لغرس مبادىء الديمقراطية البورچوازية فى مستعمراتهم السابقة . ومن خواص هذه الديمقراطية مبدأ تعدد الأحزاب الذى يخلق فى المجتمع الرأسمالى المقسم الى طبقات الوهم بصراع انتخابى . ومع ذلك فليس سرا أنه من خلف مشاهد الأحزاب المختلفـــة فى البـــلاد الرأسمالية يشد رأس المال الاحتكاري الخيوط ويتحكم تماما فى كل وظائف الدولة .

أن نظام تعدد الأحزاب نظام غريب على نحو خاص فى البـــلاد الأفريقية الفتية ، وبخاصة فى تلك التى لم يقطع التقسيم الطبقى فيهـــا شوطا بعيـــدا ، وحيث العمـــال والفلاحون والمثقفون والبورچوازيون الصغيرة ، بل وجزء من البورچوازية القومية (اذا ما كانت تلعب بالفعل دورا ملحوظا فى شئون البلاد) ـ أى الجـزء الأكبر من السكان ـ حريصون على الوصول بالثورة الوطنية المعادية للامبريالية والمعادية للاقطاع الى نهايتها المظفرة . وفى مثل هـــذه الظروف لا يكون من شأن « الديمقراطية » البورچوازية التى تغرس بصورة اصطناعية الا أن تشق البلاد الى قبائل متصارعة وتنسف وحدتها الداخلية .

وقد أحبطت البلاد الأفريقية الأكثر تقدما دسائس الاستعماريين الجدد هذه . وينبثق نظام الحزب الواحد فى معظم البـــلاد التى سارت على طريق التنمية المستقلة . ويعبر هذا الحزب الوطنى

الديمقراطى عن تطلعات الجـــزء الأكبر من السكان ويهدف الى الوصول بالثورة المعادية للامبريالية المعادية للاقطاع الى نهايتهـــا المظفرة . وقد اتبع هذا النظـــام الاتحـــاد الاشتراكى العربى فى الجمهورية العربية المتحدة ، وجبهة التحرير الوطنى فى الجزائر ، وحزب المؤتمر الشعبى فى غانا ؛ والحزب الديمقراطى فى غينيـــا ، والاتحاد السودانى فى مالى .

كذلك يوجد نظام للحزب الواحد فى تنجانيقا ، حيث الاتحاد الأفريقى الوطنى لتنجانيقا (التانو) هو الحزب الحاكم . وبعـــد ثورة عام ١٩٦٣ فى زنزبار كان هناك حزب واحد فقط هو حزب الأفروشيرازى . وفى مناسبة تكوين جمهورية تنزانيا المتحـــدة ، كان هناك حديث عن اندماج حزبى التانو والأفروشيرازى فى حزب واحد هو حزب تنزانيا الشعبى .

وجاء الاحتفال الثانى بعيد استقلال كينيا بنظام الحزب الواحد فى كينيا . وترتب على الحل الاختيارى لحزب الاتحاد الأفريقى الديمقراطى لكينيا (الكادو) أن أصبح حزب الاتحـــاد الأفريقى الوطنى لكينيـــا (الكانو) يتمتع بسيطرة كاملة . بل ان سياسيا معتدلا مثل كينيث كاوندا ، رئيس دولة زامبيا وزعيم « حـــزب الاستقلال الوطنى المتحد » الحاكم ، أعلن فى اجتماع عقد فى ندولا فى ١٧ يناير ١٩٦٥ أنه يؤيد نظام الحزب الواحد .

والبلاد الأفريقية الفتية التى حصلت على استقلالها بعد عشرات السنين من الحكم الاستعمارى لديها حساسية شديدة للغاية ازاء كل ما ينتقص من كرامتها أو سيادتها القومية . وليس فى ذلك ما يثير الدهشة اذا ما تذكرنا أن الامبرياليين قد حاولوا سنوات طويلة حمل شعوب المستعمرات على الاعتقاد بأنها من مراتب دنيا . ويعد التخلص من « عقدة النقص » هذه أحد المكاسب الهامة التى

حققها نضال التحرر الوطنى . والشعوب الأفريقية فى حالة تحفز دائم لكل ما تعتبره اعتداء على هذه المكاسب .

ان الاستعماريين الجدد أساتذة متمكنون فى اللعب على هـذه القسمة من قسمات التكوين النفسى الأفريقى . ولنأخذ على سبيل المثال ذلك التضليل الذى روجوا له فيما يتعلق بلعبة ستانلى ڤيل ، فقد حاول الساسة الامبرياليون فى مؤتمراتهم الدولية اخفـــاء عدوانهم فى الكنغو بالحديث عنه على أنه مساعدة لحكومة تشومبى « الشرعية » ، وهاجموا البلاد الأفريقية التى رفضت الاعتراف بهذا العميل باعتباره الرئيس الحقيقى للحكومة الكنغولية .

وعلى الرغم من أن معظم الدول الأفريقية قد استهجنت هذه الهجمات ، الا أن بضع زعماء أفريقيين أخذوا جانب الاستعماريين الجدد ، من بينهم واتشوكو وزير خارجية نيجيريا السابق ، ووليم تابمان رئيس جمهورية ليبريا ، وزعماء جمهورية مدغشقر وجمهورية ساحل العاج ومراكش والسنغال وتونس . وقد نجح الاستعماريون الجدد فى احداث صدع فى الأساس الذى تقوم عليه منظمة الوحدة الأفريقية ، لأن بعض المسئولين الأفريقيين لم يستطيعوا التصدى لمحاولة وضع التدخل الامبريالى على قدم المساواة مع المســاعدة التى تقدمها منظمة الوحدة الأفريقية .

وقد أصابت جريدة **موندنوار** التى تصدر فى دكار (السنغال) عندما كتبت تقول انه بينما كانت الدول الغربية تساعد تشــومبى على لوى ذراع الشعب الأفريقى ، كان بعض الزعماء الأفريقيين « يجدون ملاذا لهم فى المبادىء السيئة السمعة ، مبادىء عـــدم التدخل وعدم الشرعية ، ولم يكونوا حتى يحاولون أن يلعبوا دورا نشطا فى حل هذه المأساة . وعن طريق الخلط بين الأرباح الرأسمالية والمصالح الأفريقية خلطوا أيضا بين عدم التدخل وعدم الاشتراك

فى نضال الشعوب ضــد الحكومات العميلة التى باعت نفســها للامبريالية جسدا وروحا » .

وجدير بنا أن نشير الى الموقف الذى اتخذه هوفويت بوانييه ، رئيس جمهورية ساحل العاج . فعندما كانت المأساة الكنغولية فى ذروتها ، وكان مجلس الأمن مجتمعا لمناقشة العدوان الامبريالى فى الكنغو ، لم يكن بوانييه يفعل شيئا ســوى ترديد « الحجج » الحكومية المعادية للشيوعية والقائلة بأن الشيوعية كانت هى الخطر الرئيسى على أفريقيا ، وكان ذلك محاولة منــه لحرف أنظــار الأفريقيين عن الخطر الحقيقى الذى يتهددهم من جانب الامبرياليين، حتى أن جريدة **لوموند** رأت انه من الحكمة عدم تأييد « الكليشيه » المعادى للشيوعية الذى عفا عليه الزمن .

ان عداء عدد من الزعماء الأفريقيين للشيوعية يضيف الحب الى طاحونة الاستعماريين الجدد ، كما أن الغول الشيوعى البالى يســاعد الامبرياليين فى فرض معونتهم العســكرية على البلاد الأفريقية .

وقد قرر الامبرياليون فى محاولة منهم لنسف الوحدة الأفريقية وتحسين مركز تشومبى ، الذى وجد نفسه بعد عملية ستانلى‌ڤيل فى عزلة سياسية ، قرروا الاستفادة من منظمة الأفروم‌الاجاش التى أسستها مجموعة برازافيل المكونة من المستعمرات الفرنسية السابقة (فيما عدا غينيا ومالى) . وهذه المنظمة كان لها فى بادىء الأمر طابع سياسى وكانت تعرف باتحاد الأفروم‌الاجاش . وفى أعقــاب ذلك ، بعد أن قامت فى مايو ١٩٦٣ منظمة الوحدة الأفريقية التى تعارض تكوين منظمات سياسية اقليمية ، أعيد تنظيم الاتحاد تحت اسم اتحــاد الأفروم‌الاجاش للتعاون الاقتصادى وقد رفضت جمهورية ساحل العاج والنيجر وفولتا العليا الانضمام الى المنظمة لأنها كانت تعارض اقتصارها على القيام بوظائف اقتصادية .

وفى مؤتمر رؤساء دول اتحاد الأفرومالاجاش للتعاون الاقتصادى الذى عقد فى نواكشوت (عاصمة موريتانيا) فى فبراير ١٩٦٥ ، تقرر اعادة تنظيمه مرة ثانية فى شكل حلف سياسى تحت اسم منظمة الأفرومالاجاش المتحدة . وكان ذلك خرقا صريحا لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية . وعلاوة على ذلك قرر هذا المؤتمر تقديم المساعدة لتشومبى ، وهكذا ساعد ولو من الناحية الرسمية فقط على وضع حد لعزلة تشومبى .

والآن بعد ان انسحبت قوات الأمم المتحدة من الكنغو ، وبعد أن أوضحت عملية ستانلىڤيل رد الفعل السلبى للغاية لدى الرأى العام العالمى لانزال قوات غربية هناك ، تبذل الدوائر الاستعمارية جهودها لحمل هذا التجمع على وضع قوات عسكرية تحت تصرف تشومبى . ان الامبرياليين يريدون أن يتولى أفريقيون خنق الشعب الكنغولى وأن يجعلوا عدوانهم هناك يبدو مسألة أفريقية داخلية .

وقد زادت الدول الرأسمالية مؤخرا معونتها العسكرية لأفريقيا ، ولا يتم ذلك من جانب الدول الاستعمارية السابقة فقط ، وانما من جانب ألمانيا الغربية واسرائيل أيضا .

وتفيد تقارير وكالة الأنباء الألمانية أن المعونة العسكرية التى قدمتها ألمانيا الغربية الى أفريقيا ستصل الى ٣٥٠ مليون مارك المانى فى نهاية عام ١٩٦٥ . واستنادا الى تقرير صادر عن ادارة الصحافة فى الحزب الديمقراطى الاشتراكى الألمانى ، أصبحت ألمانيا الغربية الآن موردا كبيرا للأسلحة لأفريقيا ، وأنها الثانية بعد الولايات المتحدة فى هذا المضمار . ففى عام ١٩٦٥ ستقوم بون بتزويد أفريقيا بالأسلحة فى حدود مبلغ ١٦٠ مليون مارك ألمانى . وقد كتبت جريدة **فرانكفورت الجمينى** تقول ان « صفحة جديدة قد بدأت فى تاريخ المعونة التى تقدمها ألمانيا الى أفريقيا » .

ويوجد حاليا أكثر من مائتى خبير من البوندسفير (*) فى نيجيريا والسودان وجمهورية مالاجاش (مدغشقر) وليبيا واثيوبيا . وبالاضافة الى ذلك فان ٦٠٠ خبير عسكرى بريطانى ، ٤٥٠ ضابطا فرنسيا ، ١٦٠٠ ضابط غير عامل ، يعملون الآن كمدربين للجيوش فى افريقيا . فاذا أضفنا الى هؤلاء الخبراء العسكريين القادمين من الولايات المتحدة وايطاليا وبلجيكا والنرويج والسويد ، فان مجموع الخبراء العسكريين الغربيين يصل الى ٣٫٠٠٠ خبير .

وتسلم جريدة **فرانكفورت ألجمينى** ، بما قد يصل الى حد الصراحة المذهلة ، بأن الهدف الرئيسى لهذه المعونة هو « الابقاء على أنظمة سياسية معينة وحماية رأس المال الأجنبى » . وتواصل الجريدة كلامها قائلة « ان البلاد التى تحصل على هذه « المعونة » ينبغى أن تكون فى مركز يسمح لها بالدفاع عن المصالح الاقتصادية والاستثمارات الرأسمالية للدول الغربية » .

ان الاستعماريين الجدد بترويجهم لقضية عدم الانحياز لأى من «الكتلتين» ، وبدفاعهم عن نوع ما من «النزعة المحلية» الأفريقية ، انما يحاولون فى الواقع اقرار اتجاهاتهم الاقتصادية والعسكرية فى أفريقيا المتحررة حديثا.وهذا يجعل من الأمور الشديدة الأهمية بالنسبة للأفريقيين أن يتخلوا عن الوهم بأن الدول الغربية تقدم المعونة بدافع الكرم والجود . وينطبق ذلك بالمثل على الأوهام التى قد تغذيها هذه الدول فيما يتعلق « بالمعونة » الاقتصادية التى يقدمها الرأسماليون .

ان أفريقيا لا تفهم دائما أن هذه « المعونة » تخدم مصالح الاحتكارات التى تربح من المبادلات غير المتكافئة ، مبادلة المواد الأولية الأفريقية بالبضائع الغربية المصنوعة . فهذه « المعونة »

(*) جيش جمهورية المانيا الفيدرالية ـ المترجم .

تقدم بهدف المحافظة على سيطرة الاحتكارات على الاقتصـاديات الأفريقيـة وعلى قدرتها على التأثير فى القرارات السياسية التى تتخذها الحكومات الأفريقية .

ومن المسلم به أن البلاد الأفريقية تحتـاج الى المسـاعدات الخارجية ، طالما لا تملك بعد الوسائل الاقتصادية لتنفيذ الخطط التى تضعها للتنمية الاقتصادية . وعلى الرغم من أن المساعدة التى تقدمها البلاد الاشتراكية كبيرة وتساعد هذه البلاد على وضـع الأساس لاقتصاد مستقل ، الا أنها لا تكفى للوفاء بكل متطلباتها . وبامكان الوسائل التى تحصل عليها من البلاد الرأسمالية أن تكون ذات فائدة أيضا فى تنمية أفريقيا اذا ما استخدمت فى ظل رقابة حازمة من جانب الدولة ووجهت نحو الاحتياجات الاقتصـادية المخططة وحدها .

وما ان ينتهى بلد ما من ارساء الأساس لاقتصاد مستقل ، حتى لا يعود للمساعدة الرأسمالية الخطر الذى تشكله بالنسبة لبلد ليس لديه قطاع دولة نام وتعاونى . ولنأخذ الجمهورية العربيـة المتحدة على سبيل المثال حيث سقط نفوذ الاحتكارات الأجنبيـة والرأسماليين المحليين الكبار والمتوسطين ، وحيث قطاع الدولة هو القطاع القائد . لذلك فان القروض والتسهيلات الائتمانية التى تحصل عليها الجمهورية العربية المتحدة لا يمكن أن توقف التنمية فيها وفق الطريق المخطط أو حتى أن تتدخل فى هـذه التنمية . والعكس صحيح بالنسبة للبلاد التى لا يتوافر فيها مثـل هـذا الأساس .

ويعتقد بعض المسئولين فى البلاد المستقلة حديثا دون مواربة أنه مادام الأفريقيون قد حصلوا على السلطة السياسية فان كل شىء سيسير على ما يرام ؛ ففى كينيا على سبيل المثال يعتقد بامكانية وجود انتعاش قومى على أساس « الاشتراكية الأفريقية » دون تأميم

الصناعة والنقل والبنوك الخ التابعة للاحتكارات البريطانية الكبيرة. بيد أن وجهة النظر هذه لا تأخذ فى اعتبارها أن قطاع الدولة لا تكون لديه أية فرصة لمواجهة الضغط الذى ستتعرض له من جانب الاحتكارات التى ضربت بجذورها فى أعماق اقتصاد البلاد .

وتتوقع تنجانيقا أن تتمكن من تمويل كل أعمال التشييد الواردة فى الخطة الخمسية الجديدة من حصيلة المعونة الأجنبية . وتعتقد الدوائر الحاكمة هناك أن الأضرار السياسية التى تنجم عن اشتراك الاحتكارات الكبيرة فى بناء الاقتصاد يمكن ابطال تأثيرها لأن هذه المعونة ستأتى من بلاد مختلفة .

وهكذا تحاول تنجانيقا تطبيق مبدأ « عدم الانحياز » على البناء الاقتصادى . ويدلل المسئولون فيها على أن عدم الانحياز يعنى الا توجد أفضلية لأى بلد يقدم المعونة . ولذلك لن يكون فى استطاعة أحد ممارسة نفوذ حاسم على الاقتصاد ، ومن ثم على سياسة البلد الذى يحصل على المعونة .

وتلك أوهام خطرة . وهى خطرة بالفعل حيث ان خلق الآراء الزائفة والوهمية فى أذهان الشعوب المتحررة حديثا هو أحد الأسلحة الهامة فى ترسانة الاستعماريين الجدد .

أما سياسة فرنسا فى أفريقيا فهى قضية تخضع للمناقشة . فمنذ وقت قريب جدا ، في ديسمبر ١٩٦٤ ، طلب يوليوس نيريرى من الغرب مساعدة منظمة الوحدة الأفريقية على تقديم التأييد للمناضلين من أجل تحرير انجولا وموزمبيق . وقد أشار فى ندائه الى الرئيس الفرنسى شارل ديجول باعتباره مثلا يحتذى ، قائلا انه قد أعاد « كل الكرامة والحرية الى الشعوب الأفريقية التى كان يحكمها يوما ما » .

فعلى أى أساس تقوم فى افريقيا هـذه الأوهام عن السياسة الفرنسية ؟ السبب الأول هو أن فرنسا قد اتخذت مؤخرا موقفا ملحوظا ضد المغامرات العسكرية الأمريكية والبريطانية ، كمـا رفضت الاشتراك فى التدخل العسكرى فى قبرص ، ودعت الى حياد ڤيتنام ووضع حد للعدوان الأمريكى فى ڤيتنـام ولاوس . كذلك لم تشترك فرنسا فى المغامرة الأمريكية البلچيكية البريطانية فى ستانلى ڤيل . وعندما قام العميل تشومبى بزيارة باريس استقبله ديجول استقبالا فاترا .

وكل هذا تفسره الدروس المفجعة التى تعلمتها فرنسـا فى الجزائر ؛ وتطلب منها ذلك سبع سنوات كاملة . كما أن هزيمتها المشينة فى ديان بيين فو قد تركتها تلعق الجراح التى أصيبت بها فى الهند الصينية . ولقد تعلمت فرنسا من خبرتها أن أسـاليب استعمار القرن التاسع عشر أصبحت عتيقة بدرجـة تدعو الى اليأس . وهى تحاول الآن أن تخلق أشكالا مهذبة للاستعمار الجديد أكثر ملاءمة للنصف الثانى من القرن العشرين . وينبغى أن نسلم أنها قد صادفت بعض النجاح .

وكل المستعمرات الفرنسية السابقة مستقلة الآن من الناحية الرسمية (لم تستمر فرنسا سوى فى حكم الصومال « الفرنسى » بمينائه چيبوتى) بيد أنها نجحت فى أن تربط مستعمراتها بهـا بروابط قوية ، فمواد المعاهدة التى تربط فرنسـا بمستعمراتها السابقة لها طبيعة « الاتحاد » بين الراكب والحصان .

ان هناك أحد عشر بلدا تربطها بفرنسا اتفاقيات للدفاع المتبادل . كما أن الكاميرون التى لا تربطها بفرنسا معاهدة رسمية تعتمد على مساعدة فرنسا العسكرية ، وڤولتا العليـا التى رفضت أن توقع معاهدة دفاعية تسمح للطائرات الفرنسية بالتحليق فوق أراضيها

وبالهبوط فى مطاراتها ، وهكذا يشكل هذا البلد حلقة هامة فى الدفاعات العسكرية الفرنسية فى أفريقيا . وليس هناك سوى دولتين من مستعمرات فرنسا السابقة ، هما غينيا ومالى ، لا تربطهما ببلدهما الاستعمارى السابق أية روابط .

والمعاهدات مع البلدان الأفريقية المستقلة حديثا تعطى فرنسا الحق فى الاحتفاظ بقواعد عسكرية فوق أراضيها ، واقامة قواتها العسكرية فيها ، وتكوين جيوش محلية وتزويدها بالأسلحة والمعدات العسكرية . ويشترك كبار المسئولين العسكريين الفرنسيين فى مجالس الدفاع بهذه البلاد . وبهذه الطريقة لم تفقد فرنسا كل شىء فى مستعمراتها السابقة ، حتى ولو لم تكن تحتفظ بوحدات عسكرية كبيرة هناك مادامت وسائل النقل الحديثة تجعل من الممكن بالنسبة لها نقل القوات الى المناطق البعيدة دون صعوبة .

وقد أوضح قمع قوات المظلات الفرنسية للانتفاضة الشعبية فى جابون مدى فاعلية هذه المعاهدات ، وكيف أنها تستخدم للتدخل السياسى فى الشئون الداخلية للبلاد المستقلة من الناحية الرسمية.

ويصبح دور فرنسا « كفاعل خير » بالنسبة للأفريقيين أكثر وضوحا اذا ما تذكرنا أن ثمانية عشر بلدا أفريقيا ، معظمها من المستعمرات الفرنسية السابقة ، أعضاء منتسبون فى السوق الأوربية المشتركة ؛ وأنه فى كثير من البلاد الأفريقية « الناطقة بالفرنسية » تتكون الزمرة الحاكمة من سياسيين يعطفون على فرنسا ، ومن بينهم وزراء سابقون فى الحكومات الفرنسية ومندوبون وموظفون فى الادارة الاستعمارية ؛ وأنه حتى الآن وعلى الرغم من قيام منظمة الوحدة الأفريقية مازالت منظمة الأفروملاجاش تضم أربعة عشر بلدا (من بينها رواندا التى لم تكن من قبل مستعمرة فرنسية) [*]

والأوهام فيما يتعلق بالسياسة الفرنسية تكملها الأوهام المتعلقة بألمانيا الغربية واليابان (وان كانت الأوهام الأخيرة أقل انتشارا في أفريقيا) ، ويعتمد هذان البلدان الامبرياليان على الذكرى غير الواضحة لماضيهما الاستعماري ، وهما يعلنان عن نفسيهما كبلدين معاديين للاستعمار ، ويحاولان التذلل ونيل الحظوة لدى الأفريقيين باعتبارهما « ضحيتين » للدول الاستعمارية ـ الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ـ في أثناء الحرب العالمية الثانية .

وقد وقع بعض الساسة الأفريقيين في هذا الشرك ، ويلحق ذلك كثيرا من الأضرار بقضية الوحدة الأفريقية .

وقد أكدت أحداث الكنغو مرة أخرى أن سلاح الدول الأفريقية الأكثر فعالية في نضالها المعادي للامبريالية والاستعمار انما هو الوحدة الصلبة المستقرة . فالوحدة داخل البلد ينبغي أن تقوم على النضال ضد محاولات الاستعمار الجديد لشق الوحدة بين شعوبه واثارة المنازعات القبلية وتقسيم البلاد بأن تغرس فيها المبادىء العفنة للديمقراطية البورجوازية . ان وحدة جميع البلدان الأفريقية المستقلة على أساس منظمة الوحدة الأفريقية ينبغي أن تكون هي الرد على محاولات الاستعمار الجديد لبذر بذور الخلاف . وهذه الوحدة ينبغي أن تكون وحدة بين حركة التحرر الوطني مع المكونات الأخرى للعملية الثورية العالمية الواحدة ـ الجماعة الاشتراكية العالمية وحركة الطبقة العاملة في البلاد الرأسمالية . كما أنها حصن لا يقهر ضد كل الهجمات الامبريالية التي تشن بالصورة الاستعمارية القديمة ، وضد مناورات الاستعمار الجديد الأكثر دهاء .

الامبريالية وحربها ضد العصابات

بقلم : ى . سيدوروف

يتخذ التحرر من الاستعمار فى الوقت الراهن أشكالا مختلفة كثيرة ـ ابتداء من الانتفاضات المسلحة وحروب العصابات الى المظاهرات السلمية والاضرابات السلمية وحملات العصيان المدنى . وكثيرا ما تتفاعل هذه الأشكال وتكمل بعضها بعضا . وقد أقرت شرعية وعدالية كل أشكال النضال المعادى للاستعمار فى « إعلان الأمم المتحدة بشأن منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة » ، وفى مقررات « مؤتمر أديس أبابا » وفى غيرها من الوثائق الدولية .

وعلى الرغم من ذلك فان العلم السياسى البورچوازى الغربى لا يتخلى عن محاولاته « لاثبات » عدم شرعية نضال التحرر الوطنى، وبخاصة فى شكله الأكثر حدة ، وهو حرب العصابات التى أكره الاستعماريون الجدد شعوب ڤيتنام الجنوبية والجنوب العربى والكنغو (ليوبولدڤيل) وانجولا وموزمبيق على شنها .

ويسعى المدافعون عن الاستعمار الجديد الى أن يبرروا «نظريا» التدخل الامبريالى فى الشئون الداخلية للأمم الآسيوية الأفريقية ، والى تقنين تصدير الثورة المضادة باسم « عدالة » ومصالح « العالم الحر » ، أى مصالح الاحتكارات الامبريالية .

ويطلق الايديولوچيون البورچوازيون على أعمالهم العدوانية ضد الشعوب المناضلة تعبير « الحرب ضد العصابات » . والفكرة

الأساسية التى ينطلقون منها فى نشر « نظرية » هذه الوسيلة من وسائل الهجوم هى الزعم الذى لا أساس له بالمرة بأن انتصار الحركات الشعبية فى بلدان كثيرة فى آسيا وأفريقيا لا يفسره سوى انصراف الغرب الطويل الأجل الى استراتيچية الحرب النووية الصاروخية « الشاملة » ، فى حين كان الشيوعيون ، الذين يزعم أنهم يتبنون تكتيكات « الحروب الصغيرة » ، يعدون الانتفاضات ويقهرون الامبراطوريات الاستعمارية .

ونجد مثل هذه الحجج على سبيل المثال فى مجلة **ريفى ميليتير چنرال** ، الناطقة بلسان حلف الأطلنطى ، التى تزعم أن « حروب العصابات كانت تشن غدرا فى كل القارات منذ اختراع القنبلة الذرية . وجعل ذلك من الحرب الشاملة كارثة أشد فداحة بكثير » . وتواصل المجلة كلامها قائلة ان هذه النزاعات يحرض عليها فى كل مكان الشيوعيون « المخادعون » ، لأن الحرب « جانب من المذهب الماركسى اللينينى لا يمكن التنازل عنه » . وحيث أن « قوات حفظ النظام » ضعيفة فى البلاد المستقلة حديثا فى آسيا وأفريقيا ، فان « انتصار الشيوعية يتقدم عن طريق العصابات » .

كما كتب بيير سالينچر ، العضو السابق فى مجلس الشيوخ الأمريكى ، مقالا فى مجلة **لوك** يحمل نفس الفكرة يقول فيه انه فى عصرنا عندما يعنى القاء قنبلة ذرية على بلد ما فناء شبه مؤكد للجانب المهاجم نفسه ، تقوم الاستراتيچية الشيوعية على اثارة حروب « التحرر الوطنى » المحلية . ويزعم سالينچر أن هذه الاستراتيچية توضع الآن موضع الاختبار فى ڤيتنام الجنوبية .

ومثل هذه التصريحات التى تصدر عن اجهزة الدعاية والدوائر الحاكمة فى الدول الامبريالية ، وبخاصة فى الولايات المتحدة ، تتبع هدفا واضحا واحدا : هو اقناع الرأى العام العالمى بأن الحروب

فى فيتنـــام الجنوبية وغيرها من بلدان آسيا وأفريقيـــا يثيرها الشيوعيون ، ومن ثم فلابد من ارسال القوات الأمريكية ، أو على الأقل الأسلحة الأمريكية ، الى هناك لانقاذ هذه البلاد من «التهديد الشيوعى» .

ويعلن كبار الضباط الغربيين رياء أن « التهديد الشيوعى ينبغى القضاء عليه ، وإننا فى موقع يسمح لنا بتحقيق هذا الهدف » . وهم يؤكدون أنه قد اكتشفت وسائل جديدة لا تخطىء للقضاء على الانتفاضات فى آسيا وأفريقيا ــ « الحرب ضد العصابات » ، التى أحكمت استراتيجيتها ، وأنه قد دربت وحدات خاصة على القتال ، وأن أسلحة ومعدات مقابلة قد طورت .

ولقد مرت أكثر من ثلاث سنوات منذ أن رفع مذهب « الحرب ضد العصابات » الى مصاف السياسة الرسمية فى الولايات المتحدة، حيث قد تسلطت تماما فكرة « الحرب ضد العصابات » ، طبقـا لما تقوله الصـــحافة الأمريكيـــة ، على أرقى عقـول واشنطن الاستراتيجية ، بما فيها عقول الرئيس والوزراء . فهذه العقول مشغولة بتجميع خبراتها وصياغة مفاهيمها « النظرية » . وقد كتب ماكنمارا ، وزير الدفاع الأمريكى ، فى جريدة **نيويورك تيمز** ، يرحب فى غبطة بأن تسمى الحرب التى تشنها الولايات المتحدة فى فيتنام الجنوبية باسمه ، ويقول انى لا أعترض على أن يسمى هذا النزاع « حرب ماكنمارا » ، وأعتقد أن هذه حرب غاية فى الأهمية ، وانا سعيد بأن تنسب الى ، وساعمل كل مافى استطاعتى لكسبها .

وثمة حقيقة أخرى تؤكد « اهتمام » الولايات المتحدة بفيتنام الجنوبية ، وهى تعيين الجنرال تايلور ، الذى يعتبر نفسه « أب » النظرية الأمريكية عن الحروب المحدودة ، و « الحـــرب ضـــد العصابات » ، وخبيرا فى الشئون العســكرية لجنوب شرق آسيا والشرق الأقصى ، سفيرا لها فى سايجون .

بيد أنه مهما حاول « المنظرون » البورجوازيون ، فلن يستطيعوا اثبات « شرعية » التدخل الامبريالى المسلح فى شئون الأمم الأسيوية والأفريقية . ويوضح التاريخ بما لا يدع مجالا للشك أن حركات حروب العصابات الرئيسية اليوم انما تنشأ فى المناطق التى يعرض الغزاة الأجانب التطلعات القومية لشعوبها للخطر ، والتى يكون الاستقلال القومى فيها مهددا ؛ وانها تنشأ فى المواقف الثورية التى يلجأ الشعب العامل فيها ، وقد نفد صبره ، الى السلاح ضد المستغلين والقاهرين . ويعنى هذا أن ظروف قيام حرب عصابات واسعة النطاق لا يمكن أن تقحم من الخارج ، فذلك أمر مستحيل تماما بطبيعة الحال . كذلك لا يمكن لهذه الحرب أن تصدر عن طريق الشيوعيين كما تنازع الدعاية الامبريالية ، فالأحزاب الشيوعية تقف دائما ضد تصدير الثورة .

ومن الأمور ذات الدلالة أن كل الناس الذين على قدر من الاتزان ، حتى فى الولايات المتحدة ، لا يؤمنون « بتصدير الثورة عن طريق الشيوعيين » ، ويعترفون سواء بطريق مباشر أو غير مباشر بالحقيقة الواضحة وهى أن « الحرب ضد العصابات » ليست سوى ستار من الدخان لتغطية اجراءات الاستعمار الجديد التى تتخذها واشنطن . وهكذا يكتب ستيوارت ألسوب ، الصحفى الأمريكى المعروف ، معلقا على هذه « النظرية » قائلا ان هدفها هو ضمان وسائل فعالة للولايات المتحدة لمقاومة « حرب العصابات » .

ولا يدخر الامبرياليون وسعا ، من أموال أو امدادات حربية ، لنشر خطط « الحرب ضد العصابات » فى آسيا وافريقيا . ولنأخذ على سبيل المثال البيان الصريح الذى ألقاه روبرت كيندى ، المدعى العام السابق ، فى مايو ١٩٦٣ ، وقال فيه ان لدينا الآن فرصة واسعة لضرب رجال العصابات . وتشرف اليوم لجنة خاصة فى واشنطن على الاجراءات التى تتخذ ضد الانتفاضات الشعبية ،

وأصبحت الوحدات الحربية التى تشكل لأغراض خاصة أقوى الآن ست مرات مما كانت عليه في عام ١٩٦١ . ويقوم خبراء « الحرب ضد العصابات » بعمليات التدريب فى الولايات المتحدة وبناما وأوكنياوا وأوربا وفيتنام الجنوبية .

وتكرس واشنطن اهتماما خاصا لتدريب خبراء « الحرب ضد العصابات » فى فيتنام الجنوبية . ومن المعروف أنه يوجد هناك الآن أكثر من ٢٢,٠٠٠ « مستشار » أمريكى ، بالاضافة الى ألف ضابط أمريكى . ويتولى مدربون ذوو كفاية خاصة تعليمهم تكتيكات العصابات وأساليب مقاومتها . ويلحق هؤلاء الضباط بجيش فيتنام الجنوبية حيث يشغلون مناصب قيادية مختلفة . وتقول مجلة يونيتدستيتس نيوزآند ووردريبورت ، أن الضباط والمستشارين الأمريكيين يوجهون من الناحية الفعلية نشاط الفيتناميين .

ويزعم ماكنمارا ، وزير الدفاع الأمريكى ، أن هذا النظام يعطى للضباط والمستشارين الأمريكيين فى فيتنام الجنوبية فرصة لتحسين اساليبهم فى محاربة رجال العصابات المحليين . ويقول اننا لا نعلم الآخرين فقط وانما نعلم أنفسنا أيضا ، فنحن نحسن بدرجة ملموسة تدريب المعلمين في جيشنا وقواتنا الجوية وكذلك قدرتنا على مقاومة التمرد والعصيان .

ومن نافلة القول ان هذه الوحدات مجهزة لا بأحدث أسلحة المشاة فقط ، وانما ايضا بالمعدات التى صنعت خصيصا لاستخدامها ضد تكتيكات حرب العصابات ، وفى الظروف الخاصة لمسرح معين من مسارح الحرب . وتشمل هذه المعدات طائرات ذات تصميم خاص بما فيها طائرات الهليوكوبتر ، ودبابات برمائية ، وعربات مصفحة تحملها الطائرات عبر البلاد . وقد جاء فى تصريح للرئيس

جونسون أن الولايات المتحدة كانت تشحن الى ڤيتنام « أسلحة من أرفع مستوى » .

وعلاوة على ذلك يدافع البنتاجون وتجار السلاح الأمريكيون باستمرار عن تصميم أنواع جديدة من المعدات العسكرية اللازمة لقوات « الحرب ضد العصابات » تكون ذات فعالية كبيرة فى بلدان آسيا وافريقيا . ولنأخذ على سبيل المثال عدد ٢٣ مايو ١٩٦٤ من مجلة **بيزنس ويك** الناطقة بلسان الاحتكارات الأمريكية . ففى احدى المقالات دافعت المجلة عن الحاجة الى تصميم طائرة جديدة خفيفة الوزن ذات محرك واحد تسهل قيادتها وصيانتها ، وذات سرعة بطيئة نسبيا وقادرة على الاقلاع من ممرات وحقول وطرق بدائية وعلى البقاء فوق أراضى العدو وفى مناطق الانتظار فترة طويلة ، وملائمة لمدى واسع من مهام القتال ، ابتداء من الاستطلاع والتغطية الجوية المباشرة الى حماية طائرات الهليوكوبتر وتحديد الهدف واضاءة ميدان القتال . ولا تخفى مجلة **بيزنس ويك** حقيقة أن الولايات المتحدة سوف تكون على استعداد لأن تقدم هذه الطائرة للأسيويين والأفريقيين وغيرهم ممن يشتبكون فى « حروب ضد العصابات » .

وتتوق الدوائر البريطانية الحاكمة بدورها الى انشاء وحدات عسكرية خاصة مهمتها قمع حركات العصابات فى آسيا وأفريقيا . ويعسكر الآن حوالى ١٨٫٠٠٠ ضابط وجندى بريطانى فى عدن بالجنوب العربى . والمدينة مزودة بمطار كبير يسمى مطار هورماكسر ، وبتسهيلات بحرية . وقد أرسلت الحكومة البريطانية عددا من هذه الوحدات الخاصة ، ومن بينها رجال المظلات المدربون على « الحرب ضد العصابات » فى الخطوط الأمريكية ، لقمع حركة التحرير . وعلى الرغم من ذلك ، فان حركة العصابات تتصاعد باطراد فى الجنوب العربى .

وجدير بالذكر أن التصدير الامبريالى للثورة المضادة يتم بطرق مختلفة . فهو فى فيتنام الجنوبية كما رأينا يتخذ شكل « حرب ضد العصابات » تشنها وحدات من الجيش الأمريكى ذات تدريب خاص الى جانب قوات العصابة العسكرية المحلية ، وفى الكنغو تتخذ شكل حملات تأديبية تتم تحت الاشراف المباشر لقوات المرتزقة البيض .

وقد جاء فى قرار الدورة الطارئة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية أن « زيادة تفاقم الوضع فى الكنغو قد مهد لها السبيل للتدخل الأجنبى فى شئون البلاد الداخليـــة واستخدام حكومة تشومبى لقوات المرتزقة » .

وتضم فرقة « تشومبى الأجنبية » كثيرا من النازيين السابقين المتمرسين فى الحروب الاستعمارية ، أى الأشخاص الذين اتخذوا من الحرب والنهب حرفة لهم . وتصف لنا الجريدة البريطـانية اوبزرفر واحدا من هؤلاء يدعى روبرت دينر حارب وهو ما يزال شابا فى كوريا ، ثم اشترك بعد ذلك فى حروب الهنـــد الصينية والجزائر وكاتانجا واليمن حيث حارب الى جانب الملكيين .

ومن نافلة القول أن نظام تشومبى لم يكن ليستطيع أن يصمد طويلا عن طريق استخدام الجنود الأجانب المأجورين مالم يكن ذلك بفضل المعونة المالية والعسكرية السخية التى تقدمهـا الدول الامبريالية ، وفى مقدمتهـا الولايات المتحـدة وبلجيكا . ويعبر المسئولون فى واشنطن صراحة عن رغبتهم فى تقديم كل نوع من التأييد الى تشومبى .

بيد أن استخدام جيش موبوتو وقوات كاتانجا والمرتزقة البيض و « المستشارين » الأمريكيين والبلجيكيين لم يؤد الى النتـائج المرجوة . عندئذ قررت الدول الامبريالية أن تشن هجوما عدوانيا

مشتركا على رجال العصابات . ونفذ هذا الهجوم كما هو معروف بوساطة قوات المظلات البلچيكية التى نقلت جوا الى ستانلى‌ڤيل من جزيرة أسنشن على طائرات عسكرية أمريكية .

وقد تجردت القوات التأديبية البلچيكية من الرحمة بشكل غير معهود ، اذ قتلت عشرات الآلاف من الكنغوليين الأبرياء . ولكن الغزاة البلچيكيين والأمريكيين كان عليهم أن يغادروا ستانلى‌ڤيل بعد فترة وجيزة من هبوطهم فيها ، وذلك بعد أن فشلوا فى تحقيق هدفهم الأساسى وهو سحق رجال العصابات الكنغوليين الوطنيين .

ومن المناسب أن نشـــير الى شكل آخر من اشكال التصدير الامبريالى للثورة المضادة . فالامبرياليون اذ يضعون الموقف الدولى فى اعتبارهم يحجمون مثلا عن الانحياز الصريح الى جانب البرتغال فى حربها الإستعمارية فى انجولا وموزمبيق وغينيا المسماة بالبرتغالية خشية أن يؤدى ذلك الى أن تتخذ البلاد المستقلة فى أفريقيا اجراءات فعالة ضـد مثل هذا التدخل . وتفضـــل واشنطن ولندن وبون استخدام التكتيك الاستعمارى القديم فيما يتعلق بهذه المستعمرات البرتغالية ، أى أن تعمل من خلال الآخرين ، وهذه المرة من خلال سالازار ، بمساعدته بالأموال والأسلحة والامدادات العسكرية .

وقد حصلت برتغال سالازار على ملايين كثيرة من الدولارات من بلدان حلف الأطلنطى فى السنوات القليلة الماضية ، بخـــلاف مبلغ ١٢٥ مليون دولار قدمته البنوك الأمريكية منذ اندلاع الحرب فى انجولا . كذلك زودت حكومة ألمانيا الغربية نظام سالازار بقرض قدره ٣٠ مليون دولار .

وتستخدم اقنابل النابالم الأمريكية والبريطانية الصنع ضد الشعب الانجولى . كما حولت بريطـــانيا سفينتين حربيتين الى البرتغال فى صيف عام ١٩٦٢ . وقد شحنت البرتغال الى انجولا

جزءا من ذخيرة حلف الاطلنطى التى كانت مخزونة فى البرتغال .
وقرب نهاية عام ١٩٦٣ تمكن الثوار فى غينيا المسماة بالبرتغالية من ان يستولوا من الاستعماريين البرتغاليين على ترسـانة كاملة من المسدسات المصنوعة فى المانيا الغربية ومدافع المورتار الأمريكيـة ومدافع البازوكا البريطانية وكذلك محطة اذاعة ميدان بريطانية .

وليست الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية دولا محبة للخير بطبيعة الحال . فهى عن طريق تقديم المساعدة العسـكرية للبرتغال تصدر الثورة المضادة للمستعمرات البرتغالية وتخدم أولا وقبل كل شيء مصالحها الخاصة . وتقول **فيجيلانس أفريكا** ، المجلة الأسبوعية التى تصدر فى تنزانيا ، أن لغز البرتغال ، وهى أضعف الدول الاستعمارية ، واستطاعتها الاحتفـاظ بمستعمراتها حتى يومنا هذا ، انما تفسره حقيقة أن الدول الامبريالية القوية مهتمة بالمحـافظة على هـذه المستعمرات ... فرأس المال الأمريكى والبريطانى يسيطر على الجزء الرئيسى من المشروعات فى انجولا وموزمبيق .

ولم تسفر المعونة المالية والعسكرية السخية التى تقدمهـا الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية الى نظام سالازار عن النتائج المرجوة . فالوطنيون فى انجولا وموزمبيق وغينيا المسماة بالبرتغالية يشددون نضالهم من أجل الحرية والاستقلال . والآن تتحكم القوات الثورية فى انجولا ، التى يبلغ تعدادها ستون الفا ، فى منطقة مساحتها ٢٠٠٫٠٠٠ كيلومتر مربع ، على الرغم من أن تعداد قوات الأمن ثمانون ألف ضابط وجندى .

وتوضح الحياة بصورة مقنعة أن تكتيكات « الحـرب ضد العصابات » ، التى تتبع بكثير من الصخب والعناد ، تكون مخيبـة للآمال باستمرار . فالخطط الأمريكية لاستئصال حركة العصابات

فى فيتنام الجنوبية ، حيث كانت الآمال معلقة على « وحدات مكافحة العصابات » ، أسفرت عن فشل ذريع . اذ يسيطر رجال العصابات فى فيتنام الجنوبية الآن على أكثر من ثلاثة أرباع أراضى بلادهم . ويقيم فى الأراضى المحررة ستة ملايين من سكان فيتنام الجنوبية البالغ عددهم ١٤ مليون نسمة .

وفى البلاد الأفريقية الأسيوية الأخرى ، حيث تلجأ الامبريالية الى تكتيكات « الحرب ضد العصابات » ، مثل الكنغو وأنجولا والجنوب العربى ، فان الامبرياليين بعيدون للغاية أيضا عن تحقيق هدفهم الأساسى ـ وهو القضاء على القوات الوطنية التى تحارب ضد الاستعماريين القدامى والجدد .

والوضع لا يمكن أن يكون غير ذلك . فالغزاة الامبرياليون ، والنظم العميلة التى يؤيدونها فى بلدان آسيا وأفريقيا ، ليس لديهم مؤخرة يعتمدون عليها . أما بالنسبة لرجال العصابات من الناحية الأخرى فان الجبهة والمؤخرة لا انفصال بينهما ، والنضال يشن حيث تكون الظروف مواتية ومواقع الخصم ضعيفة . ففى فيتنام الجنوبية يشكو ا . هويلر ، رئيس هيئة أركان حرب الجيش الأمريكى ، من أن الحرب هناك « حرب من نوع خاص » ، حرب يصعب فيها تحديد أراضى العدو . هناك مناطق خطرة ، ولكن دون خط قتال محدد .

ولقد أضاع كبار ضباط البنتاجون وقتهم فى بناء « نظريتهم » العامة عن « الحرب ضد العصابات » . اذ كان واضحا منذ البداية أنه مخطط عقيم . وتوضح التطورات الأخيرة بجلاء أن الطرق والوسائل الشديدة البراعة التى أعدت فى القيادات العسكرية للدول الامبريالية طرق ووسائل لا جدوى منها ، لأن الوطنيين المحاربين يأخذونها فى اعتبارهم على الفور فى مجرى العمليات العسكرية ويغيرون تكتيكاتهم العسكرية الخاصة تبعا لذلك .

كذلك لا ينبغى أن نغفل النقطة التالية : وهى أنه لا توجـد تمرينات أو تدريبات يمكن أن ترفع كفـاءة استغلال قوات القمع الظروف المحلية الى مثيلتها لدى رجال العصـابات ، أى الشعب الذى عاش آباؤه وأجداده وعملوا وحاربوا الغـزاة الأجانب على أراضى وطنهم .

ان حركة التحرر الوطنى فى العصر الراهن حركة جماهيرية لكل الشعب تتحدد آفاقها لا بالقوة العددية لفصـائل العصابات فقط ، وانما أيضا بمدى اتساع الأساس الاجتماعى ، أى التأييد الواسع والشامل الذى تقدمه أغلبية السكان . ولقـد بدأ بعض الزعماء الغربيين يدركون ذلك . فالسياسى الفرنسى المعروف ، ل . بودار ، على سبيل المثال ، قد توصل الى نتيجة أن « رجال العصـابات لا يقهرون ، لأنهم اتفسنهم بين الشعب كالسمك فى الماء » . ولم يضع سدى ذلك الوقت الذى قضاه كابوت لودج كسفير للولايات المتحدة فى سايجون ، لأنه وصل من الناحية العملية الى نفس النتيجة ، فقد اضطر الى أن يعترف بأنه كلما قرر الفيت كونج انهاء أحـد الاشتباكات فانهم ببساطة يذوبون بين صفوف الشعب .

ان فشل تكتيكات « الحرب ضد العصابات » فى بلدان آسيا وافريقيا ، وكذلك الاحتجاج المتزايد بين أقسام واسعة من الرأى العام الأمريكى ضد تصدير الثورة المضادة ، سيؤديان ان عاجلا أو آجلا الى وهن حمية الحرب فى واشنطن والى حملها على التخلى عن خططها المجنونة لقمع حركات التحرر الوطنى عن طريق القوة المسـلحة . فلقـد مضى الى الأبد الزمن الذى كان باستطاعة الاستعماريين فيه ارغام قارات بأسرها على أن تخضع تحت أقدامهم بوساطة السناكى والبنادق الأوتوماتيكية والمدفعية . اذ يقف الآن الى جانب الشعوب المقاتلة الجماعة الاشتراكية الجبارة التى تعتبر تأييد النضال المعادى للتصدير الامبريالى للثورة المضادة واجبها الاممى .

القواعد العسكرية فى الاستراتيجية الامبريالية

بقلم : ى . شفيدكوف

دفع تطور الأحداث فى أجزاء العالم المختلفة الى المقدمة مرة أخرى بمسألة قواعد الولايات المتحدة ، والدول الغربية الأخرى ، فيما وراء البحار . فالحرب فى ڤيتنام ، والنزاع فى پناما ، والموقف المتوتر فى قبرص ، وتدخل قوات بريطانيا وفرنسا فى الشئون الداخلية لمستعمراتهما السابقة فى أفريقيا ، وازدياد نشاط القوات البحرية الأمريكية فى البحر المتوسط ، وخطط الپنتاجون فيما يتعلق بالمحيط الهندى ــ كل هذه التطورات تتصل بطريقة أو بأخرى بمشكلة القواعد .

وقد بدأ رجال الدعاية فى واشنطن يغيرون نغماتهم فى محاولة منهم لتهدئة الخواطر حول هذه القضية ، فبعد أن كانوا يؤكدون من وقت ليس ببعيد أن القواعد العسكرية الأمريكية فى الأراضى الأجنبية كانت أساسا جوهريا « للدفاع عن العالم الحر » ، تنتشر الآن بصورة متزايدة التصريحات القائلة بأن شبكة القواعد الخارجية تفقد أهميتها وتذبل بالتدريج .

فهل هذه هى الحالة من الناحية الفعلية ؟ وما الدور الحقيقى للقواعد الأجنبية التابعة للدول الغربية ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة ، فى الخطط الاستراتيجية الجارية للتكتلات الامبريالية العسكرية ؟

لا يمكن أن ننكر أن بعض القواعد الأمريكيــة فى أوربا الغربية وافريقيا وآسيا يجرى الآن تخفيض قوتها أو الغاؤها . ويرجع هذا قبل كل شيء الى أنه مع تطور الأسلحة الصاروخية النووية ذات الدقة الكبيرة والقوة التدميرية الهائلة أصبح كثير من القواعد معرضــا للهجوم بدرجة كبيرة للغاية . فبينما خلال الحرب العالمية الثانية على سبيل المثال كانت ممرات الاقلاع والهبوط بالمطارات تستطيع الصمود طويلا أمام قذف القنابل ، فان صــاروخا ذا رأس نووية يمكنه فى أيامنا أن يدمر تماما أى مطار بكل منشآته ومعداته . كما أن مصاطب اطلاق الصواريخ - ان لم تكن مخبأة فى انفاق رأسية تحت الأرض - يمكن أن يؤدى لفح الهواء الناتج عن انفجار قنبلة ذرية الى تعطيلها ، حتى لو كان الانفجار على مسافة بعيدة منها .

وفى هذه الظروف يفضل البنتاجون ، بل يرى من الضرورى ، الغاء بعض قواعده فى الخارج ، وأساسا تلك القواعد التى لم تعد من وجهة نظره ذات أهمية أساسية ، أو حتى أصبحت عتيقــة للغاية . بيد أن عدد القواعد العسكرية الأمريكية فى الخارج ، التى تم اغلاقها أو من المقرر الاستغناء عنها ، لا تشكل سوى جزء صغير من مجموع هذه القواعد ، مجرد بضع عشرات من مجموع المنشآت التى يتحدث عنها ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكى والبالغ عددها ٢٣٠ر٢ منشأة . اذ أن أغلبية القواعد الأمريكية فى الخارج قد أبقى عليها ؛ وعلاوة على ذلك أعيد تنظيمها وتم تجديدها ، بل وزودت بمنشآت جديدة .

وتسحب وســــائل الهجوم الاستراتيجية - الأسلحة النووية ووسائل حملها - التى كانت منتشرة فيما سبق فى قواعد أرضية متقدمة ، ومن ثم كانت معرضة للهجوم بشكل خاص ، الى المؤخرة ويتم تركيبها تحت الأرض فى الولايات المتحدة أو على غواصــات ذرية . وفى الوقت نفسه فبدلا من قاذفات القنابل الاستراتيجية

يجرى توزيع القاذفات المقاتلة المجهـزة بأسلحة نووية والمصممة لضرب أهداف قريبة ، وكذلك الأسلحة الصاروخية التكتيكية فى قواعد جوية أمريكية متقدمة فى بريطانيا واليابان وغيرهما من البلاد.

وهكذا تكدس التسهيلات الخاصـــة بالأسلحة الاستراتيجية بمحاذاة شبكة القواعد الأمريكية التى تواجه الدول الاشتراكية . وتربض أسراب من طائرات الاستطلاع فى قواعد جوية بفرنسا والمانيا الغربية ؛ ومهمتها رصد الأهداف فى المسارح المحتملة للحروب . كما تقام محطات للرادار ذات مدى يصـــل الى عـدة آلاف من الكيلومترات ، وكثير من محطات التجسس المتخصصة فى نشـاط المخابرات ، فى ألمانيا الغربية وتركيا واليابان ، وذلك لاختيار الأهداف الموجودة على أبعاد كبيرة داخل أراضى العدو المحتمل .

ويمد المركز الرئيسى الأمريكى للاتصـــال والاستطلاع ، وهو وكالة الأمن القومى ، شبكته من المحطات فى اليابان وأوكنياوا . وكذلك يوسع مركز آخر من مراكز المخابرات الأمريكية ، وهو وكالة أمن الجيش ، سلسلته من محطات الاستطلاع الشديدة السرية ، التى توجد بالفعل فى بريطانيا واليابان وكوريا الجنوبية واثيوبيا وفى منطقة قناة پناما .

وعلى ضوء الأهمية التى تعلقها القيـــادة الأمريكية على بناء أسطول من الغواصات الحاملة للقذائف الصاروخية ، تصبح اقامة محطات برية للخدمة والتموين على أراضى الدول الأخـــرى ذات أهمية خاصة .

وعندما عرضت الخطط الخاصة باستخدام غواصات پولاريس الذرية ، زعم مقدموها بأن بامكانها حمـاية السـكان المدنيين فى الولايات المتحدة وحليفاتها من النتائج الحتمية لخططها الطائشة . وقالوا ان غواصات پولاريس لن تكون مرتبطة بقواعد برية عنـدما

تقوم بعملياتها ، ولذلك فلن تجر الى ضربة ذرية انتقامية تسبب بطبيعة الحال خسائر فادحة بين سكان البلاد المعنية . وقد كتب الأستاذ أوسكار مورچينسون ، الخبير الأمريكى المعروف فى الأسلحة النووية ، فى عام ١٩٥٩ يقول « أن القوات المبعثرة فى البحر تعيش فى عزلة ؛ وهى تتجول باستمرار ولا تعرض للخطر أى سكان مدنيين » .

بيد أن غواصات پولاريس (فى بداية عام ١٩٦٤ كانت هناك من هذه الغواصات اثنتا عشرة غواصة ؛ وفى عام ١٩٧٠ سيرتفع هذا الرقم الى أكثر من ٤٠ غواصة) ليست بأية حال نظاما معزولا مطلقا للأسلحة قادرا على العمل بصورة مستقلة فى أعماق المحيطات ، بل على العكس تعتمد كفاءتها تماما على عمل القواعد والمنشآت الأرضية .

والى جانب قواعد التموين الرئيسية على سواحل الولايات المتحدة المطلة على الأطلنطى والباسيفيك ، تحاول القيادة الأمريكية تنظيم قواعد متقدمة لأعمال الصيانة والتزويد بالذخيرة والمؤونة والتغيير الدورى للبحارة .

وحتى وقت قريب لم تكن هناك سوى قاعدة واحدة من هذا النوع فى هولى لوخ باسكتلندا ، لخدمة ثمانى غواصات ذرية أمريكية تابعة لأسطول المحيط الأطلنطى وثلاث غواصات سبق تسليمها لحلف الأطلنطى ، وقد أرسلت هذه الغواصات الثلاث فى العام الماضى الى البحر المتوسط . وفى ٢٥ فبراير ١٩٦٤ وصلت قاعدة عائمة للغواصات الذرية الى الميناء الاسبانى روتا ، وهكذا كان الموقع الثانى لمساندة الغواصات الأمريكية الحاملة للقذائف الصاروخية فى غربى أوربا (وأكبر قاعدة بحرية أمريكية) . وتقول الصحافة الأمريكية ان الغواصات الذرية التى سترسل الى البحر المتوسط ،

والتى يتراوح عددها بين ثمانى وعشر غواصات ، سترتبط بقاعدة روتا ، فى حين ستظل الغواصات التى تعمل هناك ترسى فى إقاعدة هولى لوخ .

ويجرى العمل فى اقامة قواعد وسيطة للغواصات الأمريكيـــة الحاملة للقذائف الصاروخية والتى تعمل بالقرب من الســـواحل الأوربية . وقد نشر فى تقارير خاصة أن المنشآت العسكرية السرية الخاصة بخدمة الغواصات الذرية تقام الآن فى جزر الآزور البرتغالية وفى القاعدة الأمريكية هفالفيورد على جزيرة أيسلاند .

وتخطط الولايات المتحدة أيضـا لانشـــاء أسطول صغير من غواصات پولاريس للمحيطين الباسيفيك والهندى . وسيحصل الأسطول الأمريكى فى الباسيفيك على أولى غواصـــاته الذرية فى المستقبل القريب . وتقام قواعد وسيطة لأسطول الباسيفيك الصغير فى ميناء أپراباى بجوام فى پيرل هاربر بجزر هاواى . وتوضـح المحاولات المستميتة للحصول على اذن بدخول الغواصات الذرية الأمريكية الى الموانى اليابانية أن الولايات المتحدة تريد اقامة قواعد متقدمة لهذه الغواصات على الشواطىء اليابانية .

وليس للبحرية الأمريكية حتى الآن أية نقط ارتكاز فى منطقـة المحيط الهندى يمكن استخدامها لرسو الغواصات المزودة بالقذائف الصاروخية .

بيد أن تقرير وكالة أسوشيتيدپرس للأنباء عن وصول عدد من حاملات الطائرات الأمريكية الى هذه المنطقة والتقارير الصحفية عن الخبراء الأمريكيين المشغولين بمسح عـــدد من موانى الخليج العربى ، تشير الى أن هناك خططا لاقامة إقواعد بحرية أمريكية فى المحيط الهندى .

وبالاضافة الى قواعد التموين والقواعد الوسيطة والمتقدمة ، فان البحرية الأمريكية بشكل عام ، وغواصاتها الحاملة للقذائف الصاروخية بشكل خاص ، بحاجة الى نظام متسع للمواصـــلات ومحطات تحكم وتوجيه ملاحي . وعلى الرغم من أنه قد حدث أخيرا تقدم كبير فى المواصـــلات اللاسلكية مع الغواصات الموجودة تحت سطح الماء ، الا أن هذه المسألة مازالت من بين المسائل المعقـدة . فهذه المواصلات تتم عن طريق محطات ارسال خاصة منتشرة على نطاق العالم كله ويقع معظمها خارج الولايات المتحدة . ومن بين مبلغ ٨ر٥٠ مليون دولار طلبت البحرية الأمريكية من الكونجرس اعتماده فى عام ١٩٦٤ لتحسين نظام المواصلات اللاسلكية لديها ، خصص مبلغ ٥ر٤٤ مليون دولار لبناء واعادة تجهيز المنشآت فى الخارج .

ومن الواضح أنه كلما زاد عدد الوحدات الأمريكية العاملة من الغواصات الحاملة للقذائف الصاروخية ، وكلما زاد عدد الوحدات البريطانية والفرنسية من نفس الغواصات (تقضى الخطط البريطانية بانزال أربع غواصات والفرنسية ثلاث غواصات من هذا النوع حتى نهاية الستينيات) ثم زادت أهمية المنشآت البرية اللازمة لخدمة القوات البحرية الاستراتيجية .

وينبغى أن نضيف الى ذلك أن الولايات المتحدة وبعض حليفاتها ، وفى مقدمتها جمهورية ألمانيا الاتحادية ، لم تتخل بعد عن خططهـا لتزويد الغواصات الحاملة للصواريخ بأسطول صـــغير مكون من ٢٥ سفينة عائمة مزودة بصواريخ پولاريس وتخفى مهمتها فى هيئة سفن تجارية (كما صرح بذلك داڤيد ماكدونالد ، قائد العمليـات البحرية) . وقدخصصت المدمرة الأمريكية بيدل بالفعل لتكون بمثابة السفينة الأولى على سبيل التجربة « لاختبار امكانيات » انشـاء

اقوات نووية متعددة الأطراف تابعة لحلف الأطلنطى ؛ اذ سيتكون طاقم المدمرة من بحارة من بلاد مختلفة من حلف الأطلنطى .

ووجود عدد كبير من المنشآت السرية التابعة للبحرية الأمريكية على أراضى الدول الأخرى يعنى أنه ينبغى تغطية مهمتها على أنهـا تخدم أغراضا سلمية ، مثل محطات دراسة الفضـاء الخارجى . والحالة التالية تصلح مادة للتفكير .

فبعد ثورة زنزبار سارعت الادارة القومية لأبحـاث الطيران والفضاء الى اعلان أن المحطة الأمريكية المقامة فوق الجزيرة لتعقب الأقمـار الصناعية التى يقودها آدميون ستغلق ، بيد أن وزارة أخرى فى واشنطن ليس لها رسميا علاقة بهذه المحطة تدخلت وطلبت الابقاء على هذه المحطة . وهناك يكون من الطبيعى أن يثار السؤال التالى ، أليست هذه المحطة مصممة بالفعل لأغراض سرية لا علاقة لها بأبحاث الفضاء ؟

وفى الفترة الأخيرة حدد لنقط الارتكاز العسكرية فى الأراضى الأجنبية التى يمكن استخدامها لما يسمى العمليات المحلية الخاصة « بمقاومة العصابات » ، أى فى الحقيقة ضد حركة الشعوب للتحرر الوطنى ، حـدد لها مكان خاص فى الخطط الاستراتيجية للولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية الأخرى .

فوسائل النقل المحسنة تجعل من الممكن الاحتفـاظ بقوات تخصص لهذه العمليات فى مناطق تبعد كثيرا عن المنـاطق المحتملة لنشاطها . وجدير بالذكر أن التدريب على نقل القوات على نطاق واسع وعبر مسافات طويلة كان جـزءا من مناورات الشتاء التى قامت بها القوات الأمريكية فى غربى أوربا والباسيفيك . ومع ذلك فان نقل الأسلحة والذخيرة والطعام أمر أكثر صعوبة . وهذا هو ما دعا البنتاجون الى إقامة محطات للمؤونة والمهمات فى مختلف

أجزاء العالم لتأمين عمل الوحدات التى تنقلها الطائرات والقوات ذات المهام الخاصة التى تنقل الى هذه المناطق .

وقد نظمت مثل هذه القواعد التموينية بالفعل فى جوام والفليبين وأوكنياوا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وايطاليا . ويشار الى معدل تكديس المهمات فى التقارير التى تنشرها الصحافة الأمريكية : يتم شهريا تفريغ ١٢٠ سفينة شحن ، ٢٠ ناقلة بترول ، فى موانى جوام . وقد أثار البنتاجون مسألة انشاء قواعد تموين عائمة .

ولمقاومة حركة التحرر الوطنى وتدريب القوات الخاصة « بمقاومة العصابات » تحاول الدوائر العسكرية فى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا أيضا الاحتفاظ بعدد قواعدها فى آسيا وأفريقيا ، بل وبزيادة هذا العدد ان أمكن . وقد كتبت جريدة **ايفننج نيوز** التى تصدر فى غانا ، تقول ان ٢١ قاعدة جوية ، ١٢ قاعدة بحرية ، تابعة لدول غير أفريقية ما زالت موجودة فى البلاد الأفريقية .

ويخصص الدور الرئيسى فى خطط القيادة الأمريكية فى أفريقيا لقاعدتين هما قاعدة هويلس فى ليبيا والقاعدة الموجودة بالقرب من أسمرة فى اثيوبيا . وتوفر القاعدة الأولى التدريبات التكتيكية للقوات الجوية المرابطة فى غربى أوربا والتابعة لكل من الولايات المتحدة وحلف الأطلنطى ؛ وفى أثناء أحداث الكونغو عملت هذه القاعدة أيضا كرأس جسر هام لتدخل الولايات المتحدة وحلف الأطلنطى . وقد نظمت القاعدة الأخرى ، الواقعة على ساحل البحر الأحمر ، بمقتضى الاتفاقية الأمريكية الاثيوبية الموقعة فى عام ١٩٥٣ ، كملتقى هام للمواصلات ومركز لعمليات المخابرات ، كما أنها محطة لتخزين المعدات العسكرية .

وقد احتفظت القوات المسلحة لكل من بريطانيا وفرنسا ، بمقتضى اتفاقيات فرضت على عدد من المستعمرات السابقة ، بعشرات من

القواعد فى أفريقيا ، كما تحاول انشاء قواعد جديدة . ونورد هنا فقرة من بيان ألقاه أحد زعماء حركة التحرر الوطنى فى جزر كومورو التى مازالت تحت الحكم الفرنسى ، وذلك فى دار السلام فى أواخر فبراير ١٩٦٤ . « ان الأرخبيل مكان خطر بسبب القاعدة البحرية والمعسكر الحربى اللذين أقيما فيه أخيرا . ويجدر بنا أن نشير بعناية الى أن وجود حكم استعمارى مزود بقوات عسكرية فى جزر كومورو يشكل تهديدا لا للجزر فقط وانما لشرقى أفريقيا وأفريقيا كلها أيضا » .

* * *

وتجرى تغييرات خطيرة فى استراتيجية القواعد فى الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية . ففى أثناء الحرب العالمية الثانية، ولفترة تلت ذلك تتراوح بين عشر سنوات وخمس عشرة سنة ، كانت الثكنات والمطارات العسكرية هى المنشآت الرئيسية فى القواعد . والآن أصبحت محطات تخفى مهمتها بعناية مجهزة بمعدات الكترونية متنوعة . وبالمثل أصبحت المعسكرات الحربية الاستعمارية القديمة تقوم ظاهريا بدور المخازن التى لا ضرر منها وكذلك بدور مراكز التدريب . لقد أصبحت القواعد الامبريالية الراهنة مجسات لأحدث أنظمة الدمار للأسلحة النووية الصاروخية ونقط ارتكاز لسياسة التدخل فى الشئون الداخلية للبلاد الأخرى.

وعلى الرغم من أنه يجرى توسيع شبكة القواعد الأجنبية التابعة للولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية ، ومن أنها تجهز بأحدث الأسلحة ، فلا ينبغى أن يستنتج المرء أوتوماتيكيا أن هناك خطرا وشيكا بحرب عالمية ثالثة ، فالموقف ليس بهذه البساطة . وليست استراتيجية القواعد التى تتبعها الامبريالية بقادرة فى حد ذاتها على تغيير توازن القوى العالمية ــ العسكرى والسياسى

والاقتصادى ـ الذى يتشكل لصالح السلم والاشتراكية . كما أن إقدزة الاتحاد السوفييتى النووية الصاروخية التى تتزايد باستمرار، وغير المعرضة لهجوم مفاجىء ، هى العقبة الرئيسية فى طريق أولئك الذين يخططون لحرب عالمية جديدة .

وترغم الدول الغربية على أن تضع فى اعتبارها قوة الاتحـــاد السوفييتى والجماعة الاشتراكية بأسرها . وهذا هو السبب فى أن الوضع ، وبخاصة بعد توقيع معاهدة موسكو للحظر الجزئى للتجارب النووية ، قد أصبح أفضل وأكثر استقرارا .

بيد أنه من الخطأ فى الوقت نفسه أن تغيب أبصارنا عن الخطر الذى تمثله القواعد العسكرية الغربية فى الأراضى الأجنبية ، والا نرى خطر اتساع منطقة انتشار الأسلحة الصاروخية والنووية .

ولننظر الى منطقة البحر المتوسط . فحتى وقت قريب لم يكن خطر الحرب النووية الصاروخية يهدد بشكل مباشر سوى عدد قليل من بلدان البحر المتوسط التى وافقت على وجــود أسلحة نووية صاروخية فوق أراضيها ، أى تركيا وايطاليا وأسبانيا . والآن بعد أن الغيت المصاطب الأمريكية المعدة لاطلاق الصواريخ الموجهة ذات المدى المتوسط فى تركيا وايطاليا ، تزعم الدعاية الموالية للأمريكيين بأن الخطر الشامل الذى كانت تتعرض له بلدان البحر الأبيض قد قضى عليه . بيد أن ذلك مجرد وهم .

فمع وجود غواصات بولاريس النووية التابعة للولايات المتحدة وحلف الأطلنطى تتجول فى البحر المتوسط ، يظل خطر الضربة الانتقامية معلقا فوق جميع بلدان البحر المتوسط ، مادامت هــذه الغواصات تستطيع بدء حـــرب نووية حرارية باطلاق صواريخ بولاريس من المياه الأقليمية لأى بلد من هذه البلاد .

وبطبيعة الحال لا تستطيع السفن العائمة المخصصة لخدمة الغواصات والحاملة للصواريخ أن تتجنب ضربة انتقامية . ويشير الخبراء العسكريون الأمريكيون أنفسهم الى أن المحطات اللاسلكية التى تقوم بارشاد الغواصات الذرية ومســـاعدتها على تصويب صواريخها نحو الهدف ، هى احدى النقط الأكثر ضعفا فى هــذا النظام بأسره .

وقد لاحظت مجلة **يونيتد ستيتس نيفل انستتيوت بروسيدنجس** ما يلى : « اليوم لدينا محطات هامة للمواصلات العسكرية حول الكرة الأرضية . وأى تحليل لتوزيع هذه المحطات لابد أن يكشف عن جانبين هامين : هى أن كلها تقريبا قريبة من البحر ، وأنهــا موجودة فيما وراء البحار قريبة من بعضها البعض ... وفى وقت الحرب لن يكون بالامكان الدفاع عن الكثير منها ، أن لم تدمر » .

واليكم الحوار التالى البالغ الدلالة بين مستر ماهون أحد أعضاء الكونجرس الأمريكى والأدميرال جالانتين فى مناقشة دارت فى العام الماضى حول مخصصات وزارة الدفاع فى احدى لجان مجلس النواب الأمريكى :

« **مستر ماهون** : هل الوسائل البرية الحالية المرتبطة بادارات اتصـــال ذات تردد منخفض جــدا شديدة التعرض للهجـــوم او التخريب ؟

« **ادميرال جالانتين** : ... حيث انها عبارة عن تركيبات كبيرة وفسيحة فانه يمكن اصابتها ، ومن ثم فهى معرضة للهجوم ... وانه لصحيح بسبب كونها نظاما ثابتا غير متحرك وكبيرا أنه يمكن الوصول اليها واصابتها بضربة مباشرة » .

فاذا ما تعرضت مثل هذه المحطــات التى تقوم بنقل الأوامر وتعليمات الملاحة لضربة قاتلة ، فان الغواصات الحاملة للصواريخ

لابد أن تجد نفسها فى نفس موقف الجبار الخرافى الأعمى . فهو لأنه أعمى يكون عليه اما أن يتوقف عن العمل أو أن يوجــه ضرباته فى الظلام . ومن الطبيعى أن يحل الانتقام الذرى بالبلاد التي تقام على أراضيها مختلف المنشآت ، المرتبطة باستخدام الأسلحة النووية الصاروخية بوجه عام والغواصات الحاملة للصواريخ بوجه خاص .

وبعد أن حولت القيادة الأمريكية البحر المتوسط الى منطقــة للغواصات الحاملة للصواريخ ، بدأت فى تنفيــذ خطط ممــاثلة فى المحيط الهندي . وقد تأكد عزم الولايات المتحدة على وضع أسطول صغير من الغواصات المجهزة بالصواريخ فى هذه المنطقة فى تصريحات أخيرة أدلى بها متحدثون باسم القوات المسلحة الأمريكية . ففي مارس ١٩٦٤ أشار دافيد ماكدونالد ، رئيس العمليات فى البحرية الأمريكية ، وهو يتحدث عن المحيط الهندى ، الى أن « بعض الناس قد قالوا بأن هذه المنطقة الفسيحة كانت فراغا كبيرا فى دفاع العالم الحر . ويبدو أن ذلك وقت مناسب لاتخاذ خطوة وقائية محددة» . (وقد اتخذت هذه الخطوة بعد صدور هذا التصريح بوقت قصير) . ويسلم دافيد ماكدونالد فى الحقيقة بوجود خطط لاقامة قوات بحرية أمريكية فى هذه المياه استنادا الي قاعدة دائمة .

ولا يثنى كبار الضباط الأمريكيين عن موقفهم حقيقة أن معظم الدول فى منطقة المحيط الهندى تعارض سياسة التكتلات العدوانية وتدافع عن تدعيم الأمم وأمنها . وترغب الدوائر العسكرية الأمريكية فى تشتيت قواتها النووية الصاروخية على نطاق العالم ، وذلك لتخفيف أثر الضربة الانتقامية التى لابد أن تتعرض لها الولايات المتحدة اذا ما أقدمت على استخدامها ، أى تحويل الضربة الى بلدان أخرى ، وبخاصة بلدان جنوبي آسيا .

وقد أدى اسقاط طائرة التجسس الأمريكية ، بقيادة باورز ، فوق الأراضى السوفييتية ، الى لفت أنظار الرأي العام العالمي الى

خطر آخر ناشيء عن وجود قواعد عسكرية للولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى فى الأراضى الأجنبية ـ خطر الأعمال الاستفزازية المتهورة التى يمكن أن تسبب زيادة حـــادة فى التوتر الدولى بل واندلاع نزاع مسلح .

وبالمثل تمت أخيرا محاولات يائسة ومتهورة من جانب القوات البريطانية فى تنجانيقا وأوغندا وكينيا والقوات الفرنسية فى جابون « للتحكم فى زمام التاريخ » بمساعدة القواعد العسكرية . وقـــد كتبت جريدة **غانيان تيمس** تقول ان جابون وبلاد شرقى أفريقيـــا ضربت أمثلة كلاسيكية على نشاطات الاستعماريين والاستعماريين الجدد بهدف العودة الى السلطة .

ولذلك فلا عجب أن الحركة المطالبة بالغاء قواعد الولايات المتحدة والدول الامبريالية الأخرى فى الأراضى الأجنبية تنتشر الآن على نطاق العالم ، من پناما الى سيلان . وعلاوة على ذلك تتخذ حكومات بعض بلدان آسيا وافريقيا اجراءات محددة ضـــد استراتيجية القواعد التى تتبعها الامبريالية .

فسيريماڤو باندارانيكا ، رئيسة وزراء سيلان السابقة ، على سبيل المثال قد حثت الولايات المتحدة المرة تلو الأخـــرى على أن تمتنع عن ارسال سفن حربية مزودة بأسلحة نووية الى المحيط الهندى .

كذلك كانت الخطبة التى ألقاها الرئيس عبد الناصر ، رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، فى ٢٢ فبراير ١٩٦٤ ، مبادرة هامة أخرى فى نفس الاتجاه . اذ كانت خطبته موجهة ضـــد سياسة الحكومة الليبية لسماحها باقامة قاعـدة جوية أمريكية وعدد من القواعد البرية البريطانية فوق أراضيها . وحرصـا من الحكومة الليبية على مشاعر شعبها ومشاعر الشعوب العربية الأخـــرى

سارعت الى اعلان عزمها على عدم تجديد اتفاقياتها العسكرية مع الولايات المتحدة وبريطانيا عندما ينتهى أجلها .

وافادت الصحافة الأجنبية بأن هذا التصريح أعطى لواشنطن ولندن الأمل فى ألا تثار مسألة قواعدها فى ليبيا قبل عدة سنوات . بيد أن الحوادث قد اتخذت اتجاها غير متوقع .

فقد طالبت مجموعة من أعضاء مجلس النواب الليبى بالغاء اتفاقيات القواعد . وأكد مفتاح الرجيب ، رئيس المجلس ، أن « اغلاق القواعد العسكرية هو مطلب الشعب » . وقال أن هذه الخطوة ضرورية لانقاذ البلاد من خطر تعرضها لهجوم بالأسلحة الحديثة . وكان على حكومة ليبيا أن تغير موقفها : فقد طلبت من لندن وواشنطن بدء المحادثات حول مستقبل القواعد واضطرت حكومتاهما الى الموافقة .

ان اغلاق القواعد العسكرية الامبريالية فى الأراضى الأجنبية ضرورة لا مناص منها من ضرورات العصر . أليس من الأمور ذات الدلالة أنه على ضوء الأحداث فى پناما كتب سلزبرجر ، المعلق البارز للشئون الخارجية فى جريدة **نيويورك تيمز** ، يستحث الحكومة الأمريكية ، كى يتجنب ماهو أسوأ ، على أن تفكر فى موقف واقعى ، لا فيما يتعلق « بالحقوق » الأمريكية فى پناما فقط ، وانما أيضا فيما يتعلق بالمواقع الأمريكية فى جزيرة أوكيناوا ، « بل وربما ... قاعدة جوانتانامو فى كوبا » .

وتتوق الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى الى الاحتفاظ بنظام القواعد العسكرية فى البلاد الأجنبية ، وهكذا تبقى على استراتيچية القواعد المستندة الى هذا النظام والتى تعرض السلم للخطر . بيد أن مواقفها تزداد تزعزعا .

مروجو العداء والكراهية بين الأمم

بقلم : ى . باجراموف

تشكل العلاقات بين مختلف الشعوب والأمم ، بين مختلف الأجناس ، مجالا من مجالات العلاقات البشرية شوهته الرأسمالية بشكل خاص . فحتى الايديولوجيون البورچوازيون كان عليهم أن يسلموا بالمتناقضات الصارخة للنظام الرأسمالى . يقول العالم الأمريكى جوردون ألبورت ان الشعب المتحضر قد بلغ مهارة ملحوظة فى استخدام مختلف أنواع الطاقة وفى تسخير المادة الطبيعية بشكل عام ، كما يحقق قفزات هائلة فى فن القضاء على المعاناة الجسدية والموت قبل الأوان . ويضيف أنه فى عالم العلاقات البشرية يبدو أننا نعيش فى العصر الحجرى . فمكانة الرأسمالية تنهار بصورة مفجعة ، وبخاصة فى تلك البلاد التى أوقعها سوء حظها فى قبضة القهر الاستعمارى من جانب دول تزعم أنها تمثل « المدنية الغربية » . بيد أنه على الرغم مما تتعرض له الشيوعية من سباب ، فان الشعوب التى تناضل من أجل الحرية والاستقلال تتطلع فى أمل الى عالم الاشتراكية ، حيث قضى على القهر الاجتماعى جنبا الى جنب مع القهر القومى وعدم المساواة .

وادراكا من البورچوازية الامبريالية لقوة جذب مثل الاشتراكية ، فانها تشدد هجومها الايديولوچى على الشعب العامل . ويحاول ايديولوچيوها اقناع الجماهير بأن العداء العنصرى والكراهية بين الشعوب أمور ملازمة للمجتمع البشرى . وتبذل جهود ملحة ودءوبة لاخفاء الجذور الاجتماعية للقهر

القومى فى ظل الرأسمالية . ويلقى اللوم على دوافع مجهولة غير رشيدة للعقل البشرى يتعــذر أو يكاد يكون من المستحيل محاربتها .

وجنبا الى جنب مع احياء المفاهيم العتيقة المعادية للبشر صراحة ، يقدم الايديولوچيون « حججا » تأملية جديدة .

فرق تسد : ايديولوچية وسياسة

يسفر احياء المذاهب الامبريالية الشديدة الرجعيــــة عن ظروف غير مواتية بوضوح للداعين اليها . فانهيار الإيديولوچية الفاشية الألمانية كان يعنى الهزيمة للسياسة العنصرية . وأدانت الشعوب مذهب السيطرة على العالم بوساطة « عنصر مختار » جنبا الى جنب مع بقية سمات الفاشية . كمـا أن الآفاق التى لم يسبق لها مثيل لحركة التحرر الوطنى فى آسيا وأفريقيــا وأمريكا اللاتينية ، ومنجزات الشعوب المتحررة حديثا فى بناء حياة جديدة ، تكشف بطريقة تزداد وضوحا الطبيعة الزائفة لنظريات الشعوب « المتفوقة » والشعوب « المنحطة » .

وعلى الرغم من ذلك فان العنصرية لم تتخل بعد عن مواقعها، بل على العكس زاد المدافعون عنها نشاطهم مؤخرا فى محــاولة شاملة لاضرام النار من جديد فى المشاحنات والكراهية القومية بين مختلف الأمم . فالصحفيون البورچوازيون عندما يعلقون على أحداث الكونغو على سبيل المثال يطمسون حقيقة أن الشعوب المحبة للحرية فى القارة الأفريقية كان لديها الجرأة لادانة التدخل الامبريالى فى شئون الكونغو الداخلية. كما أن مجلة تايم الأمريكية تصف الثوار وزعماءهم بأنهم « همج جهلة » عاجزون عن تقدير الطابع الانسانى والمسيحى لرسالة الدول الغربية ، بل تمضى

المجلة الى نهاية الشـــوط فى تأكيدها السليط بأن « المدنيـــة الأفريقية » بكل ذخيرتها من روابط السيادة ، وبأن الحكومات وبعثات هيئة الأمم ، ليست سوى تزيين للواجهة ويتعذر أخذها على مجمل الجد ، حيث انه ليس واضحا على الاطلاق ما اذا كانت ستكتسب معقولية فى المستقبل القريب .

وقد نشر هـ . جاريت ، ن . ويل ، س . بوتمان ، وغيرهم من العلماء المزعومين ، أبحـاثا مسهبة تهدف الى « اثبات » الانحطاط البيولوجى للزنوج . صحيح أن كتاباتهم لا يمكنها أن تنكر الحقيقة القاطعة ، وهى أن القياسات المتعددة التى أجريت على جماجم العناصر المختلفة قد أوضحت بطريقة مقنعة البطلان الكامل للتلفيقات العرقية فى هذا المجال ، ومن ثم كانت محاولاتهم لاقرار معايير جديدة « للجدارة العنصرية » . وهكذا يتمســك تويمان بأن مقدرة الانسان على الاسهام فى تقـــدم المدنية يمكن تحديدها باستخدام المؤشر السحرى ، مؤشر « ذكاء النوع » .

وفيما يتعلق بالقدرات الادراكية فان لدى العنصريين اجابة جاهزة ، وهى أن الزنوج ينتمون الى « عنصر منحط » نتيجة لأنهم منحوا « جينات منحطة » يزعم أنها تميل الى « افســـاد المدنية البيضاء » . وهم يصلون الى نتيجـة أن الزنوج ينبغى منعهم بأى ثمن من الحصول على حقوق متســاوية مع الرجل الأبيض ، وذلك للحيلولة دون « تآكل » الحضارة . ويعلن بوتمان بوقاحة فى كتابه **العنصر والعقل . نظرة رجل أمريكى** (١) ، مايلى: « فى الخمسمائة مليون سنة القادمة سأكون على استعداد للتسليم بامكانية أن الزنجى من خلال عمليات التغير العادية والانتخاب الطبيعى داخل عنصره يمكن فى النهاية أن يلحق بالعنصر الأبيض،

---

(١) Race and Reason. A. Yankee View

بل وأن يتفوق عليه » . ويبدو أنه من خلال هذه الفترة المتناهية الطول ينبغي على البيض أن ينظروا الى الزنوج كجنس منحط وأن يصونوا نقاءهم العنصرى .

ويدرك بوتمان ادراكا جيدا بطبيعة الحال أن مزاعمه المنافية للعقل تشكل تحديا للعلم ، وذلك لأن العلماء ذوى التفكير المتقدم قد رفضوا منذ وقت طويل كل المحاولات الرامية الى استخدام علم الوراثة لتدعيم النظرية العنصرية . ولقد ثبت بشكل قاطع أنه يوجد نوع واحد فقط من الانسان ، وأن مجال التماثل بين العناصر المختلفة أعظم دلالة بكثير من أوجه الخلاف بينهما . وليس للتغيرات الأساسية فى حياة الشعوب أية علاقة بالتركيب الچينى الذى لم يكد يتغير ، إستنادا الى الفيلسوف الماركسى البريطانى ج . لويس ، عبر مائتى جيل من التاريخ المكتوب .

وقد أدى التزاوج الطويل بين شعوب مختلف القارات الى اختفاء العناصر النقية من وجه الأرض اختفاء تاما ، ولهذا السبب فان الفروق العنصرية نفسها تتلاشى بالتدريج . ويتوقف تطور الانسان فى المحل الأول على الظروف الاجتماعية .

واذ يدرك المدافعون عن الأنثروبولوچيا بوضوح أنها ملاذ تعس للعنصرية فقد أخذوا يفيضون فى الحديث مؤخرا حول السمات الوظيفية للشعوب المختلفة محاولين الجمع بين العنصرية الحيوانية وآخر حجج علماء وظائف الأعضاء العنصريين . ويضارب هؤلاء العنصريون أساسا على « خواص» معينة لا يمكن تحديدها « للروح » يزعم أنها تحدد سلفا «مصير» الأمة بنفس الحتمية التى تحدد بها الخواص البيولوچية . ويحاول العلماء البورچوازيون الرجعيون عادة « اكتشاف » السمات « المنحطة » أو « المتفوقة » فى اطاراتها النفسية القومية المميزة . ومن ثم فلا عجب أن الشعوب الأفريقية الأسيوية التى

أصبحت هدفا لسياسة الامبرياليين الاستعمارية تنسب اليهـا كل النقائص الخلقية الممكنة .

والغرض الرئيسى لمثل هـــذه الأبحاث هو أن يعزى لهذا الشعب أو ذاك تلك السمات بالتحديد التى يهتم بها « العلماء » العنصريون . ويفسر ذلك أصل الفكرة القائلة بأن الزنوج قـد واءموا أنفسهم على الشر والظلم الاجتماعيين ، « ولا يبدون أية رغبة » فى محاربتهما . ويوجه هذا الاتهام المنافى للعقل فى وقت يشن فيه الشعب الزنجى باصرار نضاله الصعب البطولى النبيل ضد قاهريه .

وتتكون ترسانة « العلماء » العنصريين كليـــة من تلفيقات دحضت منذ وقت طويل ومن تشويهات شريرة للحقيقـــة . ويطالب الايديولوچيون والرجعيون ، رهبة من آفاق الانهيـار الحتمى لنظام العبودية الاستعمارية بأسره ، بأن يثأر الحـكام البورچوازيون الغربيون للهزائم المنكرة التي تعرضوا لها على أيدى حركة التحرر الوطنى . ويعلن ت . ى . و . شومان ، عالم الاجتماع من جنوب أفريقيـــا ، فى كتـاب **اعتزال الرجل الأبيض** (*) ، أنه ما لم يقم الشعب الأبيض بتكوين جبهة متحدة ضد « الملونين » ، فستتعرض المدنية الغربية لمصير الامبراطورية الرومانية .

كذلك يحث العنصريون الأمريكيون على تشديد نشاطهم لأن التفرقة العنصرية مازالت تعمل كوسيلة مربحة لتحقيق الأرباح العالية للاحتكارات . وتشير مطبوعات الصحافة التقدمية الى أن متوسط الأجور فى الولايات الجنوبية يعادل حوالى ٦٦ ٪ من مستوى الأجور على النطاق القومي . ويحـاول رجال الدعاية

The Abdication of the White Man (*)

الغربيون ، عن طريق اللعب بمهارة بحقيقة أن قوة عمل الزنوج أرخص بكثير من قوة عمل العمال البيض ، اقناع الآخرين بأن الزنوج مسئولون عن كل مايعانونه ، وبذلك مازالوا يعملون على زيادة حدة الكراهية العنصرية .

وقد استطاعت حركة الحقوق المدنية ، التى تتمتع بتأييد الأقسام التقدمية فى المجتمع الأمريكى ، أن تحقق نجاحات هامة فى السنوات الأخيرة بعد أن تغلبت على مصاعب هائلة . ومن بين المكاسب الأساسية اقرار وثيقة الحقوق المدنية التى تحد من ارهاب العنصريين من الناحية القانونية على الأقل . وجدير بالذكر أنه فى أثناء النضال العنيد من أجل اقرار هذه الوثيقة ، فى عشية الانتخابات ، أبدت كل قوى الرجعية الأمريكية — ابتداء من كلوكس كلان الى جمعية بيرش — مقاومة عنيفة . وقد قال بارى جولد ووتر ، المتحدث باسم هذه القوى ، للناخبين البيض بطريقة مضللة ان اقرار وثيقة الحقوق المدنية لابد أن يعنى منافسة زنجية أشد فى بورصة العمل . وعلى الرغم من أن أغلبية لها وزنها من الناخبين قد صوتت ضد جولد ووتر ، الا أن العنصريين ليست لديهم أية رغبة فى القاء أسلحتهم ، فهم يتمتعون بتأييد الدوائر الأمريكية ذات النفوذ التى تدرك جيدا أن القضاء على الحواجز العنصرية سيؤدى بطريقة فعالة الى تنشيط الحركة الديمقراطية والعمالية فى البلاد .

وحيث ان ٩٥ ٪ من السكان الزنوج يتكونون من العمال ، فان كسبهم للحقوق المدنية والغاء التمييز العنصرى سيؤدى بهم الى الدخول فى علاقات مباشرة ووثيقة مع اخوانهم البيض الذين من نفس طبقتهم . وسيكون لذلك قيمة لا تقدر فى دفع الحركة المعادية للاحتكار الى الأمام وفى حصول الشعب الأمريكى على حقوق ديمقراطية . ولذلك فلن يكون تصميم الرجعيين على منع

الوحدة بين السكان البيض والسكان السود الا أمرا طبيعيا . فهم يبذلون كل مافى وسعهم لتعطيل التنفيذ العملى لقرار المحكمة العليا بمنع التفرقة العنصرية فى المدارس الذى ينفذ بسرعة بطيئة للغاية بحيث سيتطلب الأمر أكثر من قرن لتحقيق القضاء على التفرقة العنصرية فى المدارس .

ويحاول العنصريون غرس الفكرة القائلة بأن البيض والسود لن يكون باستطاعتهم أبدا العيش فى اخاء فى مجتمع أصيل متعدد الأجناس ، لأنه يبدو أن « الكراهية العنصرية » المتبادلة (النقطة الفعلية التى ينبغى التركيز عليها هنا هى التمييز العنصرى الذى يمارسه الاستعماريون والمستغلون ضد الجماهير المقهورة للسكان غير البيض ، والكراهية المشروعة من جانب هذه الجماهير لقاهريها) تحول دون امكانية جعل « العلاقات العنصرية » فى المستقبل علاقات طبيعية سوية . يقول الصحفى البريطانى ورسثورنى فى مجلة يونيتد ستيتس نيوز آند وورلد ريبورت ، « ان ما نحتاج اليه بصورة ملحة هو نوع ما من الذكاء والتصور والطاقة والشفقة التى كان الناس ذوو النية الحسنة يبددونها حتى الآن فى السعى الى اثبات كيف يمكن للعناصر المختلفة أن تعيش معا ، وذلك بدلا من أن يعكفوا على دراسة كيف يمكن مساعدتها على العيش منفردة » . وهو يدعو الى تكوين « أفكار جديدة » (أى تشكيلة مصقولة من العنصرية) قادرة على أن تحل محل « الأوهام المحزنة » .

ويفضل العنصريون الجدد كما رأينا ألا يتحدثوا عن مفهوم « الانحطاط العنصرى الطبيعى » . فهم يرون انه من الأوفق بكثير أن يتمسكوا بالمفهوم الأكثر « ليبرالية » للانحطاط « المكتسب » « والكراهية المتبادلة » ، مشيرين الى التأثير الضار للبيئة فى الماضى . ففى عصر التغيرات الاجتماعية السريعة والتقدم التكنيكى

يبدو علم الاجتماع النفسى كأساس مفضل للمضاربة بدلا من علم الاستنسال والداروينية الاجتماعيـــة بما فيها من ترتيب صارم ووراثية صـــماء . ويقول العنصريون « ذوو العقلية الليبرالية » حقا ان كل الأجناس متساوية من الناحية النظرية ، بيد أنه من الناحية العملية لا يوجد مكان للزنوج ـ وسيلة كل « الشرور » الممكنة ـ فى مجمتع متمدين ، ومن ثم ينبغى عزلهم من ذلك القسم من المجتمع « الذى أحسنت تنشئته » .

وقد دلل ممثلو الأشكال القـديمة للعنصرية على الحاجة الى التفرقة والتمييز العنصريين ، بالاشارة الى السمات البيولوجية للعناصر المختلفـــة . أما زملاؤهم المعاصرون فيحاولون تبرير نفس الخط العملى بمساعدة تحليلات « تستند بقوة » الى علم الاجتماع وعلم النفس . وما يعنيـــه ذلك فى الممارسنـــة توضحه أحـــداث ألاباما ، حيث قبض على آلاف الزنوج وحيث اعتـدت الشرطة على كثيرين غيرهم بالضرب بوحشية فائقة ، وذلك لمحاولتهم فرض حقوقهم المدنية الأولية .

وبينما يثرى عمالقة المال الأمريكيون من استغلال الســـكان الزنوج فى بلادهم ، فانهم يدافعون بحماسة عن التفرقة العنصرية فى جمهورية جنوب أفريقيا التى يتعذر استمرار قيامها دون تأييد الامبرياليين فى الولايات المتحدة وبريطـانيا وبون . واستنادا الى مجلة **نيو أفريكا** ، وصلت الاستثمارات الرأسمالية التى تملكها الولايات المتحدة فى جمهورية جنوب أفريقيا الى ٥٠٥ مليون دولار فى نهاية عام ١٩٦٢ ، بما فيها ٢٠٧ مليون دولار فى استثمارات مباشرة . وقد بلغ الدخل الذى حققته هذه الاســـتثمارات فى عام ١٩٦٢ مبلغ ٧٢ مليون دولار . وفى نفس السنة كان أجر عامل المناجم الزنجى الذى يعمل فى ظروف شاقة أقل من دولار واحد فى اليوم ـ أقل ست عشرة مرة من العامل الأبيض الذى يؤدى نفس العمل . وتبرز المجلة أن الأجور التى تدفع لعمال

المناجم الأفريقيين هى من الناحية العملية عند مستوى أجور القرن التاسع عشر ، طالما يعد الزنجى الذى يشترك فى اضراب مرتكبا لجريمة يمكن أن يشنق من أجلها . وهؤلاء الناس يعيشون فى مناطق مخصصة لهم محاطة بالأسلاك الشائكة وتحرسها الشرطة ، وهم يعيشون دون عائلاتهم ، وتقيد حركتهم بنظام من جوازات المرور . وهذا النظام الوحشى للتفرقة العنصرية ، الذى يمثل شكلا نوعيا من أشكال الاستعمار ، يصوره الأيديولوچيون الرجعيون على أنه اهتمام عطوف برفاهية كلا العنصرين .

ان البيض والملونين لن يكون باستطاعتهم أبدا العيش جنبا الى جنب فى سلام ــ هذا ما تؤكده الصحافة الأمريكية البورجوازية بتكرار متزايد .

هل العداء القومى أمر حتمى ؟

يخشى السياسيون وعلماء الاجتماع البورچوازيون التفسير العلمى لقضايا القهر العنصرى والقومى أكثر مما يخشى الشيطان الماء المقدس . فهم يرفضون على الفور أية محاولة لفهم هذه المشكلة على أساس طبقى . وهكذا يتمسك ولتركولارتز ، صاحب عدة مؤلفات معادية للشيوعية ، بأن الشيوعية عاجزة عن الاحاطة بالمشكلة العنصرية والشعوبية بكل تعقيدها ودهائها . يقول كولارتز فى كتابه **الشيوعية والاستعمار** (*) ، « ان الشيوعيين ببحثهم عن جذور النزاعات القومية فى البنيان الطبقى للمجتمع البشرى أساسا ، يغفلون اهمية العوامل الفسيولوچية والمعنوية البالغة الحسم فى خلق الحزازات القومية ، وبخاصة تلك المشاعر

(*) Communism and Colonialism

غير الرشيدة للكراهية القومية والعنصرية التى هى جزء من الشر الكامن فى الانسان » . وقد وافق العالم النفسانى البريطانى چون ريكمان ، فى الندوة حول « التوترات التى تسبب الحروب »، موافقة تامة على وجهة النظر القائلة بأن « هناك خواطر عدوانية من نوع خاص تعد جزءا من التركيب الفطرى للانسان ، وهى لأنها كذلك لا يمكن القضاء عليها » . ان هذه الخواطر الخيالية هى التى يزعم أنها تظهر فى الكراهية العنصرية والقومية .

وذلك مجرد تكرار للحجة البالية لعلماء الاجتماع البورچوازيين القائلة بأن جذر كل شر يكمن فى اثم الانسان . ولا تفيد الحماسة التى يدافع بها أعداء الماركسية عن هذه الحجة سوى فى فضحهم كأبطال مؤكدين للنظام القائم على عبودية الأجر . والحقيقة انه ليس هناك ما هو أكثر يسرا وأمنا للطبقات الحـــاكمة فى المجتمع الراسمالى من القاء تبعة المجازر العنصرية والفظائع الاستعمارية على « الطبيعة الآثمة » لأناس تصدر أعمالهم عن خواطر داخلية لا يمكن ادراكها .

أما أن منهجية المنظرين البورچوازيين خاطئة خطأ عميقا لا أساس لها بالمرة فيتضح من موقفهم من تعريف الأمـــة . فبدلا من السمة الاجتماعية التاريخية لهذه الجماعة الاجتماعية الثابتة من الناس يقدم الفلاســـفة البورچوازيون مفهوما للأمة يغلب عليه الجانب السيكلوچى . واستنادا الى تعريف ف . نورثروب على سبيل المثال ، فان الأمة هى أية جماعة من الناس تتميز « بمجموعة متماثلة من الانفعالات .. لاثارة أو تهدئة أجهزتهم العصبية ، وبذلك تسبب بصورة ميكانيكية استجابة ادراكية سلوكية متماثلة لأى مؤثر معين بما يشكل قانونا للحياة » .

وهذه النظرة تجعل من الســـهل تماما أن نعزو خواطر أو انفعالات سلبية محددة الى كل ممثلى هذه الأمة أو تلك ، وأن

نعتبر الصدامات والاضطرابات الاجتماعية نتيجة لردود الأفعال الداخلية الميكانيكية تماما . وذلك هو التفسير السيكلوچى البورچوازى لوجود الأحكام المسبقة العنصرية والقومية فى المجتمع الرأسمالى . فهى تعزو الى الشعوب « اتجاها عاما للمبالغة فى الفروق بين أعضاء المجموعات الحضارية والشعوبية المختلفة » ، و « اعتبار السمات المميزة المزعومة لمجموعتها الخاصة سمات متفوقة على السمات المميزة المزعومة لأية مجموعة أخرى » ، وهو اتجاه يعلن عنه أيضا على أنه اتجاه عام للبشرية يعرف بالاستعلاء العنصرى . وبطبيعة الحال يرى المنظرون البورچوازيون فى **الاستعلاء العنصرى** (مع العنصرية والقومية الخ كصور مختلفة له) ظاهرة سيكلوچية أساسا تضرب بجذورها فى بنيان الفرد وتتميز بشكل عام بطابعها غير الواعى .

وينظر علماء الاجتماع البورچوازيون الى وجود ما يسمى القوالب العنصرية المصبوبة ، أى الأفكار المسبقة عن التركيب الروحى لهذه الأمة أو تلك ، كتعبير عن الاستعلاء العنصرى . وهم يقولون ان الشعب عندما يلتقى بممثلى عنصر أو حضارة أخرى فانه يحدد علاقته بهم لا على أساس دوافع رشيدة ، وانما يتبعون فى عمى خواطر انفعالية مصبوبة ؛ كما يعلنون أن هذه هى طبيعة العلاقات الاجتماعية ، وبخاصة القومية منها : فما ان يدخل الشعب مجاله فانه لسبب لا يمكن تفسيره يفقد قدرته على التفكير بشكل معقول ويتخذ على الفور موقفا عدائيا .

ان ظروف الحياة فى ظل الرأسمالية تولد بصورة حتمية السخط والاحتجاج بين الشعب العامل . وتحاول الطبقات الحاكمة توجيه هذه الكراهية ، التى كانت الجماهير المقهورة حتى هذه اللحظة غير واعية بها ، فى مسار ملائم للمستغلين ، وبخاصة ضد الأقليات العنصرية والقومية . ومن نافلة القول اننا لا نقصد

بذلك نوعا وهميا من الكراهية « بشكل عام » ، وانما نقصد المشاعر التى يولدها القهر الاجتماعى الذى لا بد أن يتخذ ان عاجلا أو آجلا طابعا طبقيا مميزا . وتلك هى على وجه التحديد الحقيقة التى يتعذر على الأيديولوچيين البورچوازيين اخفاءها . وهم يحاولون بحديثهم عن « كبش الفداء » ، أى تلك المجموعة من السكان التى تصبح هدفا للكراهية ، أن يستخلصوا أن هذا الاختيار يتم تلقائيا وعرضيا ، بحيث ان اى موضوع يمكن أن يصبح هدفا له . ويستفيد الاحتكاريون من جهازهم الدعائى الضخم ، وينتهجون فى حيوية ونشاط سياسة اثارة أقسام من السكان ضد أقسام أخرى .

واذ يعمد علماء الاجتماع البورچوازيون الى عزل الناس عن الظروف الملموسة المحيطة بهم واغفال العلاقات الاجتماعية الموضوعية التى تنشأ بينهم بما يتطابق والظروف المادية للانتاج ، فانما يركزون أساسا على تحليل ديناميكية الانفعالات لدى فئة خاصة من الناس ، وهى الانفعالات التى تظهر فى كلماتهم وميولهم الاستعلائية المتطرفة . وهؤلاء هم من يسمون «الشخصيات أصحاب السلطة » الذين من قسماتهم الذاتية على ما يزعم الميل المريض الى اصدار الأحكام المسبقة .

ويستخدم الأساس السيكلوچى المزعزع لتفسير كل رذائل وشرور المجتمع الرأسمالى . فسبب قيام النظام النازى فى المانيا فى الثلاثينيات لم يكن فى رأيهم هو الاتجاهات الامبريالية لرأس المال الاحتكارى ، وانما الكراهية العمياء لليهود التى كان هتلر وزملاؤه يضمرونها منذ طفولتهم . وبالمثل ينظر الى « المشكلة العنصرية » فى الولايات المتحدة بشكل عام على أنها نزوة مريضة لدى أصحاب المزارع فى الجنوب . صحيح ان كثيرا من علماء الاجتماع النفسانيين قد أخذوا يتحدثون عن الحاجة الى أن توضع

البيئة الاجتماعية ومستوى التطور التكنولوچى وغيرهما من العوامل موضع الاعتبار . بيد أن كل ذلك فى رأيهم لا يعدو أنه يشكل الخلفية للمأساة السيكلوچية التى يظهر فيها « أفراد غير متزنين» معينين ، ويصبح الناس ضحايا تأثيرهم الانفعالى . كما يزعم أنه ينبغى البحث عن السبب الجذرى للحروب وغيرها من الهزات الاجتماعية فى هذا المجال الانفعالى .

ونفس المحاولة لاذابة مشكلات اجتماعية سياسية معقدة فى تركيبات مرضية غير واعية لا يمكن أن يكون لها سوى مغزى موضوعى واحد هو اخفاء المصادر الحقيقية للجرائم الامبريالية . واستنادا الى علماء الاجتماع النفسانيين فان جوهر المسألة هو أن ما يولد التركيبات السيكلوچية والانفعالات والأحكام المسبقة الخ . ليس البيئة الاجتماعية ، وانما تولدها على العكس من ذلك قسمات معينة فى طبيعة الانسان السيكلوچية . وكتب أحد النقاد البورچوازيين للعنصرية يقول « أعتقد أن الحاجة التى تؤدى الى النزاعات العنصرية هى حقا حاجة عامة وستصحبنا فى المستقبل القريب » .

وعلى نقيض تأكيدات الأيديولوچيين البورچوازيين ، فان العلم الاجتماعى المادى لا ينكر دور الانفعالات والمشاعر والخواطر ، بل وحتى السمات الشخصية للانسان فى الحياة الاجتماعية . والسيكلوچية الاجتماعية ، كمجال من مجالات الوعى الاجتماعى ، ينبغى بطبيعة الحال أن تؤخذ فى الاعتبار فى أية أبحاث اجتماعية . فالماركسية تنطلق من مقدمة تقول ان آراء الناس ومشاعرهم وانفعالاتهم لا يمكن فصلها عن البيئة الاجتماعية التى تولدها . وهكذا فان الآراء والأحكام العنصرية والقومية تدين بنشأتها لا الى أسباب سيكلوچية وغير رشيدة مجهولة ، وانما الى نظام محدد للغاية للاستغلال ، الى مصالح ومرامى الأقسام الرجعية من المجتمع . وهنا يكمن « سر » النزاعات القومية . ومن الناحية

الأخرى فان اشتراك الجماهير الذى يتزايد باستمرار فى حركة التحرر الوطنى ، فى الصراع الطبقى ، يوضح الدور المتزايد الذى تلعبه فى عقول الشعب العامل الأفكار والأحاسيس الرشيدة ، التى تتغلب على الأحكام المسبقة المتنوعة وعلى سلبية وتأخر الجماهير .

وقد أكدت خبرة البناء الاشتراكى فى عدد من البلاد وخبرة حركة الطبقة العاملة الدولية بصورة قاطعة الرأى الماركسى اللينينى القائل بأنه لا يوجد أساس للعداء المتبادل بين الشعب العامل . كما أن ايديولوجية الصداقة والاخاء الدوليين التى انتصرت فى الاتحاد السوفييتى وغيره من البلاد الاشتراكية توجه ضربة قاصمة الى المواعظ البورجوازية الرجعية . وقد قال الصحفيان الكنديان دايسون وشارلوت كارتر ، اللذان قاما بجولة طويلة فى الاتحاد السوفييتى ، فى كتابهما **مستقبل الحرية** (*) ، تعليقا على الانطباعات التى يتركها أول بلد اشتراكى فى العالم فى نفوس الزوار القادمين من بلدان آسيا وأفريقيا ، أنهم يلتقون فى كل فروع الاقتصاد وفى مناصب متفاوتة للغاية بأناس من كل قومية يختلف لون بشرتهم ، وسرعان ما يدركون فى تأثر عميق أن نفس فكرة عدم المساواة العنصرية قد أصبحت بالنسبة للشعب السوفييتى فكرة منافية للعقل وتدعو للسخرية .

وفى ظل الاشتراكية وحدها ، حيث لا يوجد استغلال الانسان للانسان ، وحيث يعمل كل أعضاء المجتمع عن وعى لصالح بلادهم ، يمكن أن تنشأ وتتطور معايير خلقية ومعنوية جديدة فى العلاقات بين مختلف القوميات ، معايير مؤسسة على الصداقة والاخاء الحقيقيين بين كل الشعوب وتستبعد العداء القومى والعنصرى .

(*) Future of Freedom

الحرب النفسية - سلاح الاستعمار الجديد

بقلم : ف . أجاركوف

يلجأ المدافعون عن الاستعمار الجديد بصورة متزايدة ، فى محاولة لكسب شعوب آسيا وأفريقيا ، الى شكل نوعى للنضال الايديولوچى يسمى « الحرب النفسية » .

تقول هيئة أركان الحرب الأمريكية المشتركة ان الحرب النفسية تعنى الاستخدام المخطط لوسائل الأعلام والدعاية لتشكيل الرأى العام لدى الشعوب الأجنبية فى البلاد المعادية وغيرها من البلاد ، وكذلك مشاعرها ومواقفها وسلوكها ، بحيث تزداد السياسة القومية تركيزا على الأهداف العسكرية . وقد عبر مستر رينسن ، رئيس اللجنة الاستشارية الأمريكية للاعلام ، عن هذه النقطة بطريقة أكثر صراحة . فالتنافس على كسب عقول الشعوب فى رأيه لا يقل أهمية عن سباق التسلح . وهو يرى أن من الأمور الحتمية بالنسبة لدولة كبرى فى القرن العشرين أن تمارس النشاط الدعائى والسيكلوچى والايديولوچى على نطاق واسع ، فذلك ضرورى لانجاز الأهداف السياسية الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة .

وهكذا نرى الداعين الى هذا السلاح الأيديولوچى « الجديد » يهدفون الى شن حملة واسعة النطاق لاجراء عملية « غسل مخ » للشعوب وللسيطرة على أفكارها وتصرفاتها . وهذا الهدف يتعين تحقيقه بدعاية هدامة ، أى « بالحرب النفسية » .

وتشكل بلدان آسيا وأفريقيا ، التى تقاتل من أجل حريتها ، أو التى أطاحت مؤخرا بالنير الاستعمارى ، احدى الجبهات الرئيسية « للحرب النفسية » ، ففيها تجرى هذه الحرب على نطاق يتزايد باستمرار ، وفيها تكون الأهداف الرئيسية للامبرياليين هى ادامة نفوذهم وتدعيمه ، وشل أو على الأقل معادلة الأثر المتزايد للأفكار التقدمية على الشعوب الأسيوية الأفريقية ، واغراؤها بالسير على الطريق الرأسمالى . وفى رأى كثيرين من رجال الدعاية فى الغرب أن المنافسة بين ما يسمى العالم الحر ؛ أى العالم الرأسمالى ، والجماعة الاشتراكية ، ينبغى أن تجرى أساسا فى المناطق التى سارت مؤخرا على طريق التطور السياسى المستقل .

ولا تدخر الدول الامبريالية الجهد أو الوسائل لشن « الحرب النفسية » فى آسيا وأفريقيا . واذا ارتقت هذه الحرب الى مرتبة السياسة الرسمية فهى تستحوذ على اهتمام جانب كبير من الهيئات الحكومية ، الى جانب الاذاعة والتليفزيون والاحتكارات الصناعية والمالية ، ومختلف الجمعيات والتنظيمات التى تمول وتوجه أنشطة مراكز الدعاية الهدامة . وفى الولايات المتحدة تضطلع وزارة الخارجية الأمريكية ووكالة المخابرات المركزية والبنتاجون وغيرها من المؤسسات الموجودة فى واشنطن بالجهود الخاصة بتنظيم التخريب الايديولوجى وتنفيذه فى بلاد آسيا وأفريقيا .

ولدى الولايات المتحدة شبكة واسعة من المراكز التى تقدم تدريبا خاصا لشن « الحرب النفسية » . كذلك تولى الدوائر الحاكمة فى بريطانيا وألمانيا الغربية وفرنسا وايطاليا قدرا كبيرا من اهتمامها لهذا النوع من الحروب .

وتعد وكالة الأعلام الأمريكية ، ولها ٢٣٩ مكتبا فى ١٠٥ بلاد ، قلب حملة « الحرب النفسية » .

وتعمل هذه الوكالة فى اتصال وثيق مع وزارة الخارجية الأمريكية ووكالة المخابرات المركزية والبنتاجون . ويتلقى الرئيس الأمريكى نفسه بانتظام تقارير الوكالة ، فى حين يقوم وزير الخارجية عادة بتزويد الوكالة بالمواد اللازمة للدعاية الخارجية .

وتقوم اذاعة « صوت أمريكا » بتوجيه برامجها الى سكان الدول الأفريقية الذين يتكلمون اللغتين العربية والسواحلية ، كما تذيع من الناحية العملية بكل اللغات التى تتحدث بها الشعوب الأسيوية . وتكاد تكون جميع برامجها معادية للشيوعية فى مضمونها ، وهى تحض على كراهية العالم الاشتراكى ، وتسعى الى اقناع الشعوب بأن حركة التحرر الوطنى انما تقوم « بتحريض من الشيوعية » .

وينطبق نفس الشىء على الاذاعات الغربية الأخرى الموجهة الى بلاد آسيا وأفريقيا . ولنأخذ على سبيل المثال محطة دوتش ويلى فى ألمانيا الغربية التى تعمل جاهدة على أن تغطى اذاعاتها كل بلدان آسيا وأفريقيا . وتقام الآن فى رواندا محطة تقوية سيترتب عليها زيادة وضوح اذاعات ألمانيا الغربية الموجهة الى الدول الأفريقية .

وفى الاذاعات التى توجهها محطة دوتش ويلى باللغات العربية والفارسية والسواحيلى ولغة الهوسا ، تدافع المحطة بصراحة عن الاستعمار وعن رسالته « التمدينية » السيئة السمعة . وتسعى هذه المحطة الى اقناع شعوب آسيا وأفريقيا بأنه لا حاجة بها الى القيام بأى نضال للتحرر الوطنى ، فليس هذا

النضال سوى « مرض من أمراض عصرنا ، ودافع الى الاستقلال قائم على اعتقاد خاطيء » .

ويعتمد المشرفون على « الحرب النفسية » اعتمادا شديدا على فرق السلام الأمريكية السيئة السمعة ، التى أنشئت منذ أكثر من ثلاث سنوات ، والتى يزيد عدد أعضائها الآن على أكثر من ١١٫٠٠٠ شخص ، وتعمل بنشاط فى ٤٦ بلدا . وقد خصصت الحكومة الإمريكية التى لا تبخل بالمال اللازم للانفاق على هذه الفرق ذات التدريب الخاص ، ١١٥ مليون دولار لعام ١٩٦٤ وحده .

واستنادا الى ماتقوله الدعاية الأمريكية فان أعضاء فرق السلام عليهم أن يوسعوا نطاق مساعداتهم المنزهة عن الغرض الى بلاد آسيا وأفريقيا فى مجالات التعليم والصحة العامة والتقدم الاقتصادى .

ومع ذلك فقد استطاع الرأى العام فى كثير من دول آسيا وافريقيا أن يدرك الأهداف الحقيقية لفرق السلام الأمريكية وأن يقومها تقويما صحيحا . قالت المجلة التونسية الأسبوعية ، **چين أفريك** ، « ان (متطوعى) فرق السلام وقد ولدوا فى أمريكا الرأسمالية يعجزون عن خدمة قضية السلام » .

ويبذل تجار الحرب النفسية جهودا مركزة لتشويه الاشتراكية وانتزاع الثقة فى النجاحات التى حققتها . وغرضهم من ذلك هو الحيلولة بين شعوب آسيا وأفريقيا وبين السير على طريق التطور الاشتراكى وبناء حياتها الجديدة بطريقة ناجحة .

واليكم مثلا . فالولايات المتحدة لديها هيئة تخطيط مركزية . وقد يبدو أن الغرض الرئيسى لهذه الهيئة هو معالجة المشكلات

الداخلية للولايات المتحدة ، بيد أن المسئولين فى الهيئة ، كما نرى من التقرير الذى نشرته فى مارس ١٩٦٤ ، يهتمون بأمور من نوع مختلف تماما . فالهيئة تعتدى على حق الشعوب المقدس فى أن تختار بصورة مستقلة الأسلوب الذى تتطور وفقا له . وعلاوة على ذلك فانها توصى حكومات بلاد أفريقيا المدارية بطريقة تدعو الى السخرية بأن تنسى كل شىء عن الاشتراكية وبأن تشـــجع أسلوب المبادرة الفردية المتبع فى الغـــرب . ويستنكر واضعو التقرير لا مبالاة دول افريقية معينـــة بالمبادرة الرأسمالية ، وبحقيقة أن دولا منها ، مثل غانا ، تقف ضد هذه المبادرة .

ويهيل « ابطال الحرب النفسية » التراب على المســاعدة المنزهة عن الغرض التى تقدمهـــا الأمم الاشتراكية الى الدول المستقلة حديثا فى آسيا وافريقيا . فالمجلة الأمريكية **نيوزويك** تزعم مثلا أن متاعب مصر الاقتصادية تنبع من الطابع الخاص لعلاقاتها مع المعسكر الشرقى . واستنادا الى هذه المجلة فان الاتفاقيات الموقعـــة بين مصر والجماعات الاشتراكية ، بهدف تأمين الاستقلال السياسى للبلاد ، يمكن أن تحرمها من الاستقلال الاقتصادى .

وقـــد قرر الرئيس جمال عبد الناصر فى أحـــد الاجتماعات بأسوان ، وهو يفضح الأكذوبة الاستفزازية : « النهارده لمــا تخلت عنا جميع الدول المتحضرة ، والدول اللى وجدت الفرصة تطور نفسها في العلم ، تخلت عننا أمريكا ، تخلت عننا انجلترا ، النهــــارده واحنا بنقفل مجرى النيـــل القديم بنقول لنيكيتا سيرجيفتش خروشوف ابن احنا الشعب المصرى ، احنا الشعب العربى ، لن ننسى أبدا المعونة اللى قدمتهـــا شعوب الاتحـــاد السوفييتى لينا لما كنا فى وقت الضيق وفى وقت الشدة ، لما تخلت عننا جميع الدول اللى كانت تقدر تساعدنا ، وطلبنا من الاتحاد

السوفييتى أنه يساعدنا ، ادانا قرض .. عمل معانا اتفاقيتين ب ١٠٠ مليون جنيه ، ونفذ العمل بشرف وأمانة ، يحق لنيكيتا خروشوف أن يفخر بالمهندسين والفنيين العمال السوفييت اللى جم يشتغلوا معانا » (*)

ومن الحيل المفضلة « للحرب النفسية » تزييف الحقائق . وهكذا زعمت جريدة **نيويورك تيمس** أن نجاح عمليات البناء فى السد العالى لم يصبح ممكنا الا بعد أن وصلت الآلات الغربية الى موقع البناء . وقد استثير الرأىالعام العربى كثيرا بهذا التزييف. وقد تأكد أن هذا التقرير لم يكن مصدره مراسل الجريدة فى القاهرة لأنه كان خارج البلاد فى ذلك الوقت . وتأكد كذلك أن الآلات المستخدمة فى أسوان لم تكن تتضمن سوى ٣٧ عربة قلابة بريطانية ، وخمسة مثاقيب سويدية ، وحفارين بريطانيين. ولم تصل الى موقع العمل بالسد العالى أية معدات من الولايات المتحدة على الاطلاق . أما الجزء الأكبر من العمل فقد تم كلية بالآلات السوفييتية المتوافرة .

ويركز المحرضون على « الحرب النفسية » هجمات دعوية على الموقف الحيادى الذى تتخذه دول آسيا وأفريقيا . كتبت الجريدة الصومالية **يونيونى** فى هذا الصدد تقول ان « حكومات بلادنا قد أعلنت بالفعل منذ البداية تصميمها على التمسك بسياسة عدم الانحياز والصداقة مع جميع الشعوب ، وعلى محاربة كل أشكال الامبريالية والاستعمار ... بيد أن الولايات المتحدة عجزت عن ابداء أدنى قدر من الفهم لأهداف سياستنا الخارجية . وعلى العكس تماما ، فقد بذلت جهدا كبيرا لجر

(*) من خطاب الرئيس جمال عبدالناصر فى حفل توزيع الأوسمة والنياشين بمناسبة تحويل مجرى نهر النيل ، بتاريخ ١٦ مايو ١٩٦٤ ـ المترجم .

البلاد الى دائرة النفوذ الغربى ، الأمر الذى يجعل منها ملحقا لكتلة حلف الأطلنطى العسكرية » .

وتعد اثارة النزاعات والخلافات والاضطرابات بين بلاد آسيا وافريقيا مظهرا آخر من مظاهر « الحرب النفسية » التى يشنها الغرب . فالدول الامبريالية تستخدمها فى محاولة لتمزيق وحدة وتضامن الشعوب الأسيوية الأفريقية وادامة الاستعمار الجديد فى هذه القارات . وقد نشرت جريدة **ناشوناليست** ، التى تصدر فى تنجانيقا ، سلسلة من المقالات تفضح المحاولات العنيدة من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا لتخريب الوحدة بين تنجانيقا وزنزبار ، وكذلك الخطط التى تستهدف اقامة اتحاد من دول شرقى أفريقيا . وتؤكد الجريدة أن عملاء بريطانيا قد حاولوا نشر السخط فى صفوف ضباط الجيش فى تنجانيقا ، كما حاولوا عن طريق تنظيم انتفاضة عسكرية فرض نظام سياسى على تنجانيقا يلائم بريطانيا .

ويبدى رجال الدعاية الغربيون اهتماما كبيرا باستغلال التحيزات المسبقة القومية والعنصرية والدينية . وقد وجهت المجلة الامريكية ، **أرمى انفورميشن دايجست** ، النصائح التالية الى جمع خاص من خبراء الحرب النفسية : اذا وجدت مجموعات عنصرية أو دينية أو قومية تتعارض فيما بينها فى بلد ما ، فان الدعاية تستطيع زيادة حدة هذه العداءات ومحاولة توجيهها فى الاتجاه المناسب .

ويستخدم « أبطال الحرب النفسية » هذه السياسة المجردة من أى مبدأ لاثارة الخلافات العنصرية والدينية فى السودان . فاستنادا الى الصحافة السودانية يقوم رجال الدين الكاثوليك والبروتستانت بتهييج المشاعر الانفصالية فى الجنوب ، كما

يعدون مسئولين عن الغارة التي قام بها الثوار على مدينة واو ، عاصمة مقاطعة بحر الغزال . ولم يقتصر دور اعضاء الإرساليات الدينية على تقديم الأموال والعربات والمعلومات ، بل لعبوا هم أنفسهم دورا نشطا فى هذه الانتفاضة .

وعندما قررت حكومة السودان طرد ثلاثمائة من أعضـــاء الارساليات الدينية من البلاد ، علقت جريدة **سودان ديلى** تعليقا صائبا على ذلك قائلة : ان رجال الكنائس وأعضاء الارساليات هؤلاء لم يجيئوا الى هنا للتبشير بالمسيحية . لقد كانوا عملاء للامبريالية ، وساعدوا على اضرام النار فى الخلافات بين مواطنى بلادنا .

وكمـــا رأينا من قبل فان التخريب الايديولوجى والسياسي الذى يضطلع به « أبطال الحرب النفسية » يسبب أضرارا هائلة للدول الأسيوية الأفريقية ولعلاقاتها بالدول الصديقة . وهــذا هو السبب فى أن الدعاية الغربية تصاب بخيبة أمل شديدة فى بلد بعد الآخر فى آسيا وأفريقيـــا . وقد تعرضت المجلتـــان الأمريكيتان **تايم** و **نيوزويك** للنقد الشديد حتى فى بلد كتايلاند عضو فى حلف جنوب شرقى آسيا الذى تسيطر عليه الولايات المتحدة . وفى هذا الصدد كتبت جريدة **سيامرات** ، التي تصدر فى تايلاند ، تقول : « ان أساليبهما فى تغطية الأحداث وتعليقاتهما على البلاد الأخرى وعلى مابها من مؤسسات وعلى كبار المسئولين فيها ، تميل الى مناقضة الحقائق ، فى حين أن اللغة التى تكتب بها مقالاتهما تفوح استعلاء وترفعا » . وبعـــد ذلك بقليل منع وزير الأعلام الأثيوبى توزيع مجلة **تايم** فى البلاد ، فى حين ان مجلة **فرى وورلد** التى تصدرها وكالة الأعلام الأمريكية منع دخولها الى بورما .

وقد تعرضت محاولات واشنطن لأن تفرض على الهنـــد اتفاقية خاصة باذاعة « صوت أمريكا » للفشـــل في صيف عام ١٩٦٣ . وأشارت مجلة **هندى تيمس** الهندية الى أن « صوت أمريكا » انما هو صوت تجار الحـــروب القابعين فى البنتاجون والذين تعد الحرب الباردة جزءا لا يتجزأ من حياتهم ، صوت ممثلى وكالة المخابرات المركزية الذين يسعون الى تخريب سيادة الدول المستقلة حديثا فى آسيا وأفريقيا .

كذلك أغلقت مكاتب وكالة الأعلام الأمريكية فى جمهورية اندونسيا فى نهـــاية فبراير ١٩٦٥ . وكثيرا ماقام الشـــبان الاندونسيون باشـــعال الحــــرائق فى المطبوعات الدعائية التى تصدرها هذه الوكالة . وقد أعلنت نقابات عمال البريد والسكك الحديدية فى اندونسيا مقاطعتهـــا « للخدمات » التى تقدمهـــا مراكز الاعلام الأمريكية ، ورفضت رفضا قاطعا تسليم مطبوعاتها الى أصحاب العناوين المرسلة اليها . وقد اتخذ القرار الخاص بوقف نشاط وكالة الأعلام الأمريكية فى كل أنحاء أندونسيا بعد اغلاق المراكز الثقافية والمكتبات الأمريكية فى جاكارتا ، العاصمة، وكذلك فى المدن الهامة مثل سورابايا وميدان وجوكجاكارتا . قال سوباندريو ، رئيس وزراء أندونسيا ووزير خارجيتها ، فى خطاب ألقـــاه فى اجتماع حاشـــد بمدينة ميـــدان ، عاصمة ســـومطرة الشمالية ، « ان مطبوعات وكالة الأعلام الأمريكية لن تعود تسمم عقول الاندونسيين بدعايتها التى تطفح حقدا وضغينة » .

***

ظل المتطرفون البورجوازيون سنوات طويلة يشنون الحرب على الاشتراكية وعلى حركة التحرر الوطنى . واستهلكت اكداس من الورق وقيلت ملايين الكلمـــات للتدليل على ان الاشتراكية العلمية « أمر لا تقبله » شعوب آسيا وأفريقيا .

بيد ان الاشتراكية وحركة التحرر الوطنى تحرزان على الرغم من ذلك انتصارات جديدة ، فى حين تميد الأرض باستمرار تحت أقدام الامبريالية والاستعمار . ويقـــر بذلك رجال الدعـاية البورچوازيون أنفسهم . ويشير الكاتب الأمريكى ڤيكتور پيرلو بمرارة الى أن الولايات المتحدة تعقد الأحلاف مع الدكتاتوريين ومع الأنظمة الاستبدادية ، فى حين ان الاتحاد السوڤييتى حليف لكل الجماهير المقاتلة . ويقول : « نحن لا نساعد الشعوب المقهورة على أن تحارب من أجل حريتهـــا ، وانما نستحثها على ألا تثق بالروس حتى لو كانوا يقدمون لها التأييد . وبعد ذلك تأخذنا الدهشة لأننا نخسر معارك الحرب الباردة » .

وتتزايد المصـــاعب أمام رجـال الدعاية الامبريالية وهم يحاولون الحيلولة دون اتجاه الشعوب الأسيوية الأفريقية نحو الاشتراكية ، وذلك فى الوقت الذى يقدم فيه النظام الاشتراكى مساعدات متزايدة للبـــلاد النامية ، والذى يثبت فيـــه مثل الاشتراكية بكل وضوح مزاياه التى لا تنكر على الرأسمالية . وقد بدأ يدرك ذلك الزعماء السياسيون ورجال الدعاية الغربيون الأبعد نظرا ، ومن بينهم بعض الأمريكيين . جاء فى تقرير اللجنة الخاصة بالكونجرس الأمريكى ان الاتجاه العام فى الدول الجديدة ذات الاقتصاديات النامية أنما هو نحو الاشتراكية فى هذا الشكل أو ذاك كأسلوب لتحقيق التقدم الاجتماعى والاقتصـــادى على أساس التقدم السريع والمخطط .

ان الغـــرب الامبريالى لا يستطيع أن يكسب عقول وقلوب الشعوب الأسيوية والأفريقية . فلا الحرب ولا قنابل النابالم ولا أحدث وسائل « الحرب النفسية » تستطيع تحقيق ذلك .

شعارات مسروقة

حول اتجاه أيديولوجى معين للامبريالية الحديثة

بقلم : ى . أربانوف

لم يعد السياسيون البورجوازيون ينظرون الى الايديولوجية كأمر غير جدير بالاعتبار ، بل يعتبرونها احدى الأدوات الأكثر أهمية للسياسة الداخلية والخارجية . وفى الصراع الذى يدور على نطاق العالم من أجل كسب عقول الشعوب ، تلجأ الامبريالية الى عدد كبير من الأساليب ، منها اخفاء أهدافها الحقيقية وطبيعة نظامها الاجتماعى عن طريق رفع شعارات غريبة عنها . وقد أصبح هذا الأسلوب فى الحقيقة احدى الدعائم التى تقوم عليها دعايتها .

١ — الامبريالية والشعب

من الأمور البالغة الأهمية فى علم السياسة هو أن تستطيع اختيار المواقع التى تكون ملائمة لك وضارة بخصمك . ويتوقف هذا الاختيار عادة على مزايا او مساوىء الزعيم السياسى بقدر توقفه على الظروف الموضوعية . ولا تختار البورجوازية الامبريالية الصراع الايديولوجى باعتباره ميدانا من ميادين الحرب ، بل لقد فرض عليها هذا الصراع بوساطة عمليات موضوعية حركت أقساما واسعة من الشعب الى النشاط الاجتماعى والسياسى المستقل .

وحيث ان فصائل الشعب العامل حلفاء طبيعيون ، وفى الوقت نفسه خصوم طبيعيون للبورچوازية الامبريالية ، فان توازن القوى يميل بصورة جذرية لصالح الطبقة العاملة والاشتراكية العالمية . كما أن التمايز الرئيسى فى الموقف من أفراد الطبقتين والنظامين الاجتماعيين الأساسيين ، اللذين يصطدمان الآن فى الحلبة الدولية، يجد امتداده فى الصراع الايديولوچى .

وتتعمق أزمة الايديولوچية باستمرار بسبب التأثير المتزايد لأفكار الاشتراكية . وعند الحديث عن هذه الأزمة يشير الناس عادة الى تدهور فلسفة البورچوازية وفكرها الاجتماعى وثقافتها . وذلك دليل لاشك فيه على ماتعانيه من جدب ايديولوچى . بيد أن الأزمة فى المجال السياسى يمكن رؤيتها أساسا فى الفقدان المتزايد للثقة فى الراسمالية ، وفى مؤسساتها ومثلها الاقتصادية والاجتماعية السياسية . ومن الواضح الى حد كبير أن ذلك قد استقر فى الأذهان نتيجة لأن ثلث البشرية قد انفصل نهائيا عن الرأسمالية وربط مصيره بالنظام الاشتراكى . وحيث ان الاشـــتراكية تؤكد تفوقها التاريخى فى المنافسة العظيمة بين النظامين ، فان الرأسمالية تفقد اعتبارها باستمرار ، اذا لم تعد لها جاذبية بالنسبة للشعوب التى نفضت عنها قيود الاستعمار ، أو التى ما زالت تقاتل من اجل تحررها . وعندما تختار هذه الشـــعوب الطريق الذى تتطور وفقا له ، فانها ترفض أن تعتبر الرأسمالية كنموذج اجتماعى ملائم لها . وفوق ذلك كله فانه كلما مضى الوقت تعين على الرأسمالية أن تواجه متاعب تتزايد باستمرار فى قلعتها الخاصة ــ الدول الامبريالية . فحتى هناك ترغم الرأسمالية على اخفاء وجههـــا الحقيقى ، وأن تتخذ لها مظهرا لم يكن لها من قبل فى الواقع على الاطلاق . ونحن لا نتحدث عن الفرد ، أو عن القسمات الكريهة بشكل خاص لهذا النظام (والتى تبذل البورچوازية جهدا كبيرا لاخفائها) ، وانما نتحدث عن النظام الاجتماعى للرأسمالية نفسها .
(٦)

وتلك هى ذروة الجدل الدائر الآن حول ما يسمى « طبيعة » النظام الرأسمالى . وقد وصف مضمون هذه المشكلة وصفا صادقا الى حد كبير المبشر الأمريكى فى بيرو ، دان ماكليلان ، فى حديثه المثير فى التلفزيون الأمريكى فى خريف عام ١٩٦٢ . فقد أعلن هذا الراعى أن على أذكياء شارع ماديسون (حيث يقع مقر قيادة عمليات الدعاية السياسية الأمريكية فى الخارج ــ ى.ا.) ، أن يفكروا فى تعبير آخر تسمى به الرأسمالية ، لأن تعبير الرأسمالية قد أصبح كلمة قذرة على نطاق العالم كله . كذلك تحدث آخرون فى نفس الاتجاه . فروبرت كيندى الذى كان يشغل منصب المدعى العام وعضو مجلس الشيوخ الآن يؤكد بدوره ، وهو يوجز انطباعاته عن جولته فى آسيا وأوربا فى كتابه **أصدقاء حقيقيون وأعداء شجعان** ، (*) أن الرأسمالية قد أصبحت « كلمة قذرة » على الرغم من كل الدعاية الأمريكية والمعونة الاقتصادية الأمريكية .

وما يثير فزع الزعماء البورجوازيين على نحو خاص هو أن تدهور الثقة فى الرأسمالية يسير جنبا الى جنب مع المكانة التى تنمو باطراد للاشـــتراكية والشيوعية ، اللتين لم يعد بالامكان استخدامها « كبعبع » لتخويف الشــــعوب . ويتفق ايديولوچيو البورچوازية الأمريكية ، من أمثال ستراوش هوبى وكننز وبوسونى، على انه : اذا نجح السوفييت فى اقناع أغلبية سكان العالم بأن المنافسة السوفييتية الأمريكية تشكل فى المحل الأول نضالا بين نظامين اقتصاديين ، بين التعاون الاشتراكى والاستغلال الرأسمالى، فان مهمتنا فى الحرب الايديولوچية ستصبح حتى أكثر صعوبة ... وعلى العموم فان المفهوم الواسع الانتشار عن مجتمع يقوم على المشروع الحر ، وهو المجتمع الذى يتطابق على نطاق واسع مع

(*) Just Friends and Brave Enemies

النظام القائم فى الولايات المتحدة ، لا يجد الكثير من الموالين فى آسيا وأفريقيا ومعظم أمريكا اللاتينية .

وليس سرا أن كثيرا من الزعماء البورچوازيين يبحثون عن مخرج من هذا المأزق « باختراع » اسم جديد للرأسمالية . بيد أن هذه الممارسات فى مجال دلالة الألفاظ على المعانى لا تحمل ثمة أملا فى النصر فى المعارك الايديولوچية . فليست كلمة « الرأسمالية » هى التى فقد الناس الثقة بها وحدها ، بل لقد فقدوا الثقة أيضا بمؤسساتها الاجتماعية السياسية الأساسية . وحيث انه يصبح من العسير بصورة متزايدة الدفاع عن هذه المؤسسات ، فلم يعد باقيا سوى انكار وجودها .

وقد مضى زمن طويل عندما كان بامكان الرأسمالية أن تتوقع نجاحا سهلا عن طريق تمجيد الملكية الخاصـــة ، محور النظام البورچوازى . أما اليوم فهى لا تجد فقط صعوبة فى الدفاع عن مبدأ الملكية الخاصة ، وانما غالبا ما ترغم على اخفائه . وفى البلاد المتقدمة كان على الرأسمالية أن تعترف بدرجة معينة من التشريك فى شكل التأميم ، وأن توافق ولو بمجرد الكلام على أن تركز الملكية فى أيدى حفنة من الأفراد انما يهدد مصالح المجتمع ، وأن تؤكد هذه الموافقة فى بعض الأماكن عن طريق اصدار قوانين موجهة ضد الممارسات الاحتكارية . أما أن ذلك لا يغير من مضمون النظام الاقتصادى للرأسمالية ، ولا يؤثر بصفة عامة سوى فى شكل الملكية الرأسمالية وليس فى مضمونها ، فهو أمر مختلف تماما لا يدحض الحقيقة الرئيسية وهى أن الرأسمالية تجد من الصعب عليها بصورة متزايدة الدفاع عن مواقعها صراحة . وليس ذلك لمجرد أن الشكل الرأسمالى للملكية والتملك ، أى علاقاته الانتاجيـــة ، يتناقض الآن تناقضا صارخا مع متطلبات تطور القوى المنتجة ،

بل أيضا لأن هذه التناقضات تفهم بوضوح متزايد من جانب الشعب العامل .

ولحق المصير نفسه بمؤسسة « مقدسة » أخرى للراسمالية ـ مبدأ المشروع الفردى « الحر » . فما زال يقال الكثير عنه ، بيد انه فى الممارسة يتعرض للكثير من التقييد لا بوساطة الممارسات الاحتكارية فقط ، وانما أيضا من خلال تدخل الدولة الأكثر نشاطا فى الاقتصاد القومى ومن خلال المحاولات لادخال قدر ما من عناصر التخطيط . فالاقتصاد الحديث يتطلب ذلك ، وبخاصة على ضوء مثل الاشتراكية . وهذا يعنى مرة أخرى انهيار المبادىء الأولية للراسمالية . ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن الضوء الاجتماعى الأخلاقى للمشروع الحر ـ الفردية . واليوم تقل كثيرا الادعاءات بالانتخاب الطبيعى « السليم » ، وبتفوق النظام الراسمالى الذى يهتم كل شخص فيه بنفسه « ويدع الشيطان يمسك بتلابيب الأخير » ، والذى ينتج أكبر قدر من التناسق الاجتماعى وينمى اكثر البشر كمالا . وبدلا من ذلك يزداد تداول النظريات عن « مجتمع الرفاهية العامة » الذى يزعم أنه سيرعى كل شيء وكل شخص ، « وتشريك » مجالات من الحياة جديدة أبدا ، الخ .

ان التحبيذ الصريح للاستعمار يصبح تدريجيا أثرا من آثار الماضى ، وليس ذلك فقط لأنه يضعف من هيبة الدول الامبريالية فى المجال الدولى . فالحديث عن « عبء الرجل الأبيض » والرسالة السامية للقهر الاستعمارى لا يجد اليوم كثير ممن يصغون اليه . كما أن خبرة الجزائر وفيتنام والملايو والسويس قد أوضحت لكل شخص أن هذه العبارات الخداعة ليست سوى ستار للحروب الاستعمارية التى تحقق المزايا للراسماليين ، ولكنها تجلب للشعب اراقة الدماء والبؤس والضرائب المتزايدة .

وفى عصرنا يتأكد أنه من المستحيل الدفاع عن الحرب . ومن نافلة القول انه فى الماضى كانت البورچوازية حريصة على الا تطلع الشعب على الحقيقة عن الحرب ، وانما كانت تفسرها بالحاجة الى الدفاع عن « مصالح الأمة » و « الحرية » ، الخ . وعن طريق استخدام هذه الشعارات كان يسهل تماما فى الماضى جر الشعب الى الحرب واثارة الشوڤينية بين صفوفه ، وجعله على استعداد للتضحية . أما اليوم وكما أكد ذلك چون فوستر دلاس قبيل وفاته ، فان الادانة الأخلاقية للحرب قد أصبحت من الناحية العملية شاملة وهائلة بحيث غدت قوة ينبغى أن يحسب حسابها . وبالطبع ما زال ممكنا أن نلتقى بعسكريين مهووسين يمجدون الحرب . بيد أنه من الأمور ذات الدلالة أن هذا « الأساس » الايديولوچى لم يعد رسميا ومسلما به صراحة ودون مواربة من جانب أية دولة امبريالية . فحتى أكثر العناصر الحاكمة عدوانية فى كل البلاد ترغم على التعهد بتأييد السلام .

ويعنى ذلك الضعف الأساسى للمواقع الايديولوچية للبورچوازية الحديثة . فالايديولوچيون البورچوازيون يواجهون فى الواقع المهمة التى لا حل لها ، مهمة الدفاع عن الرأسمالية وعن مثلها ومؤسساتها وادانتها فى وقت واحد ، وهى مهمة تنتهى بأولئك الذين يضطلعون بها الى صدام حقيقى مع الحقائق ، مع الحياة الفعلية . بيد أنه فى الحساب الأخير تخرج الحقيقة منتصرة ، فى حين تفقد الايديولوچية صلاتها الأخيرة بالحقيقة وتعجز عن ممارسة أى نفوذ فعال على الشعب .

وقد ثبت أن المهام الايديولوچية التى تواجهها الامبريالية على درجة من الصعوبة جعلت الكثيرين من القادة البورچوازيين يفضلون افراغ الحياة الاجتماعية بأسرها من أية أيديولوچية . ومن الواضح أنهم يدركون تماما استحالة أن يخلقوا صناعيا ايديولوچية

متكاملة وشاملة قادرة على مواجهة أفكار الشيوعية . ومن هنا كان الحديث عن الطابع « الخاص » للايديولوچية الغربية الحديثة . وحيث انه يزعم أنها ايديولوچية « ديمقراطية » تتمثل مدى واسعا من الآراء والمصالح ، فليس الغرض منها أن تقدم اجابة واحدة على الأسئلة التى يطرحها التاريخ ، أو أن تنتج تفسيرا متكاملا للعالم يمكن أن يكون معارضا للشيوعية . ومثل هذه الآراء يدعو لها المؤرخ الأمريكى المعروف أرثر شلزنجر ، فهو يصر على أن أية ايديولوچية متكاملة لا تكون انعكاسا للواقع ، وانما مجرد « تجريد » ، مجرد بديل للواقع .

وتجد حقيقة أن وجهة النظر هذه وثيقة الصلة بالموقف الرسمى للدوائر الحاكمة سندا لها فى التفسير التالى الذى قدمه لاحدى رسائل الرئيس كيندى ادوار مارو ، المدير السابق لوكالة الأعلام الأمريكية ، الوكالة الأساسية للدعاية بالولايات المتحدة . فهو يقول ان بلادنا لديها ايديولوچية متنوعة ، وان الديمقراطية ليست عملا سهلا ، وانما عملا شاقا للغاية ، واننا نسمح بوجود خلافات فى الرأى ، بل ونشجع وجودها ، وقسمتنا المميزة هى التغير . ودستورنا هو ألا يكون لدينا اقتناع واحد أو تفسير واحد أو قيادة واحدة .

بيد أن هذه الحجج لا تعدو أن تكون محاولة لتغطية الأشياء بواجهات طيبة . فحتى الأيويولوچيون البورچوازيون غالبا ما يرغمون على البحث من أسباب الضعف الايديولوچى للغرب ، وعن أسباب عدم وجود ايديولوچية متكاملة خاصة به ، فى أشياء شديدة البعد عن « الديمقراطية » و « الحرية الروحية » . كما كتب چون فوستر دلاس ذات مرة يقول ، « يقال انه ليست لدينا ايديولوچية أمريكية خاصة بنا ، وهذه التهمة صحيحة . فنحن ليست لدينا ايديولوچية ، والسبب أننا قد فقدنا الى حد كبير

الايمان بالمبادىء التى جعلت منا أمة عظيمة . ونحن كأمة غرسنا الفردية داخل نفوسنا ، كما أننا لدينا مركب نقص جماعى . نحن خجولون من أنفسنا » . ويمكن بالطبع أن يضاف الكثير الى هذا الاعلان ، ولكن الشىء الرئيسى فيـــه هو أنه ينقض تمــاما حجج مارو وشلزنجر ومن اليهما .

والرأسمالية الحديثة لديها بغير شك نظام مفرد للأفكار ، حتى وان لم يكن شكلا منسقا تماما ، التى تعكس فهمها للعالم وأهداف نضالها ومهامه . بيد أن ايديولوچييها يدركون جيدا أنهم لا يستطيعون مواجهة الناس صراحة بأساسهم الفكرى الحقيقى ، فذلك يعنى انتحارا سياسيا .

٢ ـ ايديولوچية « للداخل » وأخرى « للتصدير »

أصاب الأســـتاذ الأمريكى مونسين كبد الحقيقة فى كتابه **الرأسمالية الأمريكية الحـــديثة** (*) ، عندما أطلق على الأفكار والنظريات التى اخترعت خصيصا للدعاية الخارجية الأمريكية « ايديولوچية التصدير » ، وهى تشكل بأوسع معانيها الواجهة الايديولوچية للامبريالية الحديثة التى توجههـــا نحـو الجماهير العريضة ، نحو الشعب . ولقد كانت الحياة الثقافية فى المجتمع البورچوازى تعرف دائما على أنها العلامة المميزة للنفاق . بيد أنه لم يحدث من قبل على الاطلاق أن وجدت مثل هذه الفجوة بين الايديولوچية الفعلية للطبقة الحاكمة ، رمز ايمانها الحقيقى ، وبين الايديولوچية الزائفة التى تقدم « لرجل الشارع » على أنها المذهب الرسمى للدولة .

Modern American Capitalism (*)

ان فكرة لينين القائلة بإن الامبريالية تعنى اندفاعا نحو الرجعية على طول الخط ، تزداد اقترابا من الواقع أكثر من اى وقت مضى . ويجد هذا الاتجاه التعبير عنه فى الايديولوچية أيضا . وعلى الرغم من ذلك ، فانه فى مجال الدعاية لم يكن لدى الامبريالية قط من قبل مثل هذا القدر من الاهتمام بالحرية والديمقراطية والقيم الانسانية وحقوق الفرد وكرامته ، وغيرها من المبادىء السامية . وهذا هو على وجه التحديد « التناقض » الذى يميز الايديولوچية البورچوازية الحديثة . فمن صالح الاحتكارات زيادة كثافة استغلال الشعب العامل وزيادة القهر السياسي وتقييد الديمقراطية والقضاء على كل معارضة لخططها الرجعية والعدوانية .

بيد أن هـــذه الاتجاهات ، التى تبدو فيهـا البورچوازية الاحتكارية بدرجة ما كطبقة « لذاتها » ، يثبت عدم ملاءمتها عندما تخاطب المجتمع كله ، عندما تحاول أن تبرهن على حقها فى القيادة . وقد حدثت تغييرات هامة فى هذا المجال فى الوقت الراهن ، وذلك جزئيا بسبب حقيقة أن مصالح البورچوازية قد ابتعدت كثيرا عن مصالح الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى فى المجتمع ، وأيضا بسبب حقيقة أن المواقع الايديولوچية لخصمها الطبقى الرئيسى ـ الطبقة العاملة ـ قد تدعمت وأن نفوذها على كل الشعب العامل قد ازداد ، وان كان ذلك قد تم بطريقة غير مباشرة فى بعض الأحيان. ولا يعنى ذلك بالضرورة الكسب الكامل لأغلبية السكان ، أو حتى لجزء جوهرى منهم ، الى جانب الأفكار الماركسية اللينينية ، فهذه القضية لم تحل بعد فى بلاد رأسمالية كثيرة ، بيد أنهـــا تعنى أن مركبا محددا من الأفكار والمثل ، يرتبط بالنظرة العالمية للطبقة العاملة ، قد ضرب بجذوره بعمق فى المجتمع ، واستحوذ على عقول الجماهير وساعد على تفهم مصالحها الأصيلة .

وهذه التغيرات التى لا رجعة فيها فى الوعى الاجتماعى هى على وجه الدقة التى تجعل افكار البورچوازية الامبريالية ، وهى تشكل

« تعبيرها الذاتى » ، سلاحا مبتورا فى الصراع من أجل كسب عقول الجماهير . ومن هنا كانت المحاولات لايجاد « ايديولوچية للتصدير » ، ولتهيئة الوضع الخاص الذى يتعين على الامبريالية أن تظهر فيه تحت رايات لا تمت اليها ، تحت شعارات مسروقة من خصومها الطبقيين . وتلك هى بالدقة احدى الركائز الأساسية لكل استراتيچيــة البورچــوازية الامبريالية الحــديثة فى الصراع الايديولوچى .

ولا حاجة الى القول بأنه عند تحليل العمليات الايديولوچية المعقدة التى تحدث فى المجتمع الرأسمالى الحديث ، فانه ينبغى علينا أن نحذر المبالغة فى تبسيطها . فنحن عندما نتحدث عن ايديولوچية البورچوازية الحديثة تكون فى ذهننـــا ايديولوچية الامبريالية ، القشرة الاحتكارية للطبقة الرأسمالية ، بيد أنهـــا ليست بأية حال كل الايديولوچية الجارية فى المجتمع البورچوازى، اذ أن هذه الايديولوچية تمثل صورة زاهية الى حد ما .

وحقيقة أن الايديولوچية الاشتراكية وأفكار ووجهات نظر الطبقة العاملة تكتسب مواقع لها بين الشعب العامل فى البلاد الرأسمالية حقيقة على جانب كبير من الأهمية ، وينبغى أن يقر فى أذهاننا أن سيادة الأفكار الشيوعية لا تحدث على الفور ؛ فهى تشكل عملية معقدة ، بل ومتناقضة فى بعض الأحيان ، فى وعى الشعب . وفى هذه العملية يتم التغلب على الأفكار ووجهات النظر والأحكام المسبقة للبورچوازية ، ولكن ذلك لا يحدث فورا . فغالبا ما يكون على هذه العملية أن تمر عبر مراحل وخطوات وسيطة متنوعة ، وذلك عندما تبقى الأفكار الاشتراكية فى عقل الفرد ، جنبا الى جنب مع الأفكار البورچوازية ، لا فى « تعايش سلمى » وانما فى نزاع حاد .

وعلاوة على ذلك فان التناقضات بين كبار الاحتكاريين وبين لا الطبقة العاملة وحدها وانما كل الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى ، بما فيها أغلبية المثقفين والبورچوازية الصغيرة فى المدن الخ ، انما تنشأ وتتفاقم فى ظروف رأسمالية الدولة الاحتكارية . ففى أغلبية الحالات ، وبسبب المصالح المتماثلة ، تصبح هذه الطبقات والأقسام حلفاء للطبقة العاملة ، وان كانت تحتفظ عادة بفهم ذاتى لمصالحها الخاصة . ويؤدى ذلك الى ظهور المحاولات لتدعيم موقفها الخاص « خارج » القوى المتنازعة الأساسية فى المجتمع ، وهو الموقف الذى يجد التعبير عنه أيضا فى ايديولوچيتها . . الأيديولوچية غير الاشتراكية ، والبورچوازية تماما فى بعض الأحيـــان ، وانما معارضـــة على الرغم من ذلك للأفكـــار الرجعية للبورچوازية الاحتكارية .

وحقيقة أن البورچوازية الحاكمة ترغم على المناورة بصورة متزايدة تحت تأثير نضال الطبقة العاملة والانتصارات التى تحرزها الاشتراكية ، وعلى تقديم تنازلات كى تتجنب الانتفاضة الاجتماعية التى قد تنتهى بدمارها ، قد وجدت التعبير عنها فى الايديولوچية. فهذه التكتيكات المناورة التى تقوم بها « الاصلاحية البورچوازية » تنعكس دون شك فى أفكار محددة . ان كل من هذه التكتيكات والتعبير الايديولوچى عنها انما يوضح الصراع داخل البورچوازية نفسها المنقسمة الى تجمعات مختلفة ، وهذا بدوره يؤدى الى زيادة تعقيد الصورة الايديولوچية للمجتمع الرأسمالى الحديث .

وكل ذلك ينبغى أن يقر فى الأذهان بطبيعة الحال عند تحليل ايديولوچية الامبريالية الحديثة واستراتيچيتها الايديولوچية ، ولكنه لا يدحض الحقيقة الأســـاسية وهى ان المبدأ الايديولوچى الرسمى للبورچوازية الحـــاكمة « منقســـم » بطـــريقة ما الى ايديولوچية « للاستهلاك المحلى » واخرى « للتصدير » . ويتضح

ذلك بشكل خاص عند تحليل نضال الامبريالية فى المجالات التى تواجه فيها أفكارها مباشرة أفكار الاشتراكية والنظرة الشيوعية، اى أولا وقبل كل شىء فى مجال الدعاية الخارجية .

ونحن نرى هنا بوضوح أن البورچوازية الامبريالية تقاتل من أجل كسب عقول الشعب تحت رايات ليست ملكا لها ، تحت شعارات مسروقة . ولا تتضمن الشعارات المسروقة شعارات السلام فقط ، وانما تتخلل هى والأفكار المسروقة كل الحملة الايديولوچية للامبريالية ، كل دعايتها .

فالحرية والديمقراطية والحقوق الانسانية الخ ، كل هذه الشعارات كانت منقوشة على رايات البورچوازية الفتية الثورية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وكان لها عندئذ مغزى تاريخى عميق الجذور على الرغم من ضيق أفقها الطبقى . أما اليوم فعندما تعلنها البورچوازية الاحتكارية ، تكون قد فقدت مغزاها تماما . ان التركة الديمقراطية « للآباء المؤسسين » للمجتمع البورچوازى قد بددها أحفادهم وأبناء أحفادهم كلية فى عصر الامبريالية — فى معسكرات الإعتقال فى أوشفيتز ، وفى الاجتماعات الفاشية الهستيرية ، وفى المحاكمات المشينة التى لفقتها الرجعية الأمريكية ، وفى دهاليز الشرطة السرية التى تخفى عن عيون العامة ، وفى ساحات الحروب الاستعمارية .

كلا ، ليست البورچوازية الامبريالية ، وانما الطبقة العاملة الثورية والقوى الوطنية فى البلاد المستقلة حديثا هى التى أصبحت الأصحاب الحقيقيين لمثل الحرية والديمقراطية ! وليس ذلك فقط لأنهم الورثة الشرعيون لأفضل ما حققته فى هذا المجال ثورات البورچوازية الديمقراطية ، فالطبقة العاملة هى التى اضطلعت بالرسالة التاريخية ، رسالة التغلب على الطابع الشكلى للديمقراطية

البورچوازية وعلى ضيق آفاقها ، وغرس محتـــوى جديد زاخر بالحيوية فى الحرية والديمقراطية . وهــــذا هو السبب فى أن الامبريالية وقد أدركت مدى جاذبية هذه المثل ، تسعى الى اختلاس شعارات الحرية والديمقراطية .

وللدعاية الامبرياليـــة هدف آخر هو تزييف طبيعة النزاع الرئيسى الدائر فى العالم فى الوقت الحاضر ، وهو المنافسة بين نظامين اجتماعيين ، بالقول بأنها منافسة بين « الحرية » الغربية و « الشمولية الشيوعية » . ومن ثم تنشأ المحاولة لتزييف نفس مضمون العمليات الثورية التى تحدث الآن فى العالم ، ولانكار جوهر النظامين العالميين الذى يحدد الصراع بينهمــــا الاتجاه الرئيسى للتاريخ الحديث .

٣ ـ أقنعة زائفة للامبريالية

وصلت سرقة الشعارات الى ذروتها فى السنوات الأخيرة ، حينما وصلت الامبريالية الأمريكية الى حد تجربة شعار الثورة والاستيلاء عليه . وقد كشف الغرض من هذه العملية الشخصية السياسية والعسكرية الأمريكية البارزة ماكلوى . ففى مقـــدمة لكتاب **روسيا وامريكا** (*) الذى ظهر فى عام ١٩٦٥ من اعداد هنرى روبرتس ، كتب يقول : نحن ننظر للاتحاد السوڤييتى عادة باعتباره القوة الثورية فى العالم . وبهذه الطريقة نخاطر بالسماح للسوڤييت بأن يصبحوا الرمز والمثل الملهم للتغيرات البناءة فى حياة مئــــات الملايين من البشر على نطاق العــــالم . واذ يخشى ماكلوى ذلك خشية الموت فقد حاول فى اصرار أن « يذكر الآخرين » أنه منذ أقل من قرنين من الزمان ساعد الشعب الأمريكى على اشـــعال

(*) Russia and America

الثورة العظمى التى ما زالت ماضيها فى طريقها فى العالم ، وعلى دمغ الشيوعيين بأنهم « رجال الثورة المضـــادة » الذين اغتصبوا الشعارات الديمقراطية وشوهوا أهداف الديمقراطية .

وقد احتل هذا الخط الدعائى مركز الصـــدارة فى المذهب الرسمى للولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٠ . ولا يدع كبار المسئولين فرصة تفلت منهم دون أن يذكروا بالجهود الثورية للولايات المتحدة، « بوتقة الأفكار الثورية » ، زاعمين أن أمريكا مدعوة للقيام بهذا الدور من جديد .

ومن السائد فى الدوائر السياسية الأمريكية الواسعة النفوذ بطبيعة الحال أن الحديث عن « الثورة » يمكن أن يثير بلبلة وحيرة حقيقيتين بين « المواطنين المخلصـــين » ، ناهيك عن « أعمدة المجتمع » من أمثال جولد ووتر الذين ربوا على كراهيـــة المفهوم نفسه . ولذلك بذلت المحاولات لتهدئة ذلك الجزء من « الرأى العام » ، ولكى يوضح له أن أسس المجتمع لم يمسسها سوء فى واقع الأمر . ويبدو أن مجلة **فورين أفيرز** قد عهد اليها بهـــذه المهمة . ففى عام ١٩٦١ نشرت هذه المجلة مقالا بقلم هنرى ريستون تحت عنوان **عصر الثورة** ، وجاء فيه أنه ينبغى على المرء أولا وقبل كل شيء الا يستثار عند مجرد ذكر كلمة « الثورة » . فاقل نظرة للتاريخ توضح أن الثورة قديمة قدم التاريخ نفسه ، وانها أمر عادى تماما . ثم مضى ريستون فى اسهاب عن الماضى الثـــورى للولايات المتحدة ، وأورد « اعلان الاستقلال » بل ودستور ولاية محافظة فى رأى الأمريكيين مثل نيوهامبشير . وباختصار بذل كل ما فى وسعه للتدليل على أن كلمة « الثورة » لا ينبغى أن تخيف الأمريكيين « المتمسكين بالقانون » .

ومن يدرى ، فلعله نجح فى بعث الطمأنينة فى عقول المحافظين الأمريكيين . بيد أنه من المتعذر أن ينجح امبرياليو الولايات المتحدة

فى أن ينفذوا فى يسر مماثل مخططهم الدعائى الماكر . فذكريات الماضى الثورى ليست كافية لتبييض صفحة أنصار الثورة المضادة السيئى السمعة ، خانقى الثورات الحديثة ، أعداء « التغييرات البناءة » التى ذكرها ماكلوى . ولن يحكم الشعب على موقف أمريكا من الثورة بهذه الذكريات .

ولا حاجة بنا الى الحديث عن الافلاس النظرى للطريقة التى تعالج بها الدعاية الأمريكية مسألة الثورة . فالثورة لا توجد من تلقاء نفسها ، انها ليست شيئا مجردا ، وانما مؤسسة سياسية ملموسة . والنقطة الهامة ليست هى ما اذا كانت الولايات المتحدة قد قامت فى يوم ما بثورة « خاصة » بها ، وانما هى موقف الطبقة الحاكمة فى هذه البلاد من ثورات العصر الراهن .

ويقدم التاريخ أبلغ اجابة على ذلك . فالولايات المتحدة كانت آخر دولة امبريالية تعترف بالاتحاد السوفييتى ، الذى كان نتاجا لأعظم الثورات الحديثة وهى لم تعترف بعد « بشرعية » الثورة فى الصين وفى كثير من الديمقراطيات الشعبية الأخرى . بيد أن الاعتراف الدبلوماسى ليس هو كل ما فى الأمر . فقد كانت الامبريالية الأمريكية ملهما وشريكا نشطا فى التدخل المسلح فى روسيا السوفييتية ، والمنظم للنشاط الهدام ضد كل الثورات الاشتراكية ؛ وقد اتبعت وما تزال خطا معاديا لها فى المجالات السياسية والاقتصادية والايديولوجية . ولنأخذ مثل كوبا . فقد قلبت الولايات المتحدة الأرض والسماء لخنق الثورة الكوبية ! وفى نفس الوقت فأين كان بوسع الولايات المتحدة ــ ان لم يكن هنا فى هذه الدولة المجاورة ــ أن تثبت بالأفعال لا بالأقوال انها قد أصبحت مرة أخرى « بوتقة الأفكار الثورية » .

ولا يقل عن ذلك وضوحا موقف الامبريالية الأمريكية من ثورات التحرر الوطنى ، التى أصبحت جلادها الأول بكل سفور .

فالحرب الدموية ضـد الوطنيين فى ڤيتنـام الجنوبية ، وغارات القرصنة على جمهورية ڤيتنام الديمقراطية ، والمغامرات الأمريكية فى الكونغو ـ تلك هى آخر أدلة على ذلك . وليس هناك ما يدعو الى الدهشة فى سياسة الولايات المتحدة . فموقف الامبرياليـة الامريكية المضاد للثورة ليس نابعا من رغبة شخص مريض ، وانما من الطبيعة الموضوعية للثورات الحديثة ، اذ هى بحكم كونها ثورات اشتراكية ومعادية للامبريالية فان الطبقة الحاكمة لأكبر وأقوى دولة رأسمالية لا تستطيع بسبب طابعهـا الاجتماعى ومصالحها السياسية أن تظهر حيالها النوايا الطيبة أو أن تتخـذ موقف الحياد .

وقد كان عقم محاولات الامبرياليين الأمريكيين للظهور بمظهر الثوريين من الوضوح الى حد أنه أدى الى ظهور تعليقات متشككة كثيرة حتى من جانب كتاب يعدون أكثر من مجرد موالين للولايات المتحدة .

ومن بين هؤلاء على سبيل المثال المؤرخ البريطانى المعروف أرنولد توينبى . فقد نشر فى عام ١٩٦٢ كتابا بعنوان : **أمريكا والثورة العالمية** (*) ، كرسه لهذه المشكلة بصفة خاصة . ولا يختلف مفهوم الثورة الذى قدمه فى الكتاب أدنى اختلاف عن المفهوم الذى دافع عنه ماكلوى . فالثورة بالنسبة له ظاهرة اجتماعية بدأت فى القرن الثامن عشر ومضت فى تتابع مستمر حتى اليوم . ولا يبدو أن توينبى يهتم بنوع الثورة التى يتحدث عنها ، ثورة بورچوازية ديمقراطية كانت أم ثورة اشتراكية . بيد أنه لا يوجد شك بالنسبة له بشـأن اعادة التجميع الرئيسى لقوى الثورة وقوى الثورة المضادة ، فهو يعطى له تقديما سليما . وقد وصـل توينبى الى

(*) America and the World Revolution.

نتيجة محددة ، وهى أن الولايات المتحدة قد أصبحت قائدة الحركة العالمية المضادة للثورة والمدافعة عن مصالح عفا عليها الزمن .

ثم يمضى قائلا ان من رأيه أن دور الولايات المتحدة قد تغير فى العالم منذ عام ١٩١٧ ، اذ تحولت من قوة ثورية رئيسية الى قوة رئيسية من قوى الثورة المضادة ، والأمر الأكثر غرابة هو أنها تخلت عن دورها المجيد ، الذى لم تعد فى حاجة اليه ، لبلد كان محافظا للغاية فى القرن التاسع عشر ، بلد بدأت أمريكا تنظر اليه منذ عام ١٩٤٦ على أنه العدو رقم ١ . اذ يستنتج توينبى أن أمريكا قد تخلت عن دورها الثورى التاريخى لروسيا . ويقول انه لا يوجد شيء يمكن أن يوقف الثورة ، ويختم حديثه موجها الكلمات التالية الى الولايات المتحدة : فى خلال السنوات الأربعة والأربعين الماضية مضت ثورتكم دونكم ، وانتقلت زعامتها الى أيد أخرى . ولم تكن هذه الأيدى غير الأمريكية لتقبض على زعامة ثورتكم لو لم تكونوا أنتم قد تخليتم عنها .

وليست محاولة اختلاس مثل الثورة هى عملية « السرقة » الوحيدة التى يقوم بها الايديولوچيون الامبرياليون . فحتى المثل الشيوعى تماما ، مثل بناء مجتمع لا طبقى ، قد اغتصبه ايديولوچيو الامبريالية الذين ساندوا فى ايامهم حق « الأقوى » فى احتلال المواقع الممتازة . وهذا هو على وجه التحديد الهدف الذى يسعى الى تحقيقه مفهوم « انتفاء صفة البروليتاريا » الذى يزعم أنه نشأ لنتيجة لنمو « الطبقة الوسطى » ، وكذلك الذى تسعى الى تحقيقه الأفكار الزائفة « للترتيب الطبقى الاجتماعى » التى ستختفى الطبقات الاجتماعية طبقا لها بحيث لا تبقى سوى فروق مهنية أو « وظيفية » .

وقد عبر عن الفكرة المحورية لكل هـــذه التلفيقات النظرية الدعائية الفيلسوفان الأمريكيان هل وستيرمان اللذان أعلنـا فى

كتابهما : **الفلسفة والتركة الأمريكية** (*) ، دون وعى بما ينطوى عليه كلامهما من فكاهة ودون ادراك للبلاهة التى يسبغانها على نفسيهما ، أن « معظم المبادىء » التى ضمنها ماركس وانجلز البيان الشيوعى قد طبقت بالفعل فى أمريكا .

ومثل هذه الرواية ليس من المتوقع أن يصدقها أحد بطبيعة الحال ، ومع ذلك فهناك رواية أخرى أكثر خطورة تعزى فيها هذه أو تلك من المثل التى تقدمها الشيوعية الى مستقبل الرأسمالية ، وتعلن كأهداف لتطور الرأسمالية .

والمثال النموذجى على ذلك هو « المجتمع العظيم » ، وهو الخطة المثيرة للبناء التى رسمت معالمها فى المقال المشهور الذى نشره الرئيس ليندون جونسون عشية الانتخابات . فعند قراءة هذا المقال يلتقى المرء فى بعض أجزائه بآراء أخذت بصورة مباشرة من نظرية الشيوعية العلمية ، كما أنه يحفل بمفاهيم من نوع : وفرة القيم المادية والروحية ، العمل الخلاق المشترك ، ازدهار الفرد ، تركيز كل الطاقات البشرية لاخضاع قوى الطبيعة ، الخ .

ونفس اختيار هذه الشعارات الذى يتم لأغراض الديماجوجية الاجتماعية انما هو أكثر من واضح . وهو دليل جديد على أنه فى النضال الايديولوچى العالمى الجارى يتعين على قوى الاشتراكية والسلم والتقدم أن تواجه عدوا يخفى مظهره ، ويحاول أن يستخدم الأسلحة الايديولوچية الغريبة عليه تماما فى الصراع من أجل كسب عقول الناس .

وهذا بطبيعة الحال يجعل الصراع الأيديولوچى أكثر صعوبة ويخلق خطر تضليل أو خداع بعض أقسام الرأى العام . ففى

(*) Philosophy and the American Heritage

النضال السياسى ، كما فى الحرب ، يمكن للتخفى الماهر للعدو أن يعطيه مزايا محددة . وينبغى على كل القوى التقدمية عندما تواجه المناورات الايديولوجية للامبريالية أن تحتفظ بسلاحها الايديولوچى حادا وأن تستخدمه بحنكة وبراعة . فمن الأمور ذات الاهمية فى الوقت الحاضر شن نضال ايديولوچى ماهر ضد الامبريالية ، وفضح كل حيلها ، بما فيها «استراتيچية» الشعارات المسروقة .

بيد أننا اذا أمعنا النظر أمكننا أن ندرك خلف تلك «الاستراتيچية» الهزيمة الايديولوچية للامبريالية . فهى لم تعد تجرؤ على أن تجادل فى المثل والقيم نفسها . ذلك أن مثل السلام والنظام الاشتراكى العادل والحرية والديمقراطية ، بل ومثل التغيرات الثورية ، التى تناضل الاشتراكية من أجلها ، تستحوذ الآن على عقول الناس ، وليس لدى الامبريالية ما تستطيع به مواجهتها . وهذا هو السبب فى أنها ترغم على نقل مركز النضال الايديولوچى الى مسألة أى نظام يؤيد هذه المثل ويمثلها . ويعد قبول الامبريالية للمعركة فى هذا المجال انتصارا هاما للقوى المعادية للامبريالية ، ولا يمكن لهذه المعركة أن تمضى دون نتائج سياسية محددة .

فالاشتراكية لم تثبت قابليتها للحياة فقط ، بل أثبتت تفوقها التاريخى أيضا . وأدى هذا الى التعجيل الشديد بعملية تدهور الرإسمالية ، بما فيها الأزمة المتصاعدة لايديولوچيتها ، وقدم اسهاما قويا للنضال الثورى للشعب العامل على نطاق العالم كله . وقد تلقت الامبريالية أيضا ضربة هائلة من ثورات التحرر الوطنى فى بلدان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية . ولا يمكن أن يكون هناك شك فى أن هزائم جديدة ستلحق بالامبريالية فى المستقبل ، بما فيها هزيمة ايديولوچيتها ، وهى الهزائم التي لا يمكن أن توجد أية حيل دعائية يمكن أن تحول دونها .

الفهرس